وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة منتوري – قسنطينة –
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية
قسم علم الاجتماع والديموغرافيا

رقم التسجيل:
رقم التسلسل:

مشكلات التخطيط الحضري بمدينة عنابة

دراسة ميدانية بحي بوخضرة

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري

إعداد الطالبة:
? برباج رفيقة

إشراف الأستاذ الدكتور:
بن السعدي إسماعيل

أعضاء اللجنة:

أ. د. توهامي إبراهيم.	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	جامعة سكيكدة.
أ. د. بن السعدي إسماعيل	أستاذ محاضر	مشرفا ومقررا	جامعة قسنطينة
أ. د. عبد العزيز بودون	أستاذ التعليم العالي	عضوا	جامعة قسنطينة
أ. د. عبد الحميد دليمي	أستاذ محاضر	عضوا	جامعة قسنطينة

السنة الجامعية
2007/2008

الشكر

الشكر والحمد لله عز وجل الذي وفقني في إنجاز هذا البحث
فلولا توفيقه تعالى لما وفقت
الشكر والعرفان للوالدين العزيزين اللذين كافحا كثيرا
من أجل وصولي إلى هذا المستوى.
الشكر إلى أستاذي الدكتور بن السعدي إسماعيل
على توجيهاته طيلة سنوات البحث.
الشكر إلى كل أساتذة علم الاجتماع بجامعة قسنطينة.
الشكر إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا البحث
من بعيد أو من قريب خاصة" ليلى سقواط"

رفيقة

إهداء

أقدم ثمرة جهدي إلى أعز مخلوقين في حياتي والداي العزيزين أطال الله في عمرهما

وحفظهما من كل مكروه.

إلى سندي في الحياة أخواتي: عامر، نوار، حكيم

والمحبوب حمزة الذي أتمنى له النجاح في البكالوريا.

إلى الشمعة التي تنير حياتي، أختي الصغرى زينة.

إلى البعيدة والقريبة من قلبي أختي حميدة وزوجها نبيل

وابنها الكتكوت البهي "معتز شرف الدين".

إلى عمتي فاطمة الزهراء وعائلتها الكريمة حازهم الله عني كل خير

إلى كل طلاب دفعة 2007 خاصة زميلتي سعاد وابنها عبد الرحمن.

إلى الصديقات: ليلى، نجاة، سميحة، سعاد، صورية وبناتها ندى، رجاء، وسندس، والصديقة الجديدة هندا وعائلتها.

رفيقة

فهرس المحتويات

الشكر

الإهداء

مقدمة

الفصل التمهيدي

الإشكالية 01

الأسباب 04

الأهمية 05

الأهداف 06

الفرضية ومؤشراتها 07

الفصل الأول: تحليل نظري ومفاهمي للتخطيط الحضري

تمهيد 09

1- المفاهيم الرئيسية 09

2- النظريات 19

3- دواعي التخطيط الحضري وأهدافه 35

الفصل الثاني: المشكلات الأساسية في تخطيط المدينة.

تمهيد 39

1- **المحور الأول:** المناطق المتخلفة في المدينة 40

2- **المحور الثاني:** الهجرة إلى المدن 51

3- **المحور الثالث:** استخدامات الأرض في المدينة 63

الفصل الثالث: مستويات التحضر ومشكلاته.

تمهيد 73

1- التحضر في المجتمعات الصناعية 77

2- التحضر في المجتمعات النامية 78

الفصل الرابع: مشكلات التخطيط والتنمية الحضرية بالجزائر
تمهيد 85
1- **المحور الأول:** مراحل ومشكلات التحضر بالجزائر 85
2- **المحور الثاني:** سياسات التنمية والتخطيط الحضري 115
الفصل الخامس: مجال الدراسة العام – مدينة عنابة -
تمهيد 139
1- لمحة تاريخية لمدينة عنابة 139
2- تطور الوضعية الإدارية 141
3- التطور العمراني لمدينة عنابة 144
4- الأنماط السكنية للكتلة العمرانية بمدينة عنابة 149
5- الخصائص الاقتصادية ونشاط السكان 159
الفصل السادس مجالات البحث الميداني وإجراءاته المنهجية.
تمهيد 168
1- مجالات البحث الميداني 168
2- الإجراءات المنهجية 171
- المنهج وكيفية استعماله 172
- تقنيات جمع البيانات 172
- العينة وطريقة اختيارها 174
الفصل السابع: تحليل وتفسير البيانات الميدانية.
تمهيد 178
1- الخصائص العامة لمجتمع البحث 179
2- الهجرة والتنقل 185
3- المسكن واستعمالاته 189
4- العلاقات الجوارية 195
5- الوضع المهني والحالة الاقتصادية 198

النتائج 205
المراجع 210
فهرس الخرائط والجداول 222
الملاحق .....

المقدمة

مقدمة:

تعتبر عملية التنمية بأبعادها، جهودا تخطط من أجل خلق تكامل مجتمعي متوازي في جميع ميادين الحياة، يخطط بها وتوجه بأسلوب شامل ومتكامل.

والتنمية لا يمكن تحقيقها إلا من خلال تخطيط علمي ومنهج دقيق يضبط التنسيق والتنفيذ والمتابعة استنادا على قدرات بشرية ومادية ليكون الهدف واضح والنتائج إيجابية، كما أن سياسة التخطيط هي الأخرى لها قواعدها ومبادئها التي لها بعدها الاجتماعي، الاقتصادي والثقافي الذي يراد به خلق التوازن بين القوى البشرية والموارد الطبيعية الموجودة في المجتمع في إطار التنمية، كما يحاول من خلالها المجتمع مواجهة المشكلات التي تعيق عمليات التطور والتقدم، ومن بين هذه المشكلات ظاهرة المناطق المتخلفة التي تعاني منها المجتمعات عامة والمجتمعات النامية خاصة، وهذه المناطق هي انعكاس لغياب رقابة وتخطيط محكم موجه حيث أحدثت هذه المناطق فجوات في سياسة التخطيط جعلتها تنمو بشكل خطير خاصة على أطراف وضواحي المدن خاصة الكبرى منها، مما أدى إلى تأثيرها السلبي على مسار التخطيط الحضري والعمراني للمدينة من خلال تشويه واجهتها المورفولوجية وانتشار البناءات الفوضوية وزيادة حجم سكانها الذي يؤدي بالضرورة إلى زيادة في حاجياتهم ومتطلباتهم التي ستكون عالة على المدينة لافتقار هذه المناطق لمبادئ التخطيط من حيث المرافق والخدمات والمسكن اللائق.

ومن خلال دراستنا تناولنا موضوع مشكلات التخطيط الحضري بمدينة عنابة لمعرفة الأسباب الكامنة وراء ظهور هذه المشاكل في مدينة تعتبر من أكبر المدن الصناعية في الشمال الشرقي الجزائر، وأيضا امتيازها بأسلوب حياة حضري متطور.

ولتكون منهجية البحث منطقية في بعدها العلمي وضعت فصول ورتبت حسب الأولوية على الشكل التالي:

الفصل الأول: هو فصل تمهيدي عبارة عن جانب نظري يتضمن إشكالية البحث وأهداف الدراسة بوضع الفروض التي تمكننا من تقصي الحقائق بإثباتها أو نفيها وبعدها عرضنا النظريات التي تعمل على توضيح الدراسة بشكل علمي يخدم البحث مع تحديد أهم المفاهيم الرئيسية اعتمادا على المعاجم ليكون المفهوم واضح في إطاره العلمي المحدد له.

الفصل الثاني: اندرج تحت عنوان المشكلات الأساسية في تخطيط المدينة مقسما إلى ثلاث محاور كبرى تحت عناصر متضمنة، تطرقنا من خلال هذا الفصل إلى أهم المشكلات التي تعيق التخطيط داخل المدينة منها: المناطق المتخلفة وهي نقطة الارتكاز في بحثنا حيث عرفنا المناطق المتخلفة ثم أسباب وظروف ظهورها وكل ما يحيط بهذا المحور كان مفصلا بما يخدم البحث أما المحور الثاني فكان تحت عنوان الهجرة إلى المدينة وهو أيضا من المشكلات التي لها الأثر الواضح والسلبي في قيام المناطق المتخلفة، تطرقنا إليها من خلال وضع تعاريف للهجرة مع التركيز على عواملها وأنواعها ومختلف النظريات التي تفسرها، يأتي المحور الثالث تحت عنوان استخدامات الأرض في المدينة وهو من المحاور التي توجه لميدان التخطيط، ومعنى استخدام الأرض هو التخطيط الكامل لمنطقة معينة بجميع مرافقها وخدماتها المختلفة والمتعددة.

الفصل الثالث: أندرج تحت عنوان مستويات التحضر ومشكلاته، حيث تناولنا مفهوم التحضر عند بعض المفكرين أمثال: أحمد أبوزيد وعبد المنعم شوقي، وتعمقنا في تناول هذا المفهوم باعتباره أحد الظواهر الأساسية التي فرضت على المجتمعات. بعد ذلك درسنا التحضر في المجتمعات الصناعية والمجتمعات النامية، والمظاهر التي تميز كل مجتمع عن الآخر.

الفصل الرابع: عنون هذا الفصل بمشكلات التخطيط والتنمية الحضرية بالجزائر، وينقسم هذا الفصل إلى محورين، الأول بعنوان مراحل ومشكلات التحضر بالجزائر ووضع هذا المحور لمعرفة عوامل ومراحل ظهور هذه الظاهرة في المجتمع الجزائري، والمشكلات المترتبة عنها. أما المحور الثاني تناولنا من خلاله سياسات التنمية والتخطيط الحضري في الجزائر، والهدف من عناصر هذا الفصل هو معرفة مدى فعالية المخططات بمراحلها وفتراتها على خلق تنمية وتوازن داخل المجتمع.

الفصل الخامس: يبين مجال الدراسة العام لمدينة عنابة كمدخل لمعرفة الخصائص التي تميز هذه المدينة في جانبها التاريخي والموقع الجغرافي والفلكي الذي تحتله، مع إبراز أهم ما تمتاز به مدينة عنابة من تاريخ عريق لمختلف الحضارات عبر العصور هذه الأخيرة التي تركت بصماتها وآثارها التي لاتزال قائمة إلى اليوم، أيضا كان لابد من التطرق إلى التطور والوضعية الإدارية التي مرت بها المدينة عبر مراحلها ومعرفة العوامل التي جعلتها تتربع على قاعدة صناعية هامة وأسلوب حضري متميز من خلال تناولنا لخصائصها الاقتصادية التي تتضمن الجانب الصناعي والفلاحي، الخدماتي والثقافي، ثم عوامل نمو سكانها من خلال الهجرات المتتالية إليها خاصة في فترة الازدهار الصناعي.

الفصل السادس: المتمثل في مجال البحث الميداني وإجراءاته المنهجية المتمثل في حي بوخضرة الذي يعتبر منطقة من المناطق التي تقع على طرف المدينة ومن المناطق التي تجسد ظاهرة المناطق المتخلفة ودراسة هذا الحي من جانب يوضح لنا مجاله الخاص.

الفصل السابع والأخير: الخاص بتحليل وتفسير البيانات الميدانية من خلال عرض الخصائص المميزة لمجتمع البحث وخلفياته الجغرافية وحركيته من خلال الهجرة والتنقل وطبيعة المسكن واستعمالاته وكذلك العلاقات الجوارية وحالة مجتمع البحث لحالته الاقتصادية ووضعه المهني. وصولا إلى النتائج المستخلصة من الدراسة الميدانية.

الإشكاليــة:

يعتبر التخطيط الوسيلة العلاجية للكثير من المشكلات الحضرية التي تعانيهـــا الدولـــة النامية، إلا أن الخبرة والتجربة توضح انعدام وجود سياسة تخطيطية فعالة في هذه الدول لأن التخطيط لا يزال في بداياته الأولى ولم تتضح الرؤية بعد أمام هذه المجتمعات للنهوض بـــه فهي في حركة مستقلة بين ما ورثته من مفاهيم، وبين تلك التي تبلـــورت فـــي المجتمعـــات المتقدمة، إذ لم تتوصل المجتمعات البلدان النامية إلى صياغة سياسة واضحة المعـــالم فـــي مجال التخطيط العمراني من جهة والرؤية الغير واضحة أمام المخططين من جهة أخرى[1] وواقع التخطيط في هذه المجتمعات كونه عملية وقائية بشرط أن يتم في مراحل مبكرة وبجهد منظم مع توفر الإمكانيات والقدرات.

كما أن غياب الكفاءة الجزائرية التي تحمل البعد الثقافي الاجتماعي للمجتمع على تنوع مناطقه الثقافية عن المساهمة في إحداث الحركية في تعمير المدينة الجزائرية إضـــافة إلـــى نموذج تكوينها على مستوى البرامج المعتمدة في مختلـــف الاختصاصـــات المعنيـــة ســـمح للإطارات الأجنبية بطرح أفكارها بكامل الحرية، لتعبر عن حاجات مجتمعات مختلفة عـــن متطلبات مجتمعنا الجزائري مما زاد في عدم تفاعل المستعملين مـــع الصـــور العمرانيـــة المنتجة، ومن ثم تداعيات مختلفة على المستوى الاجتماعي والمعماري في جل مدننا وحدوث قطعية بين صانعي الأنماط العمرانية والأشكال العمرانية في مكاتب الدراســـات والـــدوائر المخططة، ومتطلبات الشرائح التي تعتمد الدراسات الميدانية، وتأخذ المعطيات المستقاة مـــن ذلك بجدية لتجسيدها واقعيا يقبله المجتمع.[2]

---

[1] - جيرالد بريز، مجتمع المدنية في البلاد النامية، ترجمة محمد محمود الجوهري، دار النهضة، مصر، ص 237.
[2] - مجلة العلوم الإنسانية، العدد 13، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة جوان 2000، ص 35.

من خلال هذا يتضح أن الخبرة والتجربة تفسر أن انعدام التخطيط والتنسيق يؤدي إلى التزايد المستمر للمشكل التي يعانيها المجتمع بسبب انخفاض وتراجع معدل كفاية عناصر الإنتاج، وتقديم الخدمات فيه بمعنى أن لكل عنصر منها تناقص الصلاحية القصوى لتحقيق الغرض منه، وإدراك هذه الحقيقة هو في الواقع إدراك الصورة ، التخطيط والاهتمام بدراسته لضمان تحسين ورفع مستوى المعيشة والعمل والنهوض بالمجتمع ودفع عجلة تطوره قدما لأن الإنسان يشكل البيئة التي بدورها تشكل الإنسان[1] والجزائر من بين الدول النامية التي تعيش معظم مدنها في الآونة الأخيرة انتشار وتفاقم للعديد من المشكلات الاجتماعية والإيكولوجية التي خلقت أزمة حقيقية داخل المدينة، والتي ترتب عنها خلل ونقص في المرافق والتجهيزات التي تتماشى ومتطلبات هذه المدن، لغياب الرقابة والمتابعة للبرامج، لأن هناك عوامل قد تضافرت في تكوين هذه المشكلات وتؤكد أدبيات الدراسات الحضرية تزايد الاهتمام بالمشكلات الحضرية التفصيلية، دون محاولة فهم هذه المشكلات في بعدها الميكرو حضري، والماكرو مجتمعي، وفي هذا الإطار يميل بعض علماء الاجتماع إلى وصف مشكلات المدينة بالأزمة الحضرية، في حين يركز البعض الآخر على تراكم وتشابك تعتمد المشكلات التي تواجه حياة المدن، ومما لا شك فيه أن هذه المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والإدارية والإنسانية، قد أخذت أبعادا خطيرة تنبئ بمزيد من التردي والتدهور لحياة المدينة[2] ومن بين هذه المشكلات النمو الحضري الغير مخطط، الاستعمال العشوائي للمجال، وانتشار المناطق المختلفة وغيرها من المشكلات التي هي اليوم تنمو وتتطور بسرعة نظرا للتغيرات التي تشهدها مدننا على كافة الأصعدة، إلى جانب هذا ارتفاع نسبة الهجرة نحو المدن التي تشهد تدفقا هائلا، خاصة المدن الصناعية الكبرى، والتي تعتبر أحد السمات لفترة التصنيع، نتيجة توفر فرص العمل بها وأمام هذه المشكلات، كانت هناك محاولات في ميدان التخطيط بصفة عامة، والتخطيط الحضري والعمراني بصفة خاصة، لوضع إستراتيجية واضحة وسياسات عمرانية مدروسة للحد من هذا اللاتوازن الذي تعيشه أغلب المدن الجزائرية، من أجل تحقيق الاستقرار والتوازن النسبي داخل المجتمع.

---

(1) - إسماعيل قيرة، أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية، مخبر الإنسان والمدينة، جامعة منتوري، ص 172.

(2) - عفيفي أحمد كمال، دراسات في التخطيط العمراني، بيروت، 1991، ص 47.

ومن العرض السابق تبين أن التخطيط هو الوسيلة الوحيدة التي نتمكن بواسطته الخلاص من أزمة التخلف في المجتمعات النامية، وذلك من خلال التركيز على الأبعاد الاجتماعية لتحقيق التنمية داخل المجتمع.

وبات الأمر يستحق الاهتمام العلمي، وإعطاء نظرة شاملة للنهوض بالمدينة بكل جوانبها الاجتماعية والاقتصادية، السياسية والثقافية، وعرفت المدن الجزائرية الكبرى منذ مطلع السبعينات نهضة صناعية كبرى أدت إلى تركز العمالة الصناعية فيها بشكل كبير، ولم تستطع المدن استيعاب الكلل البشري التي زحفت من الأرياف والمدن المجاورة طلبا للعمل والسكن في وقت واحد.

والبرامج العمرانية التي استفادت منها مدينة عنابة لم تستجيب للحاجيات المتزايدة للسكان الأصليين والنازحين على حد سواء، ونفس الشيء بالنسبة للنمو الصناعي الذي عرف هو الآخر ازدهارا كبيرا في الفترة الممتدة من 1975 – 1982، كل هذه الظروف أدت إلى ظهور أنماط سكنية وفوضوية لا تتوفر فيها أدنى مواصفات السكن العادي. وظهرت بالمدينة امتدادات متنازعة خارج نسيجها العمراني، في غياب جهاز الرقابة والسياسة الغير مخططة للتحكم في استعمالات الأرض، وأمام هذا الوضع أضحى من الضروري اتخاذ سياسة التخطيط كمنهج لمواجهة بعض المشكلات الموجودة في بيئة المدينة من جهة، وتحقيق بعض الاحتياجات الضرورية للسكان من جهة أخرى، للوصول إلى هذه الأهداف تكون الحاجة ماسة إلى تخطيط شامل يستوعب كل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، السياسية والثقافية والخدمية، مع مراعاة خصوصية المجتمع، ومحاولة إعطاء رؤية مستقبلية للمدينة في ظل التغيرات السريعة، ومن الطرح السابق يمكن تحديد موضوع البحث في التساؤل التالي:

ما هي طبيعة مشكلات التخطيط الحضري بمدينة عنابة ؟

- هل تتمثل في ظاهرة الهجرة ؟
- هل تتمثل في ضعف المخططات ؟
- هل تتمثل في استعمالات الأرض ؟

الأسبـــاب:

ومن أسباب اختيار موضوع التخطيط، هو اعتبار هذا الأخير من الأدوات والوســـائل اللازمة داخل المدينة، لهذا تخصص له مكاتب ومؤسسات خاصة منها. مكاتـــب الدراســـات وأخرى للإحصاء من أجل الوصول إلى سياسة تخطيطية تحقق أهداف معينة كخلق نوع من التنظيم بين المرافق والتجهيزات التي يحتاجها الأفراد داخل المجتمع، خاصة وأن مدننا اليوم تعاني فوضى وتدهور على المستوى العمراني كبروز ظاهرة المناطق المختلفة التي أصبحت اليوم سمة المدن الكبرى، من بين هذه المدن مدينة عنابة التي تتموقع على منطقـــة ســـاحلية سهلية تتميز بطابع الانبساط وتتواجد بها أخصب الأراضي وقد عرفت المدينة في الســـنوات الأخيرة توسعات على حساب تلك الأراضي، حيث انتشرت المناطق المختلفة كظاهرة ملفت للنظر بسبب غياب المخططات كأداة لتوجيه امتداد المدينة، هذا الامتداد الذي غيرهـــا مـــن شكلها الحلقي إلى امتداد خطي، ومما سبق تظهر أسباب اختياري لموضـــوع – مشـــكلات التخطيط الحضري المدنية غيابه من خلال:

1- وجود مؤشرات واقعية بمدينة عنابة التي تعرف انتشارا للأحياء الفوضوية خاصـــة بحي بوخضرة، هذا الحي الذي يبعد عن مركز الولاية بمســـافة 3 كلـــم، وســـيتم التعرف على خصائصه.

2- الرغبة في فهم أبعاد الظاهرة ميدانيا من خلال بحث الجانـــب الاجتمـــاعي لهـــذه المناطق التي تعكس ظواهر لا تتماشى وأبعاد الحياة الحضرية المعاصرة.

الأهميـــــة:

وتكمن أهمية الدراسة في أن واقع المجتمعات الحضرية تحديدا هي أكبر المجتمعـــات تعرضا للمشكلات الاجتماعية والعمرانية، ومعظم هذه المجتمعات بحاجة إلى توازن نتيجـــة تفاقم مشكلاتها، وهنا تظهر أهمية موضوع – مشكلات التخطيط الحضري بمدينة عنابـــة – لأن ما نسعى من خلال دراستنا هو تناول التخطيط الحضري والعمرانـــي فـــي الجزائـــر، والتعمق في دراسة معرفة العمليات التخطيطية التي وضعت بهدف الحـــد مـــن المشـــكلات الموجودة داخل المدن الجزائرية خاصة الكبرى منها ومدينة عنابة كوحدة من تلـــك المـــدن الكبرى فهي تعاني مشكلات عديدة ومتعددة لا يمكن الإلمام بها، وفي نفـــس الوقـــت يجـــب الالتفات لهذه المشكلات وإخضاعها للدراسة كضرورة علمية، لأن مدينة عنابة رغم أهميتها الاقتصادية وموقعها وسط إقليم شمالي شرقي جعلها منطقة تحضر وجذب لخصائص معينة.

هذا الدور الإيجابي لم يخلو من مشكلات، كما أن هذه الأخيرة لا يمكن حصـــرها فـــي إطار معين ، لكن ما يبدو بارزا، وما يلفت انتباهي هي المناطق المختلفة ذات المباني الغير لائقة، والمنتشرة عبر أغلب بلديات المدينة وعلى ضواحيها.

ولا شك أن تلك المناطق هي انعكاس لضعف مخططات المدينة من حيـــث اســـتعدادها لاستقبال المهاجرين إليها.

الأهـــــداف:

ومن الأهداف الدافعة لاختيار مدينة عنابة هو اعتبار هذه الأخيرة من المدن الكبرى في الشمال الجزائري، ومن المدن السياحية الهامة نتيجة إطلالها على البحر المتوسط، كما أنهـــا من الأقطاب الصناعية الكبيرة في الجزائر، وقد عرفت منذ الاستقلال توطين لعدة مشـــاريع صناعية، وهي اليوم تمثل قطب صناعي مميز، لها دورها في مجال التنمية الوطنية. كـــذلك هي المدينة تتوفر على معظم مظاهر الحياة الحضرية الاجتماعيـــة والاقتصـــادية الثقافيـــة والترفيهية، وهذا ما جعلها تشهد تحولات وتطورات من خلال توسعها وامتدادها لاســـتقبال الوافدين إليها من أجل توفر مناصب الشغل بها، ورغم هذا التطور والتحضر الـــذي حققتـــه وتحققه المدينة اقتصاديا وثقافيا إلا أنها عانت وتعاني من نقص كبير في التجهيزات لتلبيـــة حاجيات المهاجرين إليها خاصة في ميدان السكن، ولنقص هذه الأخيرة ظهـــرت المنـــاطق المختلفة كحل لأزمة السكن وأصبح التعدي على الأراضي الزراعية ظاهرة خطيـــرة مـــن خلال بحثنا – مشكلات التخطيط في المجتمع الحضري – الوصول إليها هي:

1- تحديد طبيعة المشكلات المؤثرة في عمران مدينة عنابة.

2- معرفة وضعية استعمالات الأرض داخل المدينة.

3- تحديد علاقة الهجرة بانتشار المناطق المختلفة.

الفرضيــة ومؤشراتهــا:

إن المحاور التي تصنفها إشكالية البحث كانت نتيجة لاستطاع بواقع عدة منـــاطق فـــي المدينة مجال البحث العام – عنابة – وهو ما أعطى الفرصة للتمكن مـــن تحديـــد المجـــال وجانب من خصائصه. كما ساعد الاستطلاع الأولي على صياغة الفرضية التي تمثل مرشد البحث الميداني باعتبارها نقطة الارتكاز في كل البحث. وبدونها لا يمكن القيام بأي دراســـة تهدف إلى المعرفة العلمية لوقائع الأشياء والظواهر، فهي أيضا الوسيلة التي يســـتعين بهـــا الباحث في فهم الظاهرة فهما علميا ودقيقا، والغرض عبارة عن احتمال يتضمن البرهنة على وجود علاقة سببية للظاهرة، أو بين متغيرات، كما يتضمن البرهنة أيضا علـــى وجودهـــا، وتقام على الأساس النظري أو الملاحظة أو على قواعد الحدس[1] كما تم صـــياغة فرضـــية البحث بناءا على الدراسات السابقة والقراءات المتعددة التي لها علاقة بموضوع البحث إلى جانب الزيارات الميدانية، وعلى هذا الأساس: اقترحت الفرضية الموالية: ترجـــع مشـــكلات التخطيط الحضري إلى الهجرة الريفية وما نتج عنها من انتشار للمناطق المختلفة، وصعوبة التحكم في استغلال الأرض بالمدينة وتتضمن هذه الفرضية مؤشرين هما:

1- مؤشر المناطق المختلفة كنتيجة للهجرة:

- ارتفاع معدلات نسبة الهجرة.
- انتشار مظاهر الثقافة الريفية في محيط المدينة.
- انتشار المناطق المختلفة المستعملة من طرف المهاجرين.

2- مؤشرات استعمالات الأرض:

- استخدام الأرض على مستوى المسكن.
- ضيق الغرف- اختيار الإقامة بناءا على القرابة والبعيدة.

[1] - زيدان عبد الباقي، قواعد البحث الاجتماعي ، مكتب القاهرة الحديث، ط2، 1974، ص 59.

وهذه المؤشرات سيتم التطرق غليها من خلال الإجابة عليها من خلال أسئلة الاستمارة التي ستكون بمثابة دليل على الحي محل الدراسة (حي بوخضرة بمدينة عنابة) من خـــلال توزيع الاستمارة على أفراد العينة والحصول على الإجابة، وبعد ذلك تحليل تلـــك الإجابـــة والتعليق عليها.

الفصل الأول

تحليل نظري ومفاهيمي للتخطيط الحضري

الفصل الأول: تحليل نظري ومفاهمي للتخطيط الحضري

- **تمهيد.**

1- المفاهيم الرئيسية.

2- النظريات

أ- النظرية الأساسية في دراسة التحضر واستعمالات الأرض في المدينة.

ب-النظرية التخطيطية.

3- دواعي التخطيط الحضري وأهدافه.

1- المفاهيم الرئيسية:

عن للبحث السوسيولوجي مفاهيم ومصطلحات خاصة تميزه عن غيره من العلوم الأخرى، وموضوع دراستنا حول مشكلات التخطيط الحضري لمدينة عنابة يحتوي على مفاهيم بحاجة إلى التحديد والتوضيح، إضافة إلى المفاهيم المتشابهة والتي لها صلة مباشرة وغير مباشرة بالمفهوم الأساسي محل الدراسة، والتي سنقوم بتحليلها وتوضيحها كالتالي:

يحتوي مفهوم المشكلة على مفهوم العائق الذي يمثل الحصيلة التاريخية لموضوع المجتمع وتتلخص في نتائج التعرض غير السليم للتغير الحضري.[1]

فالعائق يحمل جانب سلبي يتطلب التغيير الجدري.

أما المشكلة فيعرفها لورنس فرانك بأنها أية صعوبة أو أسوء تصرف لعدد كبير من الناس نسبيا مما تدعوا الحاجة إلى إزالته أو إصلاحه، وإن حل المشكلة الاجتماعية يعتمد بشكل واضح على اكتشاف وسيلة للإزالة والإصلاح، علما بأن الأسباب الحقيقية لظهور المشكلات الاجتماعية هو التغيير الاجتماعي الذي يحصل نتيجة للتحضر والتصنيع والتنمية والتقدم العلمي والتكنولوجي، مما يزيد من تضخم المشكلات وتعقدها.[2]

فالمشكلة هي ظاهرة سلبية تجلب الأذى والضرر لعدد كبير من أبناء المجتمع، وتحتاج إلى اتخاذ عمل جماعي لمواجهتها، ووضع نهاية سريعة لها، لكن ليست جميع المشكلات التي تصادفنا وتؤثر في حياتنا اليومية هي مشكلات اجتماعية، طالما أنها لا تعكر صفو العلاقات الاجتماعية التي تربط الأفراد بالجماعات.[3]

وفي الأخير نقول ان المشكلة هي موقف يؤثر في عدد من الأفراد بحيث يعتقدون أو يعتقد الأعضاء الآخرون في المجتمع بأن هذا الموقف هو مصدر الصعوبات والمساوئ، وهكذا تصبح المشكلة الاجتماعية موقفا موضوعيا من جهة وتفسيرا اجتماعيا ذاتيا من جهة أخرى والمشكلات الأساسية التي يعاني منها المجتمع عديدة منها، الإسكان الغير ملائم، المناطق المتخلفة، الانحراف، العنف،...[4]

---

[1] - محمد عاطف، علم الاجتماع، دراسة تطبيقية، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1974، ص 107.
[2] - محمد حسن،موسوعة علم الاجتماع، ص 177.
[3] - نفس المرجع السابق، ص 595.
[4] - محمد عاطف غيث ، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1977، ص 433.

وأصبحت المشكلات اليوم وثيقة الصلة بظهور الحضر الذي زاد عدده وحجمه وتدهور الكثير منه وتفاقمت المشكلات بحيث أصبح من المتعذر تجنبها أو إغفالها وقد كانت الأزمة الحضرية تقتصر على عدد قليل من المدن إلا أنها أصبحت اليوم أكثر شمولا وكان يظن أنها حكر على المناطق الداخلية في المدينة ثم بدأت تظهر وتنتشر في مناطق أخرى عديدة منها الضواحي والأطراف الحضرية وبدأت بذلك تظهر مشكلات اقتصادية وسياسية واجتماعية داخل المدن من بينها مشكلات تخص الخدمات والرفاهية وإصلاح البنية الأساسية وإعادة بناء موارد الدخل.[1]

[1] - حسين عبد الحميد رشوان ، مشكلات المدينة، دراسة في علم الاجتماع الحضري، المكتب العربي الحديث ، الإسكندرية، 2002، ص 04.

v مفهوم العمران:

العمران من المفاهيم التي ظهرت في الدراسات الاجتماعية والتاريخية وقد استعمله ابن خلدون كثيرا باعتباره العلم الذي يدرس المجتمع في كل نواحيه وهناك بعض التعريفات لهذا المفهوم.

ü العمران لغة:

تشير كلمة عمران إلى البنيان وكل ما يعمر به وهناك فن العمارة وهي كلمة متشابهة للعمران وتعني فن تشييد المنازل وما يتصل بها وتزيينها وفق قوانين معينة.

ü العمران اصطلاحا:

عرف العمران منذ القدم وحضي باهتمام العلماء على شتى مشاربهم واختصاصاتهم والعمران استخدم في شتى الميادين بطرق متباينة حيث عرف العالم الألماني إرنست هيكل على أنه مكان يقطن به مجموعة من الأفراد (منزل) وهناك من يرى أنه ينحصر في تدبير البيت والمحافظة عليه وهذا الاصطلاح وضع عام 1868.[1]

v علم العمران:

دراسة المساكن البشرية، وكل ما يتعلق بتخطيطها مع الاهتمام بالنواحي البشرية التي تعاني من مساوئ التحضر السريع وتستعين هذه الدراسة بالعلوم الهندسية والاجتماعية والاقتصادية...[2]

العمران علما له تخصصات كالجغرافية الحضارية والإسكان الريفي والحضري والعمارة والبناء.[3]

العمران يشمل من جانب آخر بمجالات الإسكان والطرق والمرافق العامة وما يتصل بالجوانب المادية للحياة عموما.[4]

---

[1] - حسن السعاتي، علم الاجتماع الصناعي ، دار النهضة، بيروت، ص 107.
[2] - أحمد زكي بدوي ، معجم المصطلحات ، للعلوم الاجتماعية، إنجليزي فرنسي، عربي ، مكتبة لبنان، ص 128.
[3] - بطرس البستاني، قطر المحيط ، معجم ، مكتبة لبنان، بيروت، المجلد 02، 1964.
[4] - قحطان المدفعي ، إطار مفاهيمي للعمارة العربية، مجلة المدنية العربية، العدد 30، منظمة المدن العربية، الكويت، 1987، ص 58.

العمران: اصطلاح علم كثيرا ما يستخدمه الجغرافيون بمختلف أنواع ونماذج المساكن البشرية فيقال عمران ريفي وعمران حضري، كما يقال عمران مبعثر وعمران مركز والعمران المبعثر هو أحد نماذج العمران الريفي وفيه يعيش أغلب السكان في مساكن منعزلة عن بعضها البعض عكس العمران المركز، حيث يتجمع السكان في قرى أو عزب، حيث توجد سلطة إدارية مركزة ويقال شبكة العمران للدلالة على ترابط أو تفاعل عناصر العمران الريفي والعمران الحضري في إقليم ما.[1]

من خلال هذه التعريفات نجد أن للعمران جانب إيكولوجي نلمسه من حيث العلاقات المكانية والزمنية التي تتعلق بالأفراد داخل البيئة ومدى تكيفهم معها كما يعني السكن في أماكن محددة في شكل معاشرة بين الأشخاص وبذلك تنشأ الحياة الاجتماعية.

- بعد وضع هذه التعريفات للعمران سنضع تعريفات للتخطيط، يطلق المهندسون تعبير تخطيط المدن على التخطيط المادي فقط للمعيشة الحضرية أي تحديد احتياجات المدنية من مساكن أو مرافق ومدارس وغيرها ثم تحديد أنسب الأمكنة لإنشاء المباني التي سوف تضم هذه الألوان من النشاط.

ويرى أغلب الاجتماعيين أن تخطيط المدن أوسع من هذا فهو يضم التخطيط الاقتصادي والاجتماعي والمادي والواقع أن الفصل بين الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والمادية في التخطيط يكاد يكون مستحيلا فهي عملية واحدة متكاملة.[2]

التخطيط: هو وضع الخطط المعمارية للمدن إلا أنه يتميز بالحداثة لا سيما بعد سيطرة السلطة المركزية على الأراضي واستغلالها استغلالا علميا من خلال تطبيق الخطط العمرانية عليها التي تستهدف تشييد المدن الحديثة.[3]

التخطيط: منهج يتضمن عدة إجراءات لتحقيق غايات وأهداف مرغوب فيها والتخطيط الكفء يعني اتخاذ القرارات الرشيدة في رسم السياسات المختلفة وتنفيذها حيث يجب أن يتضمن تقديرا دقيقا للوسائل والغايات ويستخدم المتخصصين في التخطيط مفاهيم العلوم الاجتماعية المختلفة.

---

(1) - أحمد زكي بدوي، معجم المصطلحات، مرجع سابق، ص 375.
(2) - نفس المرجع ، ص 60.
(3) - محمد الحسن، موسوعة علم الاجتماع، مرجع سابق، ص 177.

ويرى "**كارل مانهايم**" أن التخطيط هو أسلوب للتفكير المنظم يحاول أن يحيط بكل الأحداث التي تسود في موقف معين فنحن نهتم بالظروف العامة للبيئة والعمل والناس وبالحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والجمالية في المجتمع، والخطة الصالحة هي التي تنجح في تحقيق التكامل بين كل هذه الجوانب.[1]

كذلك **التخطيط:** الخطة بوجه عام هي وثيقة تحدد أهدافا يرجى تحقيقها كما أنها غالبا ما تحدد الوسائل التي تستخدم لبلوغ هذه الأهداف وقد يتعلق الأمر بالاقتصاد القومي في المجموعة أو بقطاع معين من قطاعات الإنتاج ويقول **شارل تبلهيم** في كتابه التخطيط والتنمية ترجمة إسماعيل صبري عبد الله أن كل تخطيط يحدد أهداف النشاط الاقتصادي وهذه الأهداف ذاتها تتفاوت من حيث الأهمية ولهذا فإن لبعضها الأولوية على البعض الآخر وهذه الأولويات لا تتخذ بصفة مطلقة بل أنها تختلف باختلاف الظروف الاقتصادية والتاريخية.[2]

التخطيط وسيلة لتنظيم استخدام الموارد أكفئ استخدام ممكن بحيث تعطي أكبر إنتاج وأكبر دخل ممكن في أقل فترة زمنية ممكنة.[3]

التخطيط : يحدد مصطفى الخشاب التخطيط فيقول " يقصد بالتخطيط تجميع القوى وتنسيق الجهود وتنظيم النشاط الاجتماعي الذي تبذله جماعة من الجماعات في إطار واحد مع تكامل الأهداف وتوحد المواقف مستغلين في ذلك ذكائهم ومعلوماتهم ومقدرتهم الذهنية والعلمية وإمكانيات البيئة ومستعينين بتجارب الماضي ووسائل الحاضر للوصول إلى أهداف تقابل حاجات المجتمع وتحقق ارتقائهم إلى حيات اجتماعية أفضل.[4]

كما يعرف "**جوزيف هيمز**" التخطيط بأنه عملية إرادية متشابكة تتضمن البحث والمناقشة والاتفاق ثم العمل من أجل تحقيق الظروف والروابط والقيم التي ينظر إليها باعتبارها شيئا مرغوبا فيه.[5]

التخطيط: عملية منتظمة تتضمن :[6]

1- اتخاذ مجموعة من الإجراءات والقرارات.

---

(1) - محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، مرجع سابق، ص 330.
(2) - إبراهيم مذكور، معجم العلوم الاجتماعية ، الهيئة المصرية للكتاب ، 1975، ص 132.
(3) - حسن إبراهيم عيد، دراسات في التنمية، ص 230.
(4) - مصطفى الخشاب، علم الاجتماع ومدارسه، الكتاب الثاني، 1967، ص 415.
(5) - حسن إبراهيم عيد، دراسات في التنمية، مرجع سابق، ص 229.
(6) - مختار حمزة وآخرون، التنمية والتخطيط والتعليم الوظيفي في البلاد العربية سرس الليان ، 1972، ص 30.

2- الوصول إلى أهداف محدده.

3- على مراحل معينة.

4- خلال فترة أو فترات زمنية مقدرة.

5- مستخدمة الموارد المادية والبشرية والمعنوية المتاحة حاليا ومستقبلا أحسن استخدام.

التخطيط: مصطلح قديم للغاية إذ نظرنا إليها بمعنى التصميم أو رسم المدن ولكنه ذو أصل حديث نسبيا إذا نظرنا إليه كصورة من الضبط المركزي لاستخدام الأرض وتنسيق هذا الاستخدام في معظم البلاد التي كانت تمر بعملية التحضر السريع في العالم خلال القرن 19.[1]

التخطيط: أسلوب في التنظيم يهدف إلى استخدام الموارد على أفضل وجه ممكن وفقا لأهداف محددة ويقصد به على النطاق القومي وضع خطة يسير عليها المجتمع خلال فترة معينة بقصد تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتخطيط على أنواع فقد يكون كليا أو جزئيا وقد يكون مرنا أو جامدا كما هناك التخطيط الهيكلي أو الاصطلاحي.[2]

التخطيط القومي:

يقوم على أساس دراسة كاملة شاملة لحاجات المجتمع المختلفة ووضع الخطط التي تكفل الاستخدام الكامل لكافة الموارد والإمكانيات في المجتمع من أجل مقابلة هذه الاحتياجات ويعتبر التخطيط سمة العصر الحدث في جميع الدول التي تأخذ بمبدأ التخطيط إذ أن وضع مشروع لخطة قومية يتطلب توافر قدر كبير من المركزية في هذا العمل لإمكان إصدار القرارات ووضع التنظيمات التي تشمل أجزاء الوطن كله.[3]

ويعرف **"لويس ممفورد"** التخطيط العمراني بأنه المجهود الذي يبذل لتطبيق المعرفة العلمية ومستويات الأحكام المستقرة التي تدعمها القيم الإنسانية العقلية في استغلال أو استخدام المكان، ويضيف أن هذا المصطلح يتضمن إلى جانب ذلك فكرة تنسيق الأنشطة البشرية في الزمان والمكان على أساس مجموعة الحقائق المعروفة عن المكان والعمل والأفراد، كما يتضمن أيضا إعادة توطين العناصر المختلفة في البيئة بهدف زيادة قدرتها على خدمة المجتمع.[4]

---

(1) - عبد الهادي الجوهري، معجم علم الاجتماع، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية، 1998، ص 53.

(2) - محمد زكي بدوي ، معجم المصطلحات، مرجع سابق، ص 316.

(3) - نفس المرجع ، ص 279.

(4) - احمد المكلاوي ، القاهرة ، دراسة في علم الاجتماع الحضري، دار النهضة العربية، ص 60.

إن للتخطيط أنواع مختلفة وتعاريف متعددة لكن ما يهمنا في هذا البحث هو وضع تعاريف للتخطيط الحضري كما سيأتي توضيحه.

v التخطيط الحضري:

هو توجيه لنمو المناطق الحضرية كالعواصم والمدن والتجمعات الحضرية والأقاليم لذلك فإنه يسعى لإنجاز شكل خاص من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية التي تتعدى الوجه الطبيعي المرتبط بالأبنية والشوارع والمنتزهات والأسواق العامة وما يتطلب من المكونات الحيوية للبيئة الحضرية.[1] بمعنى أن التخطيط العمران قد يرتبط بتخطيط العمران في الريف أو في المدن لتوجيه تنمية المجتمعات السكانية في بيئتها التي تتفاعل معها.

- **التخطيط الحضري:** يعرفها عبد الهادي والي بأنه ممارسة الإجراءات والضبط في استخدام الأرض في المدن وذلك بهدف تحقيق أوضاع ملائمة ومتساوية في مجالات الإسكان والصحة والخدمات العامة والترفيه.[2]
- **التخطيط الحضري:** يعرفه عبد المنعم شوقي بان أغلب الاجتماعيون يرون أن تخطيط المدن أوسع من هذا فهو يضم التخطيط الاقتصادي والاجتماعي والمادي.[3]

من خلال عرضنا لهذه المفاهيم للتخطيط بصفة عامة هو اعتبار هذا المفهوم من المفاهيم التي فرضت نفسها لدى علماء الاجتماع والإستراتيجية والاقتصاد نتيجة التحضر والتغير السريع التي تعرفها المدن في عصرنا الحاضر باعتبار التخطيط عملية يقام بها لتوجيه وتنظيم الحياة الحضرية من مختلف نواحيها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعمرانية هذا من جهة ومن جهة أخرى اعتبار التخطيط وسيلة لمعالجة الانعكاسات السلبية الموجودة في المجتمعات الحضرية.

تشكل التنمية أداة لتطور المجتمعات التي تواجه صعوبات مختلفة في شتى مجالات حياة أفرادها كما تحتل التنمية الهدف الأساسي لكل الدول التي تعاني من تزايد المطالب والضغوط المجتمعية في كافة مستوياتها وللتنمية دورها الفعال باعتبارها عملية موجهة للواقع ومبنية على معطيات قانونية وأطر مدروسة على خلفية تحليل الواقع ودراسته من أجل فهمه وتطوره.

---

(1) - عبد المنعم شوقي ، مجتمع المدينة علم الاجتماع الحضري دار النهضة العربية، بيروت 1981، ص 191.
(2) - متعب مناف جاسم، التخطيط والمجتمع، الأسس التكنو اجتماعية للتخطيط ، مفاهيم وأطر، 1976، ص 17.
(3) - عبد الهادي والي ، التخطيط الحضري، تحليل نظرية ملاحظات واقعية، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية 1983، ص 21.

V تعريفات للتنمية :

يرى **وابستر** في قاموسه اللغوي أن اصطلاح التنمية من الناحية اللغوية إنما يعني التطور في مراحل متوالية أي أنه يشير إلى عملية النمو الطبيعي من مرحلة إلى مرحلة أخرى.[1]

تعرف عملية التنمية بأنها الامتداد الكمي والكيفي للاقتصاد القومي والتغير في علاقات وطرق الإنتاج وغالبا ما تقاس خواص ومعدل وديناميكيات النمو الاقتصادي والاجتماعي في مجال الاقتصاد بمؤشرات تركيبية للنمو في الدخل القومي لكل فرد وبينما تقاس التنمية الاجتماعية بعدد من المؤشرات التي تصور ارتفاع مستوى المعيشة بالمعنى الأوسع لهذا المصطلح.[2]

كما تعرف التنمية بأنها مفهوم معنوي يعبر عن عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من التغيرات الوظيفية والهيكلية في المجتمع تحدث نتيجة للتدخل الإرادي لتوجيه التفاعل بين الطاقات البشرية في المجتمع وبين عوامل البيئة بهدف زيادة قدرة المجتمع على البقاء والنمو.[3]

تعرف التنمية بتوظيف جهود الكل لأجل صالح الكل خاصة تلك القطاعات والفئات الاجتماعية التي حرمت في السابق من فرص النمو والتقدم والكثير من الأهمية خاصة عندما نفهم سياسة التنمية على أنها الجمع والوعي بين عدد من الإجراءات التي تستهدف صور معينة محددة بشكل ذاتي من التنمية سواء أكانت سياسية التنمية الاقتصادية أو التنمية الاجتماعية.[4]

يؤكد **"هوب هاوس"** على أن عملية التنمية هي عملية تغيير وتغير معا في الوقت نفسه بحيث يتطلب التغير الناجم عن التنمية والتنظيم والتنسيق لإعادة التكامل المجتمعي وهذه الوظيفة لا تتحقق إلا في ظل التنمية الرامية على تحقيق احتياجات الأفراد دون أن تقوم على الجبر والإلزام وإنما تقوم على تضافر الجهود وتعاون أفراد المجتمع.[5]

---

[1]- Webster's New world dictionary of the américan language, New York, Second edition, 1970, P 14.

[2] - حسن إبراهيم عيد، دراسات في التنمية، مرجع سابق ، ص 108.

[3] - وفيق أشرف حسونة ، معوقات التنمية في العالم العربي ، الحلقة الدراسية للتخطيط وللتنمية الريفية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة 1970.

[4] - محمد الجوهري، علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث، دار المعارف، 1979، ص 15 – 149.

[5]- Hobhouse. L. T. Social development university books، London 1966, P P 37-38.

التنمية كمفهوم له علاقة بعملية التحضر فتشير إلى العملية التي يمكن بها توحيد جهود كل من المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية ولمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر.[1]

التنمية هي الجهود التي تبذل لإحداث سلسلة من التغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع وذلك بزيادة قدرة أفراده على استغلال الطاقة المتاحة إلى أقصى حد ممكن لتحقيق أكبر قدر من الحرية والرفاهية لهؤلاء الأفراد بأسرع من معدل النمو الطبيعي.[2]

مفهوم التنمية يشير إلى أنها عملية تغيير حضاري تتناول آفاقا واسعا من المشروعات التي تهدف إلى خدمة الإنسان وتوفير الحاجات المتصلة بعمله ونشاطه ورفع مستواه الثقافي والصحي والروحي، هذه التنمية تعمل بصورة عامة على استخدام الطاقات البشرية من أجل رفع مستوى المعيشة ومن أجل خدمة أهداف التنمية.[3]

قد بذلت محاولات عديدة لتحديد مفهوم التنمية فقد جاء في تعريف هيئة الأمم المتحدة للتنمية 1956 أنها مجموعة الوسائل والطرق والعمليات التي تستخدم بقصد توجيه جهود المواطنين والحكومة من اجل تحسين مستوى الحياة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية وإخراج هذه المجتمعات من عزلتها ودفعها للمشاركة بهدف مساعدتها على الاندماج في الحياة القومية ولتساهم في تقدم البلاد وبأقصى قدر مستطاع.[4]

---

[1]- United nations document, E 2931 Twentieth report of administrative comity on coordination to the economic and social council, 1956 , Annex 3 PP 2 -10.

[2] - أحمد زكي بدوي، معجم المصطلحات، مرجع سابق، ص 384.

[3] - محمد الحسن، موسوعة علم الاجتماع، ص 172.

[4] - محمد شفيق، التنمية والمتغيرات الاقتصادية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1977، ص 13

ومن خلال هذه التعريفات لمفهوم التنمية فهي تعني مشاركة الفرد في عمليات التنمية من أجل تحقيق الأهداف التي يطمح إليها في حياته باعتبارها الأداة الأفضل لتحقيق الرقي والتقدم للمجتمع، وهنا تكمن أهمية التخطيط بالنسبة لعملية التنمية فهي سياسة منظمة المقصود منها إحداث تغير في المجتمع مع وضع أهداف تقوم بها جهات مسئولة للإشراف عليها سواءا على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الوطني ، المراد منه توفير متطلبات الفرد اخل المجتمع وهنا تتضمن التنمية عدد من العمليات المنفصلة والمتكاملة في الوقت نفسه فهي تتناول كل نسق من أنساق البناء الاجتماعي كما تمثل عمليات مترابطة بعضها مع بعض، وقد يحدث تتفاوت في درجة التأثير بين مكونات البناء الاجتماعي وهنا يمثل التدخل ضرورة حتمية تفرض التنسيق والتخطيط ، خاصة وأن أحداث التغيرات الاجتماعية وغيرها يتطلب وقتا طويلا ويعني ذلك ضرورة التنسيق بين المكونات والعناصر البنائية من اجل تضييق المنافسة والإسراع بأحدث تغيير، وحتى يمكن في الوقت نفسه تفادي نمو بعض الجوانب بسرعة أكبر على حساب جوانب أو مجالات أخرى.[1]

التنمية : عملية تغيير اجتماعي مخطط يقوم به الإنسان للانتقال بالمجتمع من وضع إلى وضع أفضل وبما يتفق مع احتياجاته وإمكانياته الاقتصادية والاجتماعية والفكرية.[2]

وتعرف التنمية أيضا على أنها تتضمن النمو والتغير معا وضروري أن يحدث التغير هنا في المجالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وأن يشتمل على جانبيه الكمي والكيفي.[3]

التنمية : هي محاولة الوصول إلى رفاهية الغالبية العظمى من أبناء المجتمع ولن يتأتى ذلك إلا بالاستخدام الأمثل لقدرة الإنسان في التنبؤ بالشكل الذي يتمنى أن يرى عليه المجتمع مع وضع الرسائل الواقعية والمنطقية اللازمة لتحقيق ذلك.[4]

---

[1] - علية حسن حسين، التنمية نظريا وتطبيقيا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، 1977، ص 07.
[2] - عبد الهادي الجوهري، معجم علم الاجتماع، مرجع سابق، ص 70.
[3] - شارل تبلهيم، التخطيط والتنمية، ترجمة إسماعيل صبري عبد الله ، دار المعارف القاهرة، 1966، ص 10-11.
[4] - حسن إبراهيم عيد، دراسات في التنمية، مرجع سابق، ص 44.

2- النظريات:

تمهيد:

سنتطرق إلى أهم النظريات التي عالجت علاقة التحضر بالحياة المعاصرة مثل نظرية الفروق بين المدينة والريف والنظرية الإيكولوجية التي ساهمت مساهمة فعالة في دراسة التحضر والتطور العمراني باعتبارها ظاهرة حيوية، ثم بعد ذلك نتطرق إلى بعض المداخل التي تحدد الظاهرة الحضرية:

أ- النظريات في دراسة التحضر واستعمالات الأرض في المدينة:

- **النظرية الريفية الحضرية:** أشار ابن خلدون في مقدمته الشهيرة في ق 14 إلى طرفين متناقضين في صور المجتمع، حيث فرق بين مجتمع البدو ومجتمع الحضر، وقد كانت نظرة ابن خلدون ومن أتبعه من علماء ق 19 إلى هذين الطابعين من المجتمعات نظرة شاملة محلية وقد اعتمد عدد من علماء الاجتماع مثل: **سوركين SORKIN وزمرمان ZIMMERMAN وردفيلد REDFILD وورث WIRTH** على مجموعة متعددة من المحاكاة والسمات في التمييز بين الريف والحضر[1] ويميز **سوركين وزمرمان** في مؤلفهما عن مبادئ علم الاجتماع الريفي الحضري بين الريف والحضر وفق مجموعة من الأسس هي:
  - الفروق المهنية.
  - الفروق البيئية.
  - حجم المجتمع.
  - الحجم السكاني.
  - تجانس السكان أو عدم تجانسهم نفسيا واجتماعيا وثقافيا.
  - درجة الحراك الاجتماعي واتجاهه.
  - الفروق في اتجاه الهجرة.
  - شكل التباين الاجتماعي.
  - آفاق التفاعل الاجتماعي.

[1] - جورج جوبرج، الفروق الريفية الحضرية – دراسة في علم الاجتماع الريفي، ترجمة محمد عودة وآخرون، ط 05، دار المعارف 1980، ص 60.

ويتضح من ذلك أن **سوركين وزمرمان** لم يضعا في اعتبارهما حجم المجتمع وطبيعة البيئة وإنما وجها اهتمامهما إلى العوامل الاجتماعية أيضا مثل: التجانس، التباين والتفاعل إلا أن الإطار النظري الذي قدمه **سوركين وزمرمان** يعد إطار تصنيف إلى حد كبير، أي أنه يصنف الوسط الحضري والوسط الريفي وفقا لشيوع عدد من الخصائص أو الأبعاد لكل منهما فالمجتمع الريفي يتميز بالتجانس والاقتراب أما المجتمع الحضري فيتميز بالتجانس وبحجم سكاني كبير ودرجة حراك كبير.

أما **ورث WIRTH** فقد اعتقد أن المدينة مسئولة إلى حد كبير عن تغيير بعض الظواهر الاجتماعية المعنية وأن المدينة تتميز عن الريف بعدة خصائص عرضها فيما يلي:

- الحجم الكبير للسكان.
- شدة الكثافة السكانية.
- النمو المصحوب بظهور نظام علماني وانهيار النسيج المعماري والأخلاقي.
- اللاتجانس الاجتماعي والثقافي.
- شيوع العلاقات الثانوية.
- سيادة الضوابط الاجتماعية الرسمية.

أما الحضرية عند **"ورث"** فيراها أنها أسلوب للحياة، فهي نوع من الوجود المتحرك ويعزز **ردفيلد** موقفه النظري بأن عزلة المجتمع وتجانسه يعدان معا متغيران مستقلان، أما تكامل الثقافة أو تفككها والعلمانية والفردية فهي متغيرات معتمدة ومعنى ذلك أن العزلة والتجانس هما اللذان يحددان الثقافة الضرورية والحضرية، إلا أنه لا يمكن الفصل بين مجتمع المدنية والريف بكل سهولة وإنما يوجد هناك نوع من التدرج بين المجتمعين ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن تعريف المجتمعات المحلية يكون وفقا لبعض الخصائص وقد حدد **OGWIS** هذه الفروق والخصائص المشتقة من أنماط السلوك المصاحبة للتدرج المستمر في بعض المجتمعات وأهمها البناء المهني وتقسيم العمل، التدرج الاجتماعي، الحراك المهني والمشاركة في التنظيمات الطوعي والعزلة المكانية والتشامل والتناسق الوظيفي والعلاقات الاجتماعية ووسائل الضبط الاجتماعي[1]

[1] - السيد الحسيني، المدنية ، دراسة في علم الاجتماع الحضري ، دار المعارف الجامعية – الإسكندرية، 1981، ص 120.

فالمدينة والريف لا يشيران إلى كائنين منفصلين ولكنهما عباره عن كائن متصل مستقل، وأنه من الصعوبة تحديد خصائص كل منهما، لأن الخصائص الريفية تختلط مع الخصائص الحضرية، والاختلاف يكون في الدرجة والنوع[1] كما أشار **سوروكين وزمرمان** إلى أن التحول من المجتمع الريفي الخالص إلى المجتمع الحضري لا يتم فجأة، ولكن بشكل تدريجي، فليس هناك حد مطلق يكشف عن وجود فارق بينهما خاصة في الدول النامية.

أما **ماكس فيبر M. Weber** فقد أدرك ضرورة إيجاد نظرية أكثر شمولية وتمييزا لحياة الحضرية، وقد حاول أن يوضح الظروف التي تجعل دور المدينة إيجابيا للحياة العامة للناس مستعينا في ذلك بدراسة للمدن القديمة معتمدا في نفس الوقت على تصور فاق في تعريفه للمدينة[2] حيث أن تعريف فيبر للمدينة كان قائما على أساس التأكيد على طبيعتها ونظر إليها على أنها بيئة اجتماعية ذات خصوصية اقتصادية وسياسية، فهو من جهة يؤكد على الطابع الاقتصادي للمدينة التي يعتبرها مكانا لسوق دائم يتطلب منها توفر الضروريات والحاجيات اليومية من المواد المنتجة، سواء من طرف سكان المدينة أنفسهم أو المناطق المجاورة لها، أو عن طريق التبادل التجاري، أو من المناطق الريفية.

وذهب **فيبر** إلى أبعد من ذلك حيث ميز بين نمطين من المدينة والمدن الاستهلاكية، والتي تقوم على وجود عدد كبير من المستهلكين ويتمثل هذا النمط في المدن التجارية، اما النمط الثاني فهو المدينة المنتجة ذات النمط الحديث، حيث تتوطن بها المصانع وتكون أغلب منتجاتها موجهة للتصدير[3] ومن جهة ثانية فإن تحليل الحضري – في رأي فيبر – فينبغي أن يتجاوز النظرة الاقتصادية الضيقة وذلك بإدخال المفاهيم السياسية التي تسمح للمدينة لأن تلعب دورها في استقرار الظروف الاقتصادية الحضرية عن طريق التنظيم والتقنين، وبشكل يؤمن حاجيات الجماهير بصورة دائمة وفعالة.[4]

---

(1) - غريب محمد سيد أحمد ، علم الاجتماع الريفي، دار المعارف الجامعية – الإسكندرية، 1984، ص 142.

(2) - السيد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري بين النظرية والتطبيق ، مشكلات وتطبيقات ، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية 1987، ج 2، ص 418.

(3)- J.Remy, L. Voye- Laville et l'urbanisation, modalité d'analyses sociologiques", cobay, Jejurski, 1982, P 215.

(4)- J. Remy, L.Voye: OP CIT, P 216

فالمدينة بالمعنى الاقتصادي أو السياسي حسب فيبر لا تكون بالضرورة مجتمعا محليا حضريا إلا إذا كانت تمثل نوعا من سيطرة العلاقات التجارية وتوفر الخصائص التالية:

- التحصين الأمني.
- السوق.
- محكمة مستقلة.
- شكل ملائم من الروابط الاجتماعية.
- استقلال ذاتي أو على الأقل جزئي للإدارة أو التسيير من طرف المواطنين عن طريق الانتخابات، ومن بين هذه العناصر والتي اعتبرها فيبر أكثر غيابا في المدن من القرية رابطة حضرية قادرة على تعريف المواطنين بعض حقوقهم وواجباتهم وتضمن حمايتهم[1].

لقد قدم فيبر في تعريفه للمدينة نموذجا متتاليا لظروف المدينة، أي حالة الحياة الحضرية تستطيع أن تواجه القدرات الاجتماعية الكامنة في هذا التنظيم للإقامة البشرية، وخاصة الكوزموبوليتانية (أو العالمية Cosmmopolitain) حيث تظهر فيها أساليب متنوعة للحياة، أن المدينة هي ذلك الشكل الاجتماعي الذي يسمح بظهور أعلى درجات الفردية والتفرد، حينما نعرف المدينة لا نقصد أسلوب واحد للحياة، وكلتا نصف مجموعة بناءات اجتماعية، يمكن أن تؤدي إلى ظهور أنماط متعددة وملموسة في أساليب الحياة، فكأن المدينة على هذا الأساس تمثل بناءات اجتماعية يمكن أن تؤدي إلى ظهور أنماط متعددة وملموسة في أساليب الحياة، فكأن المدينة على هذا الأساس تمثل بناءات اجتماعية تشجع الفردية الاجتماعية والتجديد وهي بذلك وسيلة التغيير التاريخي.[2]

- **النظرية الإيكولوجية:** تسير النظرية الإيكولوجية إلى مفهوم علاقة البيئة الطبيعية بالعنصر البشري، وتتمثل في التوزيع السكاني والكثافة السكانية والتنظيم الإداري والتنسيق الاجتماعي وكذا التنظيم الاقتصادي في مراكز التجمع البشري.

[1]- J. Remy, L.Voye: OP CIT, P 216.

[2] - محمد عاطف غيث ،علم الاجتماع الحضري – مدخل نظري، دار النهظة العربية، بيروت، 1985، ص 23.

٧ العمليات الإيكولوجية (العمرانية): تتلخص العمليات الإيكولوجية الأساسية المرتبطة بالعمران في العناصر التالية:

- **التركيز Concentration :** هي العملية الناتجة عن التوزيع المتباين للسكان في منطقة حضرية معنية، وتم قياس عملية التركيز على أساس كثافة السكان، ومن بين العوامل التي تؤثر في هذه العملية تباين القدرات الاقتصادية على شراء مكان للسكن، أو موقع لإنجاز وظيفة من الوظائف، وقد أوضح **Dumcan** أن معدل التركيز يزداد في المناطق التي تتطور نتيجة لارتفاع معدلات النمو السكاني فيها، وبمرور الوقت ترتفع أسعار الأرض نتيجة الدخول المشروعات الاقتصادية،[1] ومن النتائج الشائعة العملية التركيز ارتفاع الكثافة السكانية في المناطق المركزية للمدينة (المركز) كما يلاحظ أنه قد يختلف الأمر قليلا عن النموذج النظري في معظم الدول العربية إذ تظهر المناطق العشوائية المتخلفة ومرتفعة الكثافة على الأطراف.
- **المركزية Centralisation:** ترتبط عملية المركزية بتركيز الوظائف حول نقاط نشاط حيوية ويعتبر المقياس العادي لعملية المركزية هو السيطرة **Dominance** أي تركز وظيفة معينة في منطقة معينة على غرار باقي أنحاء المدينة، ويعتبر تطور كل من الأعمال المركزية أو منطقة الحرفيين، أو المنطقة الصناعية نموذجا نمطيا لتلك العملية.
- **اللامركزية:** تعني عملية اللامركزية، ميل البشر والمؤسسات كذلك مختلف أنماط استعمال الأرض إلى الابتعاد عن مركز المدينة، ويعتبر الحراك **Mobilité** والمنافسة **Concurrence** عاملان هامان من عوامل اللامركزية التي تبدو أوضح ما تكون في تحركات السكان والأنشطة التجارية والصناعية ونلاحظ أن الصناعة الضخمة القليلة نسبيا في مدن العالم الثالث تنمو عادة في مواقع لامركزية عكس الصناعات الصغيرة والحرفية التي تحتل مكانا من الأحياء المركزية وعادة ما تكون بذلك بناءات متداخلة مع النسيج العمراني أو تحتل الطوابق الأرضية من المباني.

[1] - محمد عاطف غيث، مرجع سابق، ص 23.

- **المنهج الإيكولوجي لدراسة المدينة:** يتبلور المنهج الإيكولوجي كأساس لوضع نظرية منهجية للعمران في أواخر القرن 19 في أعمال علماء الاجتماع والفلسفة – حيث اعتبروا أن المدينة تعمل وتعيش تنمو ككائن حي، بمعنى آخر أن المدينة هنا قد تم النظر إليها باعتبارها وحدة إيكولوجية يمكن تفهم النماذج والعمليات الإيكولوجية داخلها من خلال نفس المنظور الذي يتم به التعامل مع الطبيعة[1] ولم يكن تطبيق المنهج الإيكولوجي على دراسة المدينة مسألة عارضة بل كأنها انعكاسا مباشرا لسيطرة التوجيه النظري الذي تركته مدرسة داروين وأتباعه في نطاق البيولوجيا، وقد وضع أعضاء مدرسة شيكاغو الكثير من النماذج الوصفية للتركيز الداخلي للمدن لتفسير السمات المألوفة في النمو العمراني والتركيز الداخلي للمدن ويمكن تلخيصها فليما يلي:

- **ملاحظات ريتشارد هوارد:** نشر **ريتشارد هوارد** في بداية هذا القرن كتابة أساس قيم الأرض في المدينة[2] وقد خلص فيه من واقع ملاحظاته لأنماط النمو في المدن الأمريكية والأوربية إلى أن المدينة تمتد في صورة دوائر حلقية ودرجات محورية على طول طرق النقل بها، وقد كان الاهتمام بموضوع تفسير النمو محددا حتى ذلك الوقت.[3]
- **نظرية برجس** (نظرية الحلقات المتعاقبة): وفي سنة 1923 وضع **أرنست بيرجس ERNEST Burgess** النظرية التي تعرف باسم الفرضية الحلقية **Hypothese Zonale** في النمو العمراني، ويرى **بيرجس** أن المدينة الأمريكية تتخذ في نموها مالم تواجه عوامل معوقة – شكل خمس حلقات متحدة المركز ومتناسقة إلى حد ما ويسمي **بيرجس** أقرب الحلقات إلى المركز: منطقة الأعمال المركزية، حيث تدور أكثر النشاطات المركزية، المنطقة الثانية يطلق عليها المنطقة الانتقالية أو منطقة تحول نتيجة لتعرضها للتغير عند اتساع نطاق المنطقة الأولى، وتتميز هذه المنطقة بالكثافة السكانية العالية وانخفاض داخل غالبية سكانها، كما تتصف في معظم الأحيان بالتفكك الاجتماعي، ولكنها تتسم بقيمة أرض عالية نسبيا نتيجة لتوسع أحياء الأعمال المركزية.

---

(1) - السيد الحسيني، المدينة ، دراسة في علم الاجتماع الحضري ، مرجع سابق، ص 132.

(2)- R.Hurd 1903 The principals of city land values, New York .

(3) - جير الدبيريز ، مجتمع المدينة في الدول النامية، مرجع سابق ، ص 196.

أما المنطقة الثالثة فهي منطقة سكنية للعاملين، وخاصة أولئك الذين يعملون كموظفين وعمال مصانع، أما الحلقة الرابعة وهي الحلقة السكانية تتكون أساسا في الفيلات وأحياء العمال المحلية وتبعد حوالي 10 – 20 دقيقة بالمواصلات العامة على الحلقة الأولى وتقع الحلقة الخامسة وهي منطقة الضواحي في الغالب خارج الحدود العمرانية، وعلى امتداد خطوط المواصلات العامة عن حي الأعمال المركزية وهي منطقة سكنية لذوي الدخل المرتفع كما يمكن أن تكون مقرا لبعض الأحياء المتخصصة مثل: المناطق السكانية والمناطق الصناعية.

وقد اعتبر **بيرجس** أن النمط السكاني ونمط استعمال الأرض داخل كل دائرة من الدوائر الخمس السابقة هي محطة لعملية التناسق التي يتوزع من خلال سكان المدينة على رقعة الأرض يشغلها، من هنا نجد **بيرجس** لا يهتم كثيرا بالبناء الثابت بل يؤكد فقط على قضية التوسع المكاني (النمو) وهي الفكرة المحورية لتغيير أي مجتمع حضري في نظره وقد تعرضت نظرية **بيرجس** لانتقادات كثيرة خاصة من طرف **DAVIE** و **MORIS** حيث أنه ليس من الضروري أن يكون حي الأعمال مركزية دائرة إذ أنه من الممكن أن يمتد استعمال الأرض تجاريا بعيدا عن الطرقات المحورية، ما أن الصناعة لا توجد فقط في المناطق الانتقالية أو في المناطق الصناعية الخاصة بل توجد كذلك بالقرب من خدمات السكك الحديدية فضلا على إمكانية وجود السكن الفوضوي في كثير من أجزاء المدينة وخاصة بالقرب من المناطق الصناعية.[1]

- **نظرية هومرهوايت (النظرية القطاعية):** وإزاء هذه الانتقادات المتتالية، نجد **هومرهوايت** H. Hoyt يضع نظرية القطاع أو النظرية القطاعية وهي من النظريات الرئيسية الأخرى في تغيير نمو المدن ويلاحظ **هاوايت** خلافا **ببيرجس** أن النمو يتم بأقصى سرعته على طول خطوط النقل الرئيسية وعلى طول الخطوط الأقل مقاومة وقد وضع **هاوايت** نموذج استنادا إلى فكرة مفادها أن انتشار المناطق السكنية بأنواعها المختلفة يخضع لعملية توزيع مداخيل الأفراد لذا نجده يقسم هذه المناطق إلى ثلاث قطاعات رئيسية:

[1]- The grouw of a city, anintroduction to a reseaurch project, in R.E.park (eds)), the city, chicago univercity of choicago presse, 1925.

- **الأول:** يضع العمال ذات المداخيل المحدوده والإيجارات المنخفضة.
- **الثاني:** يضع الأغنياء ذوي المداخيل الكبيرة والإيجارات المرتفعة.
- **الثالث:** فيضم مناطق الأنشطة التجارية في المراكز المدنية.

ومن خلال هذا النموذج ، فإن **هواويت** قد صنف أنماط نمو المدينة في ثلاث اتجاهات رئيسية:[1]

- نمط رئسي، بإحلال المباني المرتفعة والعمارات محل المساكن الخاصة.
- نمط قائم على أساس ملء الأراضي الشاغرة الموجودة بين المباني.
- نمط جانبي أفقي تتوسع فيه المدينة وتنمو إلى الخارج.

- **نظرية هاريس وأولمان (الأنوية المتعددة):** في منتصف الأربعينات صاغ **هاريس وأولمان HARIS et ULMAN** نموذج الأنوية المتعددة **Multiple Nucléaire** هذا النموذج الذي يذهب إلى نمو المدينة يعتمد على عدة أنوية وليس على نواة واحدة فهناك النواة الرئيسية وهناك نواة لتجارة الجملة والصناعة الخفيفة، وعادة ما تكون قريبة من النواة الرئيسية، كما توجد نواة الصناعات الثقيلة على أطراف المدينة وحول هذه النواة تتوزع المناطق السكنية لمستويات الدخل المختلفة[2] أما مناطق الضواحي فتمثل نطاقا انتقاليا بين البيئة الريفية والبيئة الحضرية.

وقد حدد **هاريس وأولمان** أربعة عوامل مختلفة، تفسر مجتمعة قيام الأنوية وتباين مناطق استعمالات الأراضي:

- ضرورة توافر تسهيلات نوعية خاصة لبعض نواحي النشاط.
- تتطلب الصناعة توافر مساحة شاسعة من الأرض وخدمات النقل والسكك الحديدية.
- تجمع كل أنواع الأنشطة المتشابهة معا (كما في حي الأعمال المركزي).
- عدم توافق بعض أنواع الأنشطة مع بعضها البعض (نقاط مجاورة سكينة لذوق المداخيل المرتفعة بجانب منطقة صناعية كبيرة مثلا).

---

[1] - السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص 446.

[2]- Haris C.D.And Ulman E, "The nature of Citys annace of the americ, Academy of political and social science, New York, 1945, P 17.

بالإضافة إلى النظريات الأساسية السابقة، فقد ظهرت نماذج أخرى، وإن كانت أقل انتشارا مثل النموذج الذي قدمه وليم ألونزو Allonsso، والذي يقوم على فكرة أولية مؤداها، ان استعمالات الأرض تتباين طبقا لأثمانها وإيجارها، وذلك في ضوء المسافة من مركز المدينة.[1]

وبشكل عام فإن جميع النماذج السابقة، يمكن إجمالها في اتجاه واحد يعتمد على تطبيق المفاهيم المشتقة من إيكولوجيا النبات والحيوان على دراسة المجتمع الإنساني وتحليله مع التركيز على مجتمع المدينة بصفة خاصة، وبالرغم من خضوع هذه النظريات العمليات مستمرة في التعديل والتطوير إلا أنها لم تتمكن في الوقوف في وجه النقد الموجه لها باستمرار خاصة من FIREY الذي أشار إلى أن الدراسات الإيكولوجية حول أنماط استعمالات الأراضي كنتاج لعمليات شبه ثقافية غير مخططة.

لم تكن بعيدة عن الواقع فحسب بل أنها أيضا قد شوهت أثار الثقافة والدوافع غير الاقتصادية بشكل عام وفي دراسته المعروفة عن بوسطن[2] أكد أن أنماط استعمالات الأرض قد نمت وتطورت نتيجة للاحتياجات الثقافية المبنية على نفسية المجتمع ورموزه الخاصة.

كما انتقد في دراسات الإيكولوجيين تبسيطهم الشديد للمشكلة باستبعاد المتغيرات الثقافية الحضارية المعقدة.

- **التطورات المعرفية في دراسة التحضر والتصنيع:** يلاحظ الدارس لموضوع التحضر الاهتمام الذي أولته العديد من التخصصات العلمية لعملية التحضر، فلك تخصص يكشف عن وجه نظر مختلفة ومتميزة لدراسة الموضوع ، حتى نستطيع الإلمام بأبعاد العملية لابد من التعرض إلى أهم لمداخل والتي تتمثل في التصور الديمغرافي، التصو الإيكولوجي، التصور الاقتصادي والتصور الاجتماعي.

[1]- Allonsso. W: A theory of the yrban land market, 1960, P 149.
[2]- FIREY. W. Land in central Boston, Cambrige, 1946, P0254.

- **التصور الديمغرافي:** يمكن فهم هذا التصور ضوء النمو السريع الذي شهدته المدن بعد الحرب العالمية الثانية ويرجع هذا النمو إلى ثلاث عوامل رئيسية:

- النمو السكاني الحضري الناتج عن التقسيمات الإدارية المستحدثة، حيث شكلت العديد من المدن التي كانت أصلا عبارة عن مجموعة من القرى.
- الزيادة الطبيعية للسكان وهذا بفضل التطور الحاصل في الجانب الصحي.

ويشير ريفيرا في هذا الصدد إلى أن الهجرة تشكل العنصر الرئيسي في النمو الحضري للدول النامية[1] وفي تحليلها العملية التحضر ركزت **هوب تيسدال H. Tisdale** على عنصرين أساسيين هما تعدد نقاط التركيز من ناحية، وزيادة حجم المراكز الحضرية من ناحية أخرى، ونشير إلى أن تزايد السكان المقيمون في المناطق الحضرية يعتبر مؤشرا إحصائيا دقيقا لقياس عملية التحضير والنمو الحضري[2] وبهذا المعنى لا نوافق على تصور الحضرية كعملية انتشار الخصائص الحضرية خارج حدود المدينة، لأن هذا يجعل المدينة سببا للتحضر بدلا من اعتبارها منتجة لها.

إن اعتماد التصور كما يرى **ريمون لدري R.Ledrut** على ثنائية الحجم والكثافة يبعده عن التصور البيولوجي للمفهوم، لأنهما لا يصوران الواقع الحضري، فهما كانت أهميتها، فالمدينة ليست إلا تجمعا سكانيا كغيرها من التجمعات الأخرى[3] كما نلاحظ أن هذا التصور يغفل تفسير التحضر في ضوء العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، لأن التحضر هو منهج حياتي وسلوكات وليس كتلة سكانية.

- **التصور الإيكولوجي:** يؤكد أصحاب هذا الاتجاه على عامل السكان والمكان معا كأهم قاعدة يمكن أن تقاس بها درجة التحضر، وهذا ما يوضحه مدى سيطرة الإنسان على لبيئة لطبيعة استغلالها واستخدامها لرفاهية، بكل ما تتضمنه هذه السيطرة من تعديل أو تغير أو تميز في استخدام الأرض أو استثمار الموارد البشرية أو غير ذلك(4)

(1) - عبد الله بوعياش واسحاق يعقوب القطب- الاتجاهات المعاصرة في الدراسات الحضرية، الكويت، وكالة المطبوعات، 1980، ص 125.

(2) - السيد عبد العاطي السيد ، علم الاجتماع الحضري، مدخل نضري ، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية، 1985، ص 125.

(3)- R.LEDRUT: Sociologie Urbane 3eme Ed, Paris, P.U.F, 1979, P 8.

(4) - السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري، مرجع سابق، ص 129.

فالتفاعل بين المكونات الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية هو الذي يحدد نوعية العلاقة بين الإنسان والبيئة في المركز الحضري ومن ثم يتخذ حيالها موقفا أو أكثر يمكنه العيش من خلاله والتعامل مع عناصره.[1] عن درجة التحضر حسب هذا التطور تتناسب طردا مع طبيعة نظام العمل وتقسيمه بالمجتمع الحضري أي كلما ازدادت درجة تقسيم العمل الاجتماعي. تتجه سيادة النظام الصناعي، ارتفعت درجة التحضر به كما أن هذه الدرجة تتناسب طردا مع التطور التكنولوجي السائد ولا يتوقف النشاط الحضري داخل حدود المدينة فقط بل يؤثر في المناطق المجاورة بدرجات متفاوتة حسب البعد المكاني عن المدينة.[2]

- **التصور الاقتصادي:** أبرزت الدراسات العديدة في تحليلها لعملية التحضر اتجاهين أساسيين يتأثران بالتنمية الاقتصادية وهذا في إطار تجربة الدول الرأسمالية:

- **الاتجاه الأول:** يشير إلى أن التغيرات التي طرأت في البناء الوظيفي يؤكد على أنه قد تم انتقال أعداد ضخمة من القوة العاملة من العمل الزراعي إلى العمل الصناعي والخدمات.
- **الاتجاه الثاني:** يفسر عملية اتساع عملية التحضر من خلال الحركة السكانية من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية[3] وحسب هذا التصور فإن التحضر ارتبط بالنمو الحضري وبحركة انتقال من اقتصاد المعيشة إلى اقتصاد السوق وهو الاتجاه الغالب في معظم الدراسات الحضرية الغربية التي أكدت في معظمها على الارتباط الوثيق بين عملية التصنيع وعملية التحضر.[4] ويلاحظ من هذا التصور يجعل من الصناعة والخدمات عاملان أساسيان في تحديد نمط التحضر.

- **التصور الاجتماعي الثقافي:** ينظر من خلال هذا التصور إلى عملية التحضر على أنها انتقالا وتطور المجتمع ليتميز في النهاية بانقسامية الأدوار وسيطرة العلاقات السطحية الثانوية من خلال الروابط المتخصص وضعف علاقات المواجهة المباشرة وتحدد الانتماءات ويتضح هذا التصور عند أصحاب مدرسة شيكاغو **وروبيرت ورودلفيلد** ولويس وارت، حيث تمثل عملية التحضر تحولا من قطب حضري بخصائصه المغايرة تماما يقصد بالتحضر الصناعي كل عملية تحدث بالمجتمع للنشاط الصناعي.

---

(1) - محمود الكردي، التحضر الأنماط والمشكلات، دراسة اجتماعية، الكتاب الثاني، دار المعارف، القاهرة، 1986، ص 84.
(2) - محمود الكردي، نفس المرجع، ص 84.
(3) - عبد الله أبو عياش، اسحاق يعقوب القطب، مرجع سابق ، ص 126.
(4) - السيد عبد العاطي السيد، مرجع سابق، ص 131.

وينجم عن هذه العمليات تأثيرات اقتصادية واجتماعية من أبررها الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والاقتصادية التي تعمل بدورها على تغيير البناء الاجتماعي في مضمونه التقليدي إلى مظهر محدث أي بروز علاقات اجتماعية جديدة.[1]

وينظر **روزمان REISSMANE** إلى عملية التحضر على أنها عملية واحدة تتضمن أربع مكونات أساسية هي النمو في حجم سكان المدن، تطور تنظيمات الخدمات، ظهور طبقة عمالية متوسطة من المهنيين وأصحاب الأعمال ثم ظهور الأفكار والإيديولوجيات التي تؤكد على المصلحة المشتركة لكل السكان وهنا يظهر التحول العميق للمجتمع في الانتقال من المجتمع القطاعي إلى المجتمع الحضري الصناعي.[2]

عن تفسير العلاقات بين التصنيع والتحضر لا تحكمها معادلة تربط بين سرعة التحضر وسرعة التصنيع وأيهما أسبق وغالبا ما نجد التحضر المعاصر يسبق التصنيع إلا في حالات المدن الصناعية، المدن المنجمية ويشير **جيرالد بيريز** إلى أن التزامن بين التحضر والتصنيع ليس واردا دائما فقد يكونا مرتبطان في بعض المناطق وفي بعض المناطق الأخرى يكون التصنيع حديثا وقد نصادف تجمعات بشرية كبيرة ذات كثافة عالية ولكن دون تصنيع وقد يكون العكس، حيث يكون النمو الصناعي أسرع بكثير من النمو الحضري[3] فالتحضر ليس عملية منعزلة فهو يخضع لعملية ديناميكية ذات أسباب متعددة وأبعاد مختلفة وقد يرتبط بالتقدم الاقتصادي على العموم وبالتصنيع على الخصوص، وقد يكون غير مرتبط حسب درجة تقدم كل مجتمع.

[1] - محمود الكردي، مرجع سابق، ص 62.
[2] - محمد عاطف غيث، علم الاجتماع الحضري، مرجع سابق ، ص 146.
[3] - جيرالد بيرز، مجمع المدينة في الدول النامي، مرجع سابق، ص 35.

ب- النظريـــة التخطيطيـــة:

وظيفة النظرية التخطيطية دراسة الأوضاع الحضرية الراهنة، وكل ما يؤثر في الخطة من قوى مؤثرة. ودور هذه القوى في التأثير على التغيرات المستقبلية في تشكيل المدينة، ويجب أن تقتنع بأن تخطيط المدينة لابد أن يكون متصل بالإيكولوجيا العامة التي ترتبط بالمدينة (الإقليمي الطبيعي الاقتصادي والمكاني) وهذا على أساس الحركة السكانية وانتقالها من الأقاليم الريفية إلى التجمعات الحضرية، وهذا يؤدي إلى التضخم وزيادة الضغط على المدينة من حيث نشاطاتها وخدماتها، كما تؤدي الهجرة الريفية إلى إفراغ الأقاليم من القوى الفعالة القادرة على الإنتاج ومن هذا يكون التخطيط الحضري مرتبط بالتخطيط الإقليمي، وفي هذا المجال لابد أن نأخذ بعين الاعتبار الأبعاد المختلفة للتخطيط (التخطيط الإقليمي) ويأخذ الشكل المحلي والموقعي (يهتم بموقع معين أو مدينة معينة) حيث يخطط لها بمفردها، وهذه النظرية ترتكز أساسا على أهمية كموقع في التخطيط، فمثلا في حالة التخطيط المباشر من البلديات، كل بلدية تلجأ إلى المجال الحضري بغض النظر على العلاقات التي تربط بالتجمعات الأخرى.

- **نظرية التنظيم المكاني:** ترتكز على الخصائص البنيوية لتظم المواقع المتصلة مع بعضها البعض على هذا الأساس هناك أبعاد في مجال النمو الحضري والعمراني بحيث أن كل المشاكل في هذا الإطار (الزيادة، النمو، ....) تعرض أتباع أقصى عمليات التنمية الاقتصادية ضرورة العمل على حسن التخطيط الإقليمي،[1] وهذا من أجل الاستفادة من التقدم الاقتصادي والتكنولوجي الذي يوجه ويوظف لخدمة الفرد والمجتمع، وهذه الأهداف تتم وفق العديد من الأبعاد:

1- الاهتمام التخطيط الحضري بمختلف المدن يكون كعملية شاملة لا تتجزأ من التخطيط الشامل للبلاد.

2- من أجل تحقيق تلك الأهداف يجب تكوين الكفاءة الإدارية القادرة على تسيير الحركة العمرانية.

3- لا بد من الاقتناع بمبدأ تكامل الخطط العمرانية.

[1] - إسحاق يعقوب القطب، عبد الإله أبو عياش- النمو والتخطيط الحضري في دول الخليج العربي، الكويت، ط 1، 1980، ص 238.

4- من أجل أن تصبح عملية مرنة لابد من تأسيس شبكة طريقية تتصل بمختلف الأقاليم والتجمعات الحضري بها، كذلك اعتماد وسائل نقل حديثة وملائمة.

5- ضرورة إحداث مؤسسات خدمية مختلفة تشمل على مختلف الحاجات السكانية.

6- لابد من الالتزام بتوزيع مناسب للمساحات، وهذا بين مختلف الجوانب الخدمية.

7- ضرورة حماية الامتدادات العمرانية للمدينة.

وغاية التخطيط الحضري هو حل مشاكل المدن الكبرى من حلول هذه الاقتراحات.

- قضية التوسع: فنجد أن هناك ظاهرة التوسع الرأسي في المباني من أجل ضبط حركة النمو، وفي نفس الوقت استغلال مساحات المدينة، والحد من التوسع الأفقي.
- التخطيط من أجل حل مشاكل المدن يهتم التخطيط بتخطيط الأحياء القديمة.

٧ التخطيط من منظور رأسمالية: ضل المدافعون عن النظام الرأسمالي فترة طويلة يواجهون شتى أنواع الرفض والنقد للتخطيط كأداة لتنظيم النشاط الاجتماعي والاقتصادي، فتارة يشككون في استحالة وجود جهاز يملك الرشد والمنطقية العقلانية التي يستطيع من خلالها أن يخطط للحاجات والغايات وتارة أخرى يهاجمون التخطيط بحجة انه يحد من الحرية ويصادرها، وبذلك يقتل الابتكار، وفي بلدان العالم الثالث لا تزال الحاجة ماسة للتخطيط لمواجهة المشكلات المرتبطة بزيادة الحضرية بالتدمير الذي يلحق بالأبنية الاجتماعية التقليدية، والاتجاه المتزايد نحو نمط الحياة العصرية، غير أن هذا النوع من التخطيط ما يزال علاجيا في توجيهاته، ويرتبط أكثر فأكثر بحياة المدن الكبرى والمركزية، وهي أمور لا تتشابه كثيرا مع الوضع الراهن لمشكلات المجتمعات الغربية التي تزايد استخدام التخطيط الاجتماعي فيها منذ بداية القرن العشرين ونستطيع من وجهة نظر محددة أن نؤكد بأن حاجة بلدان العالم الثالث للتخطيط الاجتماعي ستظل إلى حد كبير مرتبط باتجاه هذه البلدان نحو التنمية الشاملة.[1]

إن صياغة السياسة والتخطيط عمليات تقع على متصل واحد، فإن طبيعة المعلومات والبيانات المتعلقة بكل منهما، وكذلك خصائص الأجهزة والتنظيمات التي تقوم بمسؤوليات كل منهما – والدور الذي يمارسه السياسيون والمخططون يختلف نسبيا في كل نوع من هذه العمليات، حيث يلعب الخبراء والمتخصصون الدور الأساسي في التخطيط بينما يلعب السياسيون الدور المركزي في صياغة أهداف السياسة.[2]

كما أن هناك نوع خاص من هذا الأسلوب التخطيطي يعرف باسم التخطيط العمراني ظهرت أهمية في دول أوروبا بعد الدمار الذي لحقتهم من جراء الحرب العالمية الثانية وقد ركز هذا النوع من التخطيط في بداية الأخذ به على الجوانب الإنشائية الهندسية ثم أخذ مع مرور الوقت في الاهتمام أكثر وأكثر بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية.[3]

---

(1) - السياسات الاجتماعية والتخطيط في العالم الثالث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1993، ص 319، ص 321.
(2) - حسين إبراهيم عبد، دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1990، ص 218.
(3) - حسين ابراهيم عبد ، نفس المرجع، ص 218.

كما سبق وأن ذكرنا أن النظرية التخطيطية مرت بعده مراحل وشهدت اختلافات في هياكلها نتيجة تغير الظروف من بيئة لأخرى، حيث كانت المرحلة الأولى للنظرية هو التركيز على بيئة معينة دون أخرى، وبسير التطورات السريعة التي نلاحظها أصبحت الأطر النظرية تتضمن عدة مواضع ترتبط مع ما يحيط بها من أنشطة تتفاعل معها وتؤثر فيها وتتأثر بها مع تزايد تعقد البيئة الحضرية وجد المخططون أن المشكلات الناجمة عن الافتقار إلى التنسيق والترابط بين عدة مواضع كان يؤدي إلى فجوات تخطيطية مستمرة، كما أن بعض هذه المشكلات نجمت عن معالجة البيئة الحضرية ضمن خطة تفتقر إلى الديناميكية، وهي ظاهرة مميزة للحياة الحضرية،[1] ورغم كل الإضافات والتطورات التي أدخلت على الجوانب النظرية إلا أنها بقيت تعاني النقائص التي هي بحاجة إلى التغيير أو الإضافة في أطرها ولهذا نجد أن معظم الهياكل النظرية التخطيطية تبني على افتراضات قد تعترض مع الواقع ولا تتفق معه خاصة إذا تعلق الأمر بالجوانب السلوكية لأن المخطط يبني تصورات تختلف عما يريده ويرغبه الناس في خطة ما دون التعمق في أثر العوامل المختلفة الاجتماعية منها والنفسية والثقافية في سلوكاتهم

أي أن التخطيط كان يتم من خلال ما يسمى بالمتطلبات الرسمية وهذه المنظمات كانت ترسم الخطط كما لو أنها كانت متأكدة تماما من سلوك الناس وطبيعة استجاباتهم لما تتضمنه الخطة لكن التجارب علمت الكثير من المخططين أن توقعاتهم بشأن الجوانب السلوكية للإنسان كانت بعيدة عن الواقع وهذا ما يبدو واضحا في العديد من الخطط[2] وهذا ما يريد المخططون تداركه وتولي الاهتمام بالجانب السلوكي في التخطيط الحضري في السنوات الأخيرة.

[1] - إسحاق يعقوب القطب وعبد الإله أبو عياش، النمو والتخطيط الحضري ، مرجع سابق ، ص 204.
[2] - إسحاق يعقوب القطب وعبد الإله أبو عياش، نفس المرجع، ص 204.

3- دواعي التخطيط وأهدافه:

بعد التخطيط الحضري من أهم أنواع التخطيط، لأنه يتوجه إلى بيئة معينة، تتصف ببنية اقتصادية ومتنوعة وحياة اجتماعية غالبا متحولة. كما للتخطيط الحضري شروط ومبادئ، وقد تأثر التخطيط بالتطورات الفكرية والاجتماعية والاقتصادية والتي أصبحت في القرن العشرين لها جانبين مادي ومعنوي، وظهرت عدة أنواع من التخطيط الحضري مثل: التخطيط الحضري الإسكاني، الصحي التربوي، والتخطيط الحضري الترفيهي.

ويواجه اليوم التخطيط الحضري بصفة عامة عدة ظواهر اجتماعية معقدة نمت بتطور المدن الكبرى في العالم أهم هذه الظواهر:

أ- الظواهر الطبيعية:

1- عدم تناسق التخطيط الحضري في كثير من المدن الذي أدى إلى اختلافها من الناحية المورفولوجية للمدينة واستخدام نماذج متعددة من البناء والأشكال الهندسية المختلفة.

2- اختلاط استعمالات الأرض داخل المدينة إذ نلاحظ أن هناك مباني معدة للسكن تحولت إلى مكاتب إدارية، محلات، ....

3- الضغط على المرافق كازدحام الطرق، الضغط على الطاقة الكهربائية وخدمات الهاتف و...

4- تلوث البيئة في المدينة الذي يكون غالبا ناتج عن الفضلات التي يرميها الإنسان في المساحات والشوارع من مخلفات السيارات والمركبات الآلية، إلى جانب التلوث الناتج عن المركبات الصناعية.

ب- الظواهر الاجتماعية:

1- عدم التجانس في العلاقات الاجتماعية، الأمر الذي يعرض الفرد والأسرة إلى مشكلات اجتماعية وتقنية التي تعرض الفرد إلى مؤثرات اجتماعية وثقافية متضاربة، وهذا يؤدي إلى صعوبة تكوين العلاقات الاجتماعية والإنسانية.

2- سوء التنشئة الاجتماعية وذلك بسبب تعقد الحياة في المدينة وضعف الرقابة الأسرية.

3- الأمراض النفسية: وذلك بسبب التفاوت بين سكان المدينة وهذا يضعف العلاقات الأسرية والاجتماعية، الذي يؤدي إلى ظهور العلاقات الثانوية القائمة على العمل والتعاقد والقانون.

4- تعدد الثقافات في المدينة حيث يضم مجتمع المدينة ثقافات وجنسيات مختلفة، وهذا يجعل مجتمع المدينة معقدا متباينا يصعب العيش فيه بسهولة إضافة إلى أن مثل هذه البيئة قد تؤدي إلى احتياجات متباينة بعضها سوي وبعضها الآخر غير سوي، مما يخلق مشكلات اجتماعية داخل المدينة.

5- بروز التباعد الاجتماعي والثقافي بين سكان المدينة، وذلك بسبب كبر حجم المدينة وتعقد الحياة، وتعدد المطالب فيها.

6- ارتفاع درجة الروح العدوانية والاعتداء، وذاك بسبب العديد من القيود المادية والاجتماعية مثل الازدحام السكني في أماكن ضيقة، وتباعد المسافات، والقيود الاجتماعية مثل: ضغوط العمل.

ج- الظواهر التنظيمية:

1- النمو السكاني المتزايد في المدن الكبرى، سواء بسبب الزيادة الطبيعية الناجمة عن ارتفاع معدلات المواليد وانخفاض معدلات الوفيات، أو بسبب الهجرة من المناطق الزراعية والريفية إلى المدينة.

2- نمو السكان في المدن الرئيسية مما يسبب اختلال التوازن السكاني في البلاد، فتكون هناك مناطق مزدحمة بكثافة سكانية عالية، ومناطق أخرى بكثافة سكانية قليلة.

3- يؤدي النمو السكاني في المدن الكبرى إلى تقليل من وظيفة وأهمية المدن الصغرى والمتوسطة والقرى من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، حيث تصبح المدن الكبرى مركز لجذب السكان.

4- فقدان الشخصية المميزة للمدينة في دول العالم الثلث، وذلك لأن التخطيط الحضري جديد العهد، إلى جانب تأثره بعدة نظريات غربية وشرقية، بمعنى غياب الفكر المعماري المميز بمناطق دول العالم الثالث وغياب ثقافته وتراثه اللذان يعملان على تشتت نسق المدينة ونموها بطريقة أو نموذج متناقض مع نفسه، في الكثير من الأحيان نجد العمارة والمباني التي تنتمي إلى التراث إلى جانب العمارة التي تجسد أشكال وتكتسب هندسة غربية وفي الأخير نقول أن الظواهر المادية والاجتماعية والتنظيمية المرتبطة بالتخطيط الحضري خاصة في مدننا اليوم بالضرورة الحضارية التي تستدعي الأخذ بعين الاعتبار بمبدأ التخطيط المتكامل في مختلف المجالات وهذا ما يجب الأخذ به.

٧ أهداف التخطيط الحضري:

تبرز أهمية التخطيط الحضري وتوضح مع ظهور مشكلات المدن، حيث تحتاج هذه الأخيرة إلى كل المرافق والتجهيزات من مدارس ووحدات للصحة، وأماكن للترفيه وكذلك إلى تنظيم حركة المرور، وبدون تخطيط تنتشر الأحياء المتخلقة فيحفر لإقامة المجاري والإمداد بالمياه، وتنشأ الطرق بعد إقامة المباني، وبدون تخطيط تترتب مشكلات تشل من حركة المدينة ودورها التنموي.

ويستهدف التخطيط الحضري الارتقاء بمعظم الترتيبات المساحية لأجزاء المدينة المترابطة، وتحسين ظروف البيئة الطبيعية في الموقع الذي بنيت عليه المدينة، وفي المناطق المحيطة بها، في حدود ما يمكن جمعه من أموال وتشييد المباني، وتخطيط الأحياء والخدمات، وإقامة البيئات السكنية المدروسة والملائمة صحيا واجتماعيا وثقافيا لفئات مختلفة من الأفراد، والتي تمكنهم من إشباع احتياجاتهم الأساسية البيولوجية والسيكولوجية والاجتماعية، حتى يتمكنوا من أداء أدوارهم المختلفة.[1]

ومن بين الأهداف التي يسعى التخطيط لتحقيقها داخل المجتمع الحضري هي:

1- تحقيق التوازن بين عدد السكان في المدينة وبين حجم ومساحة المدينة جغرافيا.
2- التناسق بين حجم السكان ووظائف المدينة من أجل تحقيق نوع من أنماط الاتصال داخل المجتمع.
3- الأخذ بعين الاعتبار إمكانيات الإطار البيئي وحجم السكان داخل المجتمع.
4- تحسين العلاقة بين المساكن والشوارع والمناطق الصناعية والخدمات العامة بحيث لا يطغى قسم منها على القسم الآخر، ولا يحرم من احدها، حتى من الأحياء وإيجاد نوع من الانسجام بينها.[2]
5- ترك المساحات الخضراء كفضاءات في الأحياء السكنية لتكون متنفسا للسكان ومكانا لقضاء أوقات الفراغ فيها.
6- إحداث تخطيط للفصل بين المناطق السكنية وبين المناطق الصناعية للقليل من التلوث الصناعي من دخان وروائح الغير مرغوب فيها من ناحية السكان.

---

[1] - حسين عبد الحميد أحمد رشوان، المدينة، دراسة في علم الإجتماع الحضري، مرجع سابق، ص 211.
[2] - نفس المرجع ، ص 212

7- إعطاء صوره مرفولوجية جميلة للمدينة من حيث مظاهرها العمرانية لتحقيق نوع من التناسق بين المباني، وإعطاء طابع معين لها.

8- تخصيص مناطق معينة، كمناطق للأسواق، وأخرى للترفيه وأخرى لتوقف السيارات ليكون للمدينة تنظيم يجعل صورتها جميلة.

وكذلك تحديد الأقسام الوظيفية في المدينة مثل المناطق السكنية، التجارية والصناعية، حيث يستطيع كل منها أن يؤدي دورها الوظيفي، خاصة الاهتمام بالخدمات والمرافق العامة كتزويد بالمياه الصالحة للشرب، وقنوات الصرف التي يمكن ان تخلق توازن داخل الوسط الحضري، كما أن هناك أهداف تتمثل في الحفاظ على الثروة الأثرية ذات القيمة الاقتصادية، وأحيانا تكون الأهداف متناقضة، فمثلا قد تتناقض المشروعات السكنية مع الحفاظ على المعالم الأثرية والسياحية والاقتصادية، كما يمكن القول أن نجاح أي خطة أو مشروع من المشاريع التي تطرح لا تعتمد على الأهداف والجوانب المادية فقط، وإنما تتعداها إلى الجوانب الاجتماعية والعلاقات الإنسانية، فالتخطيط للبيئة الحضرية يكون من أجل الأفراد الذين يعيشون فيها ولذلك لابد من أخذ بعين الاعتبار توفر الخدمات بشكل يحقق التوازن والاستقرار.[1]

[1] - متعب مناف جاسم، الأسس التكنولوجية الاجتماعية للتخطيط، بغداد، ص 244.

الفصل الثاني

المشكلات الأساسية في تخطيط المدينة

الفصل الثاني:

المشكلات الأساسية في تخطيط المدينة.

تمهيد

المحور الأول: المناطق المتخلفة

1- تعريف المناطق المتخلفة

2- خصائص المناطق المتخلفة.

3- ظروف المناطق المتخلفة

4- وظائف المناطق المتخلفة.

5- تصنيفات المناطق المتخلفة.

6- آراء حول المناطق المتخلفة.

المحور الأول: المناطق المتخلفة

تمهيـــد:

يتميز عصرنا الحالي بسرعة نمو من حيث توسعها وزيادة كثافة سكانها، والمناطق الحضرية المتخلفة من بين الظواهر السلبية التي تعيشها المدن اليوم، وتتميز هذه المناطق بمنفولوجيتها ذات السمات السيئة، التي يغلب عليها طابع الفوضى والانحراف وهي عبارة عن مناطق ذات شوارع قديمة تقع على أطراف المدن وتمثل جزءا منها، كما وجد الباحثون صعوبة في وضع تعريفات دقيقة لهذه المناطق وقد أطلق الباحثون العديد من الأسماء على هذه المناطق منها: المنطقة المتدهورة، المنطقة القصديرية، المنطقة الفقيرة، منطقة الأكواخ وغيرها من التسميات الكثيرة.[1]

وكانت البدايات الأولى لظهور هذه المناطق في المجتمعات الحضرية المتقدمة صناعيا كانعكاسا للثورة الصناعية التي ظهرت بها، فبدأت تظهر المدن الغير مخططة بمشكلاتها الخطيرة، وأصبحت الدول الغربية الكبرى تعاني من تسارع نمو المناطق المتخلفة بمستواها المتدهور اجتماعيا واقتصاديا إلى جانب الحالة المزرية التي تعيشها سكان هده المنطقة مما لفت نظر الباحثين لتناول هده الظاهرة و التطرق لها بالدراسة بالاعتبار ها أصبحت تمثل أزمة حقيقية داخل المراكز الحضرية

و من بين المدارس البارزة التي تعرضت لمشكلة المناطق الحضرية المختلفة بالتحليل و النقاش مدرسة شيكاغو و من روادها بارك لان مدينة شيكاغو تعتبر من أهم المدن في أمريكا التي عاشت نتائج هده الظاهرة.

[1]- PATRIDE Eric « Origins a short entomological dictionary of Modern English « LONDON, Roueledge and Kegan Paul (LTD) 1958, P477.

1- المنطقة المتخلفة و خصائصها:

1.1- المنطقة المتخلفة:

- المنطقة الحضرية المختلفة في الثقافة الأمريكية هي منطقة إقالة الفقراء،و لا شك أن الفقر يعتبر من أهم الأسباب التي تجبر الفرد على السكن في المناطق المختلفة،لكن الفقر وحده لا يصنع المنطقة المختلفة بل يضاف إليه عناصر أخرى تتمثل في سوء التغذية،القذارة،المرض، الجريمة.[1]
- المنطقة الحضرية المتخلفة عبارة عن جزء من أجزاء المدينة، مزدحم بالسكان الفقراء، و انخفاض مستوى النمط العمراني، و نوعية المساكن، و تسودها ثقافة فرعية ذات معايير أخلاقية، و قيم تابعة من وضعها الاجتماعي والصحي والتعليمي المنخفض ، وأن سكانها يتسمون بظاهرة اللامبالاة في حين نجد أن حاجة السكن في المناطق الحضرية المتخلفة تحددها في المقام الأول العوامل الاقتصادية.[2]
- يعرف **بيرجل Bergel** المنطقة الحضرية المتخلفة بأنها أماكن تتميز بمساكن منخفضة المستوى بالنسبة للأسس والمعايير الإسكانية السائدة في المجتمع الحضري.[3]
- أما **ريشار استيفين** **Richard** STEVEN يرى أن الأحياء غير قانونية وغير الرسمية ،هي مناطق ينجز فيها السكان بناءات بمجهود اتهم الذاتية دون الاعتماد على مخطط أو الأخذ بعناصر تنظيم الحي الحضري ، والالتزام بقياسات ومواصفات المخطط، والاعتراف بالمفاهيم الخاصة بالحدود ، تتعلق بالطرق ،المدارس ،بنظام تصريف المياه ، وإذا وجدت هذه الخدمات فإنها قليلة في هذا النوع من الأحياء[4] فالمنطقة الحضرية المختلفة هي الأماكن التي نجد فيها الأحوال البيئية للمسكن بشتى أنواعه، كالمباني التي تفتقر إلى الخدمات اللازمة داخل أو خارج المسكن، إضافة إلى انخفاض المستوى الصحي بها نتيجة إنعام النظافة.

---

(1) - حسين عبد الحميد أحمد رشوان، المشكلات الاجتماعية ، ص 111.

(2)- ROBERT E. Forman, « Blok Ghettos, White Ghettos and slums, N, Y. V²oac GRAW. Hall, 1971, P3.

(3)- Egon Ernest Bergel « Urban socialogy », N y.

(4)- - ALAINE Frishman, Analisis Of The Use Of Squating In Kono Nigeria, 1983, P74.

2.1- خصائص المناطق الحضرية المختلفة:

تعتبر الظروف الاقتصادية والاجتماعية من بين العوامل التي ساعدت على ظهور المنطقة الحضرية المختلفة خاصة مع ارتفاع وتيرة التحضر في الولايات المتحدة، حيث هاجرت اليد العاملة المنخفضة بنسب كبيرة إلى المدن، وكانت هذه المنطقة تكاد تخلو من مساكن شاغرة لإيواء المهاجرين لذلك تجمعوا في الأحياء متخلفة للإقامة والعمل.

ووصف الأمم المتحدة لهذه المناطق بأنها مناطق غير مريحة، وليست خاضعة للمراقبة باعتبارها قد نشأت وتطورت بعيدا عن مراقبة السلطات المسئولة عن ضبط وإنشاء المساكن والتهيئة والتخطيط للمناطق العمرانية.[1]

كما وصف كل من **(ميلتز و وايتل)** المناطق الحضرية المتخلفة من خلال مجموعة من العناصر: اعتبارها نموذج عمراني قديم، يتميز بشدة الكثافة والازدحام، وأن ساكنيها ذو دخل ضعيف، تنتشر فيهم البطالة والأمية لنقص الخدمات والمرافق، ولأنهم من الطبقات الفقيرة.

أحيانا نتساءل لماذا كل المدن توجد بها مناطق حضرية مختلفة؟ تشل من حركة التنمية في المجتمع، وتخلق أزمة داخل المدينة، إلا أننا نقول ونعترف أن هناك ظروف واختلافات اقتصادية واجتماعية كمستوى الدخل وتنوع أساليب الحياة وهذه الأسباب والظروف قد تجعل البعض مضطرا للسكن في هذه المناطق، وهي ليست مشكلة مجتمع أو دولة معينة، وإنما معظم دول العالم تعيشها، وتحاول التصدي لهذه المشكلة، إلا أن الواقع يؤكد وجودها بصفة قائمة وبصورة مجسدة ومن خصائصها ومميزاتها:

- هي مناطق سكنية تتميز بالقدم، وسكانها معرضون للخطر لأنها سكنات غير قائمة ومعرضة للسقوط.
- هي مناطق منعدمة الطرقات، تعاني سوء أحوالها من الداخل، حيث تقل فيها النظافة وتفتقر لشروط السكن.

[1]- Urbanization development polices and planing, N, y, Uupublication sales N° E. 68 IVI, 1968, P 107.

- مساكن الأحياء المختلفة قد تكون مأوى لعائلة واحد، أو يحتوي المأوى على عدد من الأسر، وفي **بومباي** في **الهند** تسع الغرفة الواحدة (مساحتها 150 قدما مربعا) من 6 – 9 أشخاص، وفي مجتمعات أخرى نجد أن كل عشرين شخصا يقطنون غرفة لا تزيد مساحتها عن 225 قدما مربعا، ويقتضي هاؤلا النوم بالتناوب، وفي **كنجستون بجمايكا** يعيش كل تسعة أشخاص في أكواخ صغيرة لا تزيد مساحة الواحدة منها عن 60 قدما. وفي المناطق القريبة من المناطق الجديدة، فإن معدل سكان المنزل الواحد يتراوح بين 16 – 20 شخصا.[1]
- يتميز سكان المناطق الحضرية المتخلفة بالفقر والمستوى الاقتصادي المتدهور نتيجة ارتفاع نسبة البطالة.
- سكان هذه المناطق لهم مستوى ثقافي معين، محافظين على العادات والتقاليد ويعانون الأمية وقلة الخدمات والتجهيزات، ومحرومون حتى من المساحات الخضراء كباقي المناطق.
- كذلك المنطقة الحضرية المتخلفة تكثر فيها الانحرافات وترتفع فيها معدلات الإجرام.
- تفتقر المناطق الحضرية المتخلفة إلى ابسط متطلبات الحياة، لدرجة انعدام هذه المساكن لوجود أماكن الصرف الصحي، إلى جانب عدم وجود مياه صافية صالحة للشرب.
- تتسم المناطق المتخلفة بعدم النظافة وانخفاض المستويات الصحية وتعرض الإنسان للمرض الصحي والعقلي، ففي **لاجوس بنيجيريا** مثلا وجد أن 85 % من بين 4,579 تلميذا مصابون بالأمراض، وفي عام 1960 كان 45,5 % من مجموع الوفيات في العاصمة النيجيرية من الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمسة أعوام.[2]

---

[1] - حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مشكلات المدينة، مرجع سابق، ص 114.

[2] - محمد أحمد بيومي، علم الاجتماع، وقضايا السياسة الاجتماعية وتشريعاتها، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1987، ص 287.

3.1- الظروف المادية للمناطق الحضرية المتخلفة:

من بين ما تميز هذه المناطق من الناحية المادية ما يلي:

- المناطق المتخلفة تتواجد بأطراف المدن، وتأخذ من الأراضي الخالية مراكز لها بدون مراقبة أو تخطيط أو ترخيص معين.
- أحيانا تكون المناطق المتخلفة عبارة عن مساكن جديدة، لكنها تفتقر للمعايير التهيئة والشروط التخطيطية للبناء، فهي لا تقوم على دراسات معينة، لذا نجدها عبارة عن حجرات صغيرة بسقف خشبي، أو معدن معين بمعنى تنعدم فيها الشروط اللازمة للسكن.
- تفتقد المناطق الحضرية المختلفة الواقعة في أطراف المدن إلى المرافق العامة والخدمات الاجتماعية، أما المناطق الحضرية المتخلفة داخل المدن، فإن مرافقها العامة مجهزة، مما يجعل سكانها يشعرون بعدم كفاءة ه\ه المرافق بالنسبة لاحتياجاتهم الماسة لذلك.[1]
- المناطق الحضرية المتخلفة غالبا تعمها الفوضى، وشوارعها عادة غير معبدة، مما يجعل المواصلات فيها قليلة نتيجة لصعوبة السير فيها إضافة إلى أزقتها الضيقة.

4.1- وظائف المناطق الحضرية المتخلفة:

تقوم المنطقة الحضرية المتخلفة بكثير من التسهيلات الاجتماعية والاقتصادية المفيدة لسانها منها تشجيعهم على ظاهرة التماسك الاجتماعي، وتهيئهم لمعرفة طرق العيش في المدن.[2]

كذلك المنطقة الحضرية المختلفة هي مساكن لذوي الدخل الضعيف، بحيث يعتبرونها مكانا للاستقرار، أما في المجتمعات الصناعية، التي تشهد تحضرا كبيرا فالمنطقة الحضرية المتخلفة فيها لها دورها من حيث:

---

[1] - أحمد بوذراع، التطور الحضري والمناطق الحضرية المتخلفة بالمدن، دراسة نظرية في علم الاجتماع الحضري، منشورات جامعة باتنة، 1997، ص 21.

[2]- Marshall B. Clinard « Slumsa and community Developement »N. y. coller Macmillan L T D, the free press, 1970, P P 18 19.

- أن الفئات المهاجرة إلى هذه المناطق تسهل عليهم توفير الأموال لأسرهم ليتمكن فيما بعد من جلبهم إليه.
- سكان المناطق المتخلفة يمارسون معظمهم أعمال ومهن بسيطة تساعدهم على العيش في هذه المساكن، على أن يستأجرون في مناطق أخرى.
- المناطق المتخلفة كانت في البداية عبارة عن مستوطنات جديدة، ثم تطورت، وأصبحت أماكن لاستقطاب المهاجرين الجدد إليها، ثم إيجاد عمل ثم التدرب على معرفة أسلوب حياة تلك المناطق والتكيف مع الحياة في المدن.
- يرى **ميرتون Mrton** أن طبيعة المناطق الحضرية المتخلفة غالبا تحتضن أولئك الذين رفضوا اجتماعيا من المناطق الأخرى، وهذه مهمة أساسية للمناطق الحضرية المتخلفة، حيث تستقطب جميع الشرائع الاجتماعية، والتي تعمل في مجالات غير مشروعة، ويضاف إليهم الفنانون والموسيقيون للمبتدئون شأنهم في ذلك شأن الشعراء والأدباء والفلاسفة وغيرهم.[1]

وتعتبر المناطق الحضرية المتخلفة كبؤرة لذوي الأموال الاقتصادية والاجتماعية السيئة، باعتبارهم فقراء يسعون وراء الحصول على أعمال تمكنهم من معالجة مشاكلهم المادية والاجتماعية ولو نسبيا.فهي تمثل صورة واقعية مجسدة للفئات الشديدة الفقر، والتي تحاول أن تدمج نفسها للتكيف مع أسلوب وطريقة الحياة الحضرية، مطلبهم من ذلك الحصول على فرص عمل دائمة.

كما نجد هناك معايير ومتغيرات تتحكم في تقديم الوظائف لسكان المناطق الحضرية المتخلفة وهي:

- **الموقع**: قرب مساكن المناطق الحضرية المتخلفة من مناصب الشغل من جهة، وقريبة من الخدمات الاجتماعية من جهة أخرى.
- **الاستقرار**: المناطق الحضرية المتخلفة تمثل سكنات للوافدين من الريف نحو المدينة، وقد تكون مدة الإقامة قصيرة أو طويلة، أو قد تمثل مكانا للإقامة الدائمة.

[1]- Robert K, Merton, « Social theory and social structure » , N, y , the free press, 1957, P 180.

- **القابلية**: الأفراد الذين يقطنون المناطق الحضرية المتخلفة عليهم استيعاب أسلوب الحياة الحضرية في فترة محدودة لتحقيق التبادل والتفاعل مع البيئة الجديدة وأولهم التكيف مع الموقع.
- **مستوى الدخل**: في حالة مستوى الدخل المنخفض تكون مواقعها ذات أمد قصير ومؤقت، وليس قابلية للتلاؤم مع التحديث، إما إذا كانت مرتفعة الدخل، فإن مواقعها تكون ذات أمد طويل ومستديمة، كما تكون بها قابلية للتطور والتجديد في المستقبل.[1]
- **الأرض المتوفرة**: تكون أرضية المناطق الحضرية المتخلفة وعرة وصعبة ، لها خصائص طبيعية معينة.
- **فاعلية تنفيذ القانون**: دور القانون هو الحد من الاستيلاء على الأراضي الخالية والتي بدون رخص، لهذا يلجأ المهاجرون إلى الأراضي التي تكون بعيدة عن عيون السلطات، وهروبا من القوانين، فرغم أن المناطق الحضرية المتخلفة تشكل خطرا على ساكنيها، إلا أنهم يتكيفون مع هذه البيئة التي تكاد تنعدم فيها شروط الحياة، ولكنهم يعتبرونها حل لمشاكلهم الاقتصادية والاجتماعية حسب ظنهم، وعلى العموم مهما اختلفت الآراء حول هذه المناطق إلا أن لهم خصائص مميزة خاصة صنعها هؤلاء الأفراد بخلق منطقة جديدة صعبة التكيف معها والعيش فيها.

ويضيف أحد الباحثين أن هناك عوامل ساعدت على تطوير العلاقات الاجتماعية في المدن داخل المجتمعات النامية، والتي ساهمت في تقليص الهوة الموجودة بين الريف والمدينة وهي:

- **ظاهرة الترييف في المدن**: إن الظروف ونوع أسلوب الحياة التي كان يعيشها الأفراد المهاجرين في بيئتهم الأصلية تقريبا تكون متقاربة مع أسلوب الحياة في البيئة الجدية، وهذا نتيجة للتقارب الواضح في القيم والعادات باعتبارهم نفس سمات ومعايير المجتمع، وأن المنطقة التي هاجروا منها ليست سوى جزء من المجتمع ككل، لها نجد لهم سلوك متشابهة، وهذا نجده بارزا في المدن العربية وهي:

[1] - أحمد بوذراع، التطوير الحضري، مرجع سابق، ص 24.

- إضفاء طابع الحياة الاجتماعية بين هؤلاء المهاجرين وتمنعهم بنمط الحياة في شكل مجموعات.
- الهجرة من الريف إلى المدينة في شكل جماعات وأسر.
- المحافظة على العلاقات القائمة بينهم، بمعنى بين المهاجرين والأفراد المتواجدين بالمكان الأصلي لتواجد أقاربهم هناك.

- **تركيب المدينة الرئيسية**: هناك تشابه كبير من حيث طرق الحياة بين سكان المدن العربية الكبرى وبين سكان المناطق الريفية، لأن غالب أفراد المدن في الشرق العربي والشمال الإفريقي لا تزال متمسكة ومحافظة على نمط عاداتها وتقاليدها لأن هذه الأخيرة متأصلة في سلوكاتهم ويصعب التخلي عليها، لذا فهم يأخذون قيمهم وعاداتهم أينما ذهبوا.
- **التركيب الوظيفي**: إن معظم المهاجرين نجدهم مقبلين على مختلف الأعمال والمهن دون اختيار سواء كانت هذه الأعمال تتطلب مهارات معينة أو كانت صناعات تقليدية بسيطة، كما أن أنماط الحياة بالمدينة لا تأثر على سلوكاتهم، لأن لهم أسلوب خاص تحكمه وتضبطه القيم والعادات ويتجسد في علاقاتهم الاجتماعية المتميزة لأن سمات متأصلة فيهم، لا تتطلب منهم جهد للتكيف مع غيرهم، وهذه الصفات تجعلهم يتميزون بحركة ديناميكية معينة، لا يشعرون من خلالها بالتهميش والغربة، وبعلاقاتهم تلك هم يحافظون على التكافل الاجتماعي بينهم ويستبعدون صفة التفكك الاجتماعي وهذا نجده نادرا في المجتمعات الحضرية الصناعية الكبرى.

5.1- تصنيفات المناطق الحضرية المختلفة:

هناك اختلاف حول تحديد أنواع المناطق الحضرية المتخلفة، واهم تصنيف هو ما قدمه **بيرجل Bergel**، حيث حددها في ثلاث نماذج رئيسية هي:

- **الحي المختلف الأصلي**: وهو الذي نمى ونشأ منذ البداية في أماكن لا توافر فيها شروط السكن،، حيث لا يمكن إصلاحها، بل تحتاج إلى الهدم مباشرة.

- المناطق المتخلفة التي نشأت بسبب حركة انتقال سكانها الأصليين الذين ينتمون إلى الطبقة الاجتماعية الوسطى أو الغنية، والتي حل محلها سكان فقراء من الطبقة الدنيا، وبالتالي تعرضت تلك المناطق إلى نوع من التدهور لتصبح منطقة سكنية متخلفة.[1]
- **المناطق الأكثر كآبة للحي المتخلف**: فهو أساسا ظاهرة مفهوم أساسا ظاهرة من ظواهر الانتقال فعندما تصبح الرقعة المكانية التي تحيط بمنطقة الأعمال فاسدة، فإن الفساد الطبيعي والاجتماعي سرعان ما ينتشر، وهذا النوع من الحي المتخلف يحتشد بفنادق رخيصة، وأماكن يأوي إليها المتشردون،[2] وغيرها من الفئات المنحرفة الأخرى.

وتختلف حالات الحي في عدة مظاهر أخرى، فبعض المساكن تتميز بالازدحام الشديد، وفي هذه الحالة، فإن المشكلة هي إيجاد أماكن إيواء أخرى لعدد من السكان، وبعضها يعاني من مواقع غير ملائمة (على طول خطوط السكك الحديدية، ملاصقة للصناعات، وينتج عنها الدخان والروائح النتنة والأصوات).

وعلى سكان هذه المناطق أن تنتقل إلى أماكن أخرى، ولا تزال بعض المباني غير ملائمة من الناحية الصحية لذلك فمن الواجب العمل على إزالتها، غير أنه على الرغم من هذا التباين الذي كشفت عنه المناطق المتخلفة.

إلا أنها تشترك في خاصية أساسية هي أن الفقر وانخفاض مستوى المعيشة يمثل العامل الحاسم في كل ما يرتبط بهذه المناطق من مشكلات اجتماعية خطيرة، وأنها من ناحية ، أخرى يمثل عبئا اقتصاديا يقه على كاهل المجتمع سواء على المستوى المحلي أو القومي.[3]

أما **شارلز ستوكس** فقد قسم المناطق المتخلفة إلى نوعين هما:

---

[1] - أحمد بوذراع، التطوير الحضري، مرجع سابق، ص 44.
[2] - حسين عبد الحميد رشوان، مشكلات المدينة، مرجع سابق، ص 116.
[3] - السيد عبد العاطض السيد، علم الاجتماع الحضري بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص 275.

- **المناطق الحضرية المنحلفة ذات الأمل**: هي المناطق التي يسكنها المهاجرون من الريف نحو المدن، أملهم في ذلك الاستقرار، والعيش في أماكن غير أماكنهم التي هاجوا منها، ويأملون في ذات الوقت ألا يطول استقرارهم طويلا أملا منهم أنهم سينتقلون إلى مناطق أفضل من حيث الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ولهم أسبابهم في ذلك.
- **المناطق الحضرية المتخلفة البائسة**: إفراد هذه المناطق يائسون من الحياة، سلبيون في حياتهم سبب هجرتهم هو العيش في البيئة الجديدة مدى حياتهم.

أما **كلينارد** فقد قام بإعطائنا مثلا على تصنيف المناطق الحضرية المتخلفة التي تقع بمدينة **جوايا مويل بالأكوادور**، والتي نشأت من جراء الهجرة المتواصلة إليها من الريف كمناطق جديدة شيدت مساكنها بفضل جهود ذاتية من طرف سكانها بعد أن تم ردم وتجفيف المستنقعات وشق وتعبيد الطرقات وهي أكثر النماذج التي تعاني تخلفا مرحليا.[1]

6.1- أراء حول المناطق الحضرية المتخلفة:

إن نشأة المناطق الحضرية المتخلفة يرجعها الباحثين إلى مجموعات من العوامل، حيث أن هذه المناطق تعاني الإهمال والقدم، إضافة إلى انخفاض ثمن المواصلات، وغيرها من الأسباب التي جعلتها تنمو داخل المدن أو على أطرافها.

ونأخذ رأي **جون فورد** حول المناطق الحضرية المتخلفة يقول أنه من الصعب تحديد السبب المباشر في ظهور هذه المناطق.

وهذا نتيجة لقلة الدراسات في هذا الموضوع، وعدم وجود منهجية معينة للتعمق في دراستها والتعرف على الأسباب الحقيقية التي تؤدي إلى ظهورها، لكننا يمكن تحديد بعض مظاهرها الأساسية وهي:

- **الظواهر الطبيعية**:الظواهر المادية لهذه المناطق تتمثل في وطبوغرافية المنطقة، ونوعية الأرض والمناخ، والمصادر الطبيعية وتتجلى هذه الظواهر في العمل على تدهور المساكن والمباني الحضرية، وذلك بسبب القدم والإهمال والإتلاف لهياكل العامة، وشوارعها

[1] - أحمد بوذراع، التطوير الحضري، مرجع سابق، ص 46.

ومرافقها العامة، خاصة في حالة انعدامها في المناطق المجاورة لها، خاصة عندما تنموا تلك المناطق في مجالات مختلفة.

ولا تتفق مع التخطيط العام للمدن، فتكون بذلك مساحتها ضيقة وشوارعها ومبانيها رديئة التقسيم والتنظيم،حيث تصعب حركة المرور فيها، مما يزيد في انخفاض نمو مستوى تلك المناطق التي تقع على أطراف المدن والمستنقعات والتلال والأودية.[1]

- **الظاهرة السكانية**: تتمثل في كثافة السكان وحركاتهم وسرعة نموهم في جميع هذه المظاهر أدت إلى ظهور ثلاث نماذج للمناطق المتخلفة وهي:
  - **مدن الأكواخ**: وهي مستوطنات لوضعي اليد توجد في كل مرحلة من مراحل النمو الحضري، وتقع بالقرب من المستنقعات والوديان والأنهار، وبالقرب من خطوط السكك الحديدية، وفي المناطق المهملة الخالية.[2]
  - **مناطق السكن المهجورة**: هي المساكن التي هاجر منها أفرادها بعد أن حققوا أهدافهم الاجتماعية، فأصبحت هذه المناطق بالنسبة لهم غير ملائمة وغير لائقة مع مستواهم الجديد.
  - **المناطق ذات المساكن متعددة الطوابق**: هي مناطق قديمة البناء، لم يرعى فيها الأسس السليمة للبناء، وهي مناطق للتأجير للمهاجرين القادمين من الريف نحو المدن.

- **الظاهرة الاقتصادية**: تشهد المدن اليوم تحضرا كبيرا من خلال توطين للمصانع، واتساع رقعة الأعمال التجارية، كل هذا أدى إلى ارتفاع كثافة الهجرة، ومنه الطلب المتزايد على السكن، مما أدى إلى ارتفاع القيمة الشرائية للأرض ومع هذه الأخيرة وانخفاض قيمة الدخل أدى بالعديد من العمال للإقامة في المناطق التي بها مباني قديمة كمحتشدات لمجموعة من الأسر من أجل الحصول على عمل.

---

[1]- James Ford « Slums and housing » vol.1, Cambridge, mass ; Harvard university press, 1936, P P 443. 447.

[2] - أحمد بوراع، التطوير الحضري، المرجع السابق، ص 60.

- **الظاهرة المعمارية**: تتميز خطورة هذه الظاهرة في التصميم الذي لا تضبطه مقاييس وكذلك التخطيط السيئ الذي بنيت عليه هذه المدن، سواء كان البناء من الداخل او الخارج، وهذه المناطق المعمارية السلبية يجعلها المهاجرين إلى المدن كمساكن لهم، وبالتالي تعد عاملا في نمو المناطق الحضرية المتخلفة.
- **العوامل السياسية**: كان لتطبيق بعض القوانين الإدارية والأوامر السياسية والأنظمة الاقتصادية الغربية دورا كبيرا في حدوث التخلف الذي عانت ولازالت تعاني منه المناطق الحضرية المتخلفة، وهذا من جراء القوانين القديمة التي لها علاقة مثلا بتحديد ملكية الأرض، وكيفية إدارتها، والتي لا تتوفر في ظلها أدنى متطلبات الحياة.
- **العوامل الاجتماعية**: تتمثل هذه العوامل في سمعة المنطقة المهاجر غليها بمعنى إذا كانت المنطقة الحضرية المتخلفة سيئة السمعة أدت إلى نفور الأشخاص منها خاصة ذوي المستوى المرتفع، وبالتالي ينتقلون إلى مناطق حضرية متخلفة أحسن سمعة منها.

هذه تقريبا معظم الأسباب أو العوامل التي أدت إلى نشأة وظهور المناطق الحضرية المتخلفة داخل المدن حسب نظرية **جون فورد**.

المحور الثاني: الهجرة إلى المدينة.

تمهيد

1-تعريف الهجرة.

2-عوامل الهجرة.

3-أنواع الهجرة.

4-الآثار السلبية للهجرة.

5-نظريات الهجرة.

6-تاريخ الهجرة.

المحور الثاني: الهجرة إلى المدينة.

تمهيـــــد:

إن الملف للنظر هو السرعة المدهشة للتحضر في العالم الثالث المثير للعديد من المشكلات الحضرية المتنوعة سياسيا واقتصاديا، عمرانيا واجتماعيا، حيث شهدت تلك المدن نموا سـكانيا سريعا مصدره بالدرجة الأولى الهجرة الريفية الواسعة النطاق إليها، والتـي ارتبطـت غالبـا بوجود ثنائية إقليمية تتمثل في وجود هوة كبيرة ومتزايدة بين المناطق الريفية والحضرية، داخل المجتمع الواحد.[1]

وظاهرة الهجرة من الظواهر الاجتماعية التي تعيشها المجتمعات الحضرية بصورة عامة والمجتمعات النامية خاصة، وهي من المواضيع الهامة التي أعطاها أو تناولهـا الكثيـر مـن المسئولين والمخططين والمهتمين بالدراسة والتحليل لما لها من تأثير على الحياة الاجتماعية في الحضر إن لم نقل على تنمية المجتمع، وأصبح المهاجرين من الريف يمثلون نسبة معينة مـن المستقرين منهم في المدينة.

1- الهجـــرة:

1.1- تعريفات الهجرة:

هناك تعريفات عديدة للهجرة منها:

- تعريف الهجرة على أنها تغيير دائم لمكان الإقامة من بيئة إلى بيئة أخرى بقصـد الاستقرار في البيئة الجديدة.[2]
- يستعمل لفظ هجرة في العلوم الاجتماعية للدلالة على تحركات جغرافية لأفـراد أو جماعات، وهناك هجرة داخلية وأخرى خارجية، هجرة اختيارية وأخرى قهريـة، هجرة كاملة أخرى ناقصة.[3]

---

[1] - هالة منصور، محاضرات في علم الاجتماع الحضري، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2001، ص 349.
[2] - أحمد صبحي عبد الحكيم ، مترجم، علم السكان، تأليف دنيس رونج، ص 125.
[3] - إبراهيم مذكور ، معجم العلوم الاجتماعية، مرجع سابق، ص 629.

- تعني الهجرة الارتحال من موطن إلى وتركه إلى غيره مدة قد تقصر أو تطول وقد تمتد بالشخص طوول حياته، بمعنى انتقال شخص أو أشخاص من منطقة جغرافية إلى أخرى بقصد تغيير مكان الإقامة الدائم.[1]
- عرف بعض العلماء الهجرة بموجب عدة معايير منها، الإقامة أو تغيير المجتمع إلى مجتمع جديد، ومنهم من استخدم مؤشر المسافة الجغرافية أو البعد الاجتماعي، ومنهم من أشار إلى الفترة التي يستمر فيها المهاجر من العمل مكان شخص آخر، أو العنصر التطوعي في الهجرة.[2]

من هذه التعريفات نقول أن الهجرة هي حركة الفرد وتغيير مكان إقامته إلى مكان آخر لأسباب اقتصادية أو اجتماعية أو ...

وتعتبر ظاهرة الهجرة ظاهرة قديمة قدم نشوء المدن، إلا أن هذه الأخيرة اليوم تعيش ضغط سكانيا كبيرا أصبحت من خلاله المدينة عاجزة عن استيعاب الجماعات المهاجرة إليها وغير قادرة على تلبية متطلباتهم الضرورية من مرافق ومسكن وخدمات، حيث نتج عن ظاهرة الهجرة إختلالات عدة ومشكلات اجتماعية مختلفة شكلت ما يسمى بالأزمة داخل المدينة ويعلل أندرسون ظاهرة الهجرة إلى المدن في دول العالم الثالث بأنها تعمل على توفير فرص العمل وكذلك التوقع في زيادة الدخل، وهذه حقيقة لا نجدها في الريف، وهذا بغض النظر عما إذا كانت الأغلبية من المهاجرين إلى المدن سيحققون الآمال التي كانوا يتطلعون إليها أم لا، وأن الاعتقاد السائد بينهم أن المدينة أفضل من الريف، وهذا مما يجعل المدن محور استقطاب لسكان الأرياف.[3]

وقد قسم العلماء العوامل التي تؤدي إلى الهجرة إلى مجموعتين من الأسباب، عوامل جاذبة وأخرى وطاردة، أي ما يعرف بالتركيز والتخلخل وهما يشيران إلى التغيرات التي تحدث في التوزيع المكاني للسكان، أي تغير الكثافة السكانية.[4]

2- عوامل الهجرة إلى المدن:

(1) - حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مشكلات المدينة، مرجع سابق، ص 65.
(2) - إسحاق يعقوب القطب، عبد الإله أبو عياش ، النمو والتخطيط الحضري، مرجع سابق، ص 164
(3)- Nels Anderson, Our industrial urban civilization, bombay, Asia, Publishing House 1964, P 47.
(4) - حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مشكلات المدينة، مرجع سابق، ص 65.

1.2- عوامـــل جاذبيـــة:

هي كل الظروف التي تجذب المهاجر من القرية إلى المدينة، بحثا عـــن فـــرص أفضـــل للحياة، وظروف معيشة أرقى.[1]

بمعنى العوامل التي تضمن للفرد مستوى أفضل عند انتقاله للمدينة من حيث نمط الحيـــاة المختلف عن الريف إذ نجد بالمدينة مختلف الخدمات والمرافق الضرورية إلى جانب التحـــرر من بعض العادات والتقاليد التي يفرضها المجتمع الريفي، إضافة إلى سهولة الحراك الاجتماعي بصفة عامة هذا من الناحية الاجتماعية والثقافية، أما من الناحية الاقتصادية فلا تـــزال المـــدن والعواصم مركز جذب للمهاجرين إليها لوجود فرص عمل بدخل أعلى ومستوى معين، أما من الناحية السياسية فالفرد يعتبر المدينة مركزا للقوة وبؤرة للنشاطات ومحرك لتنميـــة المجتمـــع، فنستطيع القول أن هناك عوامل وظروف وأسباب تضافرت وساعدت الفرد على الهجرة مـــن موطنه إلى المدينة بحثا عن مستوى أفضل للحياة من جهة وعن فرص للعمل من جهة أرى.

2.2- عوامـــل طـــاردة:

هي العوامل التي تدفع القرويين دفعا نحو المدن بفعل الظروف الاجتماعية والاقتصـــادية والثقافية والخدمية المتردية التي تعاني منها القرية والتي تنعكس أثارها في الهروب من تلـــك المواقف الاقتصادية والاجتماعية الغير مرغوب فيها، والتي تشكل قوة طرد من منطقة الأصل حيث يلعب فقر القرى دورا أساسيا في هجرة سكانها إلى المدن.[2]

من الأسباب الاقتصادية المرتبطة بعامل الطرد عدم التساوي في توزيع الأراضي إضافة إلى أن العمل في الزراعة يكون موسمي وبالتالي يؤدي إلى ضعف في الدخل بالنســـبة للفـــرد القروي، إلى جانب العوامل الطبيعية وقسوة المناخ مما يستدعي بالفرد إلى الهجرة للمدينة نتيجة تحسن المجال الاقتصادي بها، ومن الناحية الاجتماعية والثقافية والسياسية نلاحظ نقص المرافق والخدمات والتجهيزات بالقرية.

---

[1] - هالة منصور، محاضرات في علم الاجتماع الحضري، مرجع سابق، ص 356.

[2] - نفس المرجع، ص 358.

وهذا ما يخلق الهوة بين مستوى الخدمات في الريف عنه في المدينة من خلال عرضنا لعوامل الطرد والجذب يكاد يكو الأمر صعب في تصنيف أحدهما كعامل مؤثر في عملية الهجرة أكثر من الآخر، لأن كلاهما متفاعلان ويشير السيد الحسيني إلى أن التوازن بين عوامل الجذب وعوامل الطرد يتوقف على اعتبارات عديدة منها:

- مدى التفاوت الحضاري بين الريف والمدينة – الموقع الجغرافي للقرية.
- نوع المواصلات التي تربطها بالمدينة.
- ظروف حجم العمل الزراعي وحجم الملكية الزراعية.
- بعض السمات السيكولوجية كالدافعية والطموح والتحصيل التعليمي.[1]

3- أنـــواع الهجـرة:

هناك أنواع للهجرة من حيث البعد الزمني والبعد السياسي وهي:

- **من حيث البعد الزمني**:
  - **هجرة مستقرة أو دائمة**: وهي هجرة الأشخاص من مكان إلى مكان آخر بصورة نهائية.
  - **هجرة مؤقتة**: وهي هجرة الأشخاص من مكان إلى مكان آخر لمصلحة أو حاجة معينة ثم يعود إلى موطنه الأول.
- **من حيث البعد السياسي**: نجد
  - **الهجرة الخارجية** وتنقسم بدورها إلى:
    - **هجرة جماعية**: وهي هجرة جماعة من الأفراد في شكل مجموعة واحدة نحو مكان معين
    - **الهجرة الفردية**: فهي هجرة فرد وفقا لعوامل وظروف شخصية ترتبط بقرار فردي وإرادة فردية بصرف النظر عن عوامل الجذب والطرد المرتبط بها.[2]

[1] - السيد الحسيني، التحضر في الأقطار النامية، ص ص 221.222.
[2] - هالة منصور، محاصرات في علم الاجتماع الحضري ، مرجع سابق، ص 351.

- **الهجرة الداخلية**: تتميز الهجرة الداخلية في البلدان النامية بشكل عام أنها هجرة باتجاه واحد من الريف إلى المدينة، ولهذا فهي تتسبب في مشاكل عمرانية في ضواحي المدن مثالا: نحو المدن والأحياء القصديرية والضواحي التلقائية الغير مخططة، وما يترتب عليها من مشكلات عديدة لأن الهجرة إلى المدينة كما هو معروف تؤثر في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للدولة فهي تقلل من عدد الأيادي العاملة في الزراعة، مما يؤدي بالتالي إلى ارتفاع أجور العمال الزراعيين كما تؤدي إلى ازدحام المراكز الحضرية المستقبلية، الأمر الذي يعوق البناء الاجتماعي عن أداء وظائفه الأساسية فضلا عن كونها تمثل العامل الرئيسي في تشكيل الطبقات الاجتماعية الجديدة.[1]

4- الآثار السلبية للهجرة على المدن:

ارتبطت ظاهرة التحضر في المجتمعات النامية بالتوسع، وعامل الهجرة خلق عدم التوازن في السلم الاقتصادي الحضري من حيث انخفاض الدخل في الريف، وارتفاع نسبة البطالة في المدن، وهذا التوسع الغير مخطط شكلته الفئات المهاجرة التي غالبيتها ينتمي إلى المستويات الدنيا أو الوسطى في الريف وقد دفعتهم ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية للهجرة لتحقيق أهدافهم سواء للتعليم أو العمل أو البحث عن حياة أفضل، وظاهرة الهجرة أفرزت مشكلات عديدة في المجتمع من حيث عدم توازن عبر مدن المجتمع الحضري إذ نجدهم يتركزون في عدد معين من المدن الكبرى وعواصمها وهناك دراسات عديدة أثبتت الانعكاسات السلبية والخطيرة على المجتمعات عامة والمجتمعات النامية خاصة.

وتعاني مدن المجتمعات النامية من العديد من المشكلات من أهمها التضخم الحضري الذي يعني عجز المرافق والخدمات الحضارية عن مواجهة احتياجات بالمدينة الذين يتزايدون بمعدلات عالية نتيجة للهجرة الريفية المتدفقة والمستمرة إليها من المناطق الريفية من ناحية، وارتفاع نسبة الزيادة الطبيعية للسكان الحضاريين من ناحية أخرى.[2]

---

[1] - محمد سويداني، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغيير في المجتمع الجزائري المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1990، ص 71.

[2] - هالة منصور ، محاضرات في علم الاجتماع الحضري، مرجع سابق ، ص 353

يشير محمد الكردي إلى أن معظم الدراسات التي تناولت ظاهرة الهجرة الريفية الحضارية في العالم الثالث أوضحت أن المهاجرين يمثلون نسبة كبيرة من فقراء الحضر، وفي محاولته لتتبع عملية الهجرة الريفية الحضارية، ودراسة خصائص المهاجرين، وتحليل الدوافع والأسباب التي تؤدي إلى هجرتهم، قد توصل إلى مجموعة نتائج تمثل دلائل عديدة ومؤشرات من أهمها: انه تتبع أصول هؤلاء المهاجرين من مجتمعاتهم الأصلية التي نزحوا منها، تبين أن معظمهم لم يكن لديه مهنة ثابتة ومحددة، وإنما كان أغلبهم يشغلون بالعمل الزراعي البدائي، الذي لا يتطلب بالضرورة توافر مهارات معينة وخبرات محددة، مع ما يترتب على ذلك من عائد مادي غير مجزي، ينعكس بالتالي على تدهور أوضاعهم المعيشية، الأمر الذي يدفعهم دفعات باتجاه الهجرة إلى المدن بحثا عن سبيل أفضل للحياة، وسبل أفضل للعمل.

وعادة ما يتجه المهاجر إلى المناطق التي يقطن بها بعض أقاربه أو أصدقائه أو معارفه، بحثا عن فرصة للإقامة والبحث عن العمل، والتي غالبا ما ترتبط بالمناطق الفقيرة أو الأحياء المختلفة داخل المدن.

ويشير محمود الكردي منا إلى مفهوم ثقافة الفقر الحضري، حيث يرى أن عناصر الثقافة الحضرية عامة تمتزج مع الأبعاد الثقافية للمناطق المتخلفة والفقيرة بالمدينة لتشكل في النهاية إطارا ثقافيا، يميز هذه المناطق الفقيرة من خلال ثقافة نوعية مميزة لسكان هذه المناطق وهي ثقافة ذات عناصر مختلفة، توجد بين الفقراء أينما وجدوا وهذه العناصر تطور نفسها بنفسها وتنتقل من جيل إلى آخر، وغير أن هذا النمط الثقافي يشكل في النهاية – ثقافة فرعية – تنتمي إلى الإطار الثقافي العام للمجتمع.[1]

[1] - محمود الكردي، التحضر دراسة اجتماعية، /رجع سابق، ص ص 232. 236.

5- نظريات الهجرة:

هناك تعدد للآراء و الاتجاهات لظاهرة الهجرة و من أقدم و أهم النظريات التي قدمت:

- ما قدمه لنا **رافنشتين G-E** و هي أول محاولة تمت لتعريف نظرية الهجرة و جوانبها المختلفة و ذلك في مقال له عام 1885 - 1889 عن قوانين الهجرة و لقد تعرضت نظرية **رافنشتين** عن الهجرة الكثير من الجدل و النقاش من قبل العلماء، فقبلها البعض منهم واقتبسوا منها ، و عدلوا و نقحوا فيها، بينما رفضها آخرون و نقدوها أو استهجنوها[1] وهذه النظرية تعرض لنا عدة جوانب لضبط ظاهرة الهجرة و هي:
  - هناك علاقة بين عامل الهجرة و المسافة، حيث تتجه نسبة كبيرة من المهاجرين للتنقل عبر مسافات قصيرة للعمل في مراكز للصناعة أو التجارة و يقل عددهم إذ زادت المسافة.
  - أن الهجرة تتم على مراحل و تحدث بناءا على إزاحة للسكان الأصليين و تبدأ من حدود المدن و حولها فتحدث عمليات امتصاص تدريجي للداخل.[2]
  - إذ قارنا نسبة الهجرة من حيث الجنس نجد أن نسبة الفتيات تقل في المسافات الطويلة و تكثر في المسافات الصغيرة، عكس الذكور باعتبار أن العامل الاقتصادي هو دافعهم الأساسي نحو الهجرة للبحث عن فرص العمل.

- **أما زيبف G ZIPF** فقد ذكر أن اتجاهات الهجرة تختلف باختلاف ظروف المناطق المختلفة ، فيتوقف بشدة تيار الهجرة على عدد سكان كل من المكان الأصلي و المكان المستقبل كما يتوقف على فرص العمل من الوظائف المتاحة في مكان الجذب ، إذ أن تيار الهجرة يتناسب طرديا مع عدد سكان المكان الأصلي و مع الفرص المتاحة في المكان المستقبل في حين يتناسب عكسيا مع سكان هذا المكان الجديد.[3]

---

[1]- Rolph Thomlison "Population Dynamics" New York, 1965, P P 263. 264.

[2] - محمد شفيق، التنمية والمشكلات الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999، ص 188.

[3] - نفس المرجع، ص 188

- و يضيف فيير في كتابه عن حركة نمو المدن في القرن 19 إلى أن مدى الهجرة يطول أو يقصر تبعا لأهمية منطقة الجذب، فحجم الهجرة يتناسب طرديا مع أهمية منطقة الوصول وعكسيا مع أهمية المنطقة الأصلية ، و مع مسلفة الهجرة بين منطقتي الطرد و الجذب وأشار إلى أن تيار الهجرة يتجه بوجه عام نحو المدينة.[1]

و في عام 1940 عرض **ستوفر STOUFFER** عن الهجرة فيما اسماها : بالفرص المتداخلة أو الوسطية و يعني بها الفرص المتمثلة في عدد المساكن المتوفرة و عدد الوظائف الشاغرة و أماكن التعليم و غيرها التي تكون عاملا دافعا للهجرة تزيد من عوامل الجذب إليه، و أن التنافس يزداد بين المهاجرين عندما تقبل هذه الفرص.[2]

أما **سميث** فلم يصغ قوانين ثابتة للهجرة، كما عمل غيره من العلماء، إلا انه قدم بعض التعميمات، تتلخص في أن عملية الجذب يتبعها جذب أخر من منطقة مجاورة، و أن لكل تيار هجرة تيار أخر مضاد يقابله و يساويه، فعملية الطرد دائما قصيرة، إلا أن المهاجرين الذين يشقون طريقهم لمسافات طويلة تجذبهم المراكز التجارية و الصناعية المتقدمة مباشرة.[3]

- كذلك من النظريات الهامة التي كان لها دور بارز في تفسير نظرية الطرد والجذب وعلاقتهما بالانتخاب والذي من روادها **دونا لدبوج DONALD BOGUE** عام 1961 يحدد ما يلي :
  - أن الهجرة إلى المدن تتم على مراحل ثم تتطور هذه العملية بدءا بالانتقال الأشخاص من مكانهم، و الاستقرار في مكان جديد و الملاحظ أن صفات المهاجرين أغلبيتهم من الرجال دون النساء، و غير المتزوجين و نسبة أعمارهم متوسطة.
  - غالبا ما تكون اتجاهات الهجرة نحو اتجاه واحد بمعنى أن عملية الاختيار تزداد بالتبعية.
  - أما **ايفيت . س.لي EVERETT S. LEE** فقد قال أن هناك أربعة عناصر تتداخل فيما بينها لتبين مجريات قرار الهجرة بالنسبة للفرد :
    - أن شدة تيار الهجرة يتناسب عكسيا مع طول مسافتها.
    - كلما كانت معلومات المهاجر أكثر وضوحا عن جهة المهجر، كلما كان الدافع على الهجرة أقوى.

---

(1) - فؤاد حجازي، الأسرة والتصنيع، القاهرة، المكتب الذهبي، 1972، ص ص 169، 170.

(2)- J. A, Jackson, "Migrration, social studies, "Cambridgw University; Press, 1969, P P 282. 283

(3) - فؤاد حجازي، الأسرة والتصنيع، المرجع السابق، ص ص 169، 170

- كلما زادت الصعبات المحيطة بالهجرة كلما ضعف تيارها.
- تتوقف درجة شدة الهجرة عن ظروف المهاجر الشخصية.[1]

و قد عدل **بيرجل** في بعض القوانين التي قدمها **رافنشيتين** للهجرة في شكل تعميمات وليس على هيئة قانون، و قد ذكر أن تيارات الهجرة تتجه من مناطق الطرد، و قد تصل إلى مساحات بعيدة ، إلى مناطق الجذب الصناعي و التجاري، و أن كل تيار هجرة يتبع عنه تيار ملاصق له يسير جنبا إلى جنب معه، يقوم بعملية امتصاص للمنطقة المهاجرة.[2]

و رغم مرور فترات طويلة على هذه النظريات و على تفسيراتها و قوانينها المختلفة باختلاف البيئات التي كانت مصدر اهتمامهم من جهة و اختلاف الظروف و الأسباب التي كانت تعيشها تلك البيئات في ذلك الوقت من جهة أخرى ومقارنتها بالظروف و جوانب الحياة الحالية فإننا نلمس أن هذه النظريات لها جوانب من المنطقة و الواقعية التي تتماشى والواقع اليوم، وتتنافى مع جوانب أخرى، ومن العوامل التي أثبتت توفقها مع الواقع هي:

- أن العامل الاقتصادي هو أكثر العوامل الدافعة للهجرة بحثا عن فرص العمل.
- أن المدن الكبرى خاصة الصناعية و الأماكن التجارية هي أكثر المدن الجاذبة للمهاجرين.
- تزداد الهجرة بتطور و توفر وسائل الانتقال و بازدهار التكنولوجيا.
- أن ظاهرة الهجرة تحدث على مراحل و فترات معينة، فعند انتقالها إلى المكان الجديد، فهناك من يحتل مكانهم القديم.
- تتناسب شدة تيار الهجرة طرديا مع توفر الفرص المتاحة في جهة الاستقبال و التي تمثل عاملا جاذبا للمهاجرين ، كما تتناسب عكسيا مع الظروف الملائمة في المجتمع الأصلي.[3]

---

[1]- Everett S. Lee, Altheory of migration in demography "Vol, 13, Nom London, 1960, P P 282 – 297.

[2]- E. Ebergel "Urban socialogy, "New York, 1900, P P 220 -222.

[3] - محمد شفيق، التنمية والمشكلات الاجتماعية، مرجع سابق، ص 191.

أما العوامل التي تنافي و الواقع ، و التي لم تثبت من خلال الدراسات التطبيقية التي أجريت هي :

- أن فئة الإناث هي أكثر الفئات المهاجرة إذ قرنت بفئة الذكور.
- أن كل تيار للهجرة ينتج عنه تيار آخر مساوي له في المقدار و مضاد له في الاتجاه، الآن هناك شواهد في هذا الموضوع تخالفه و لا تؤكده.[1]
- أما ما ذكر من أن سكان المدن الأصلية هم اقل إقبالا على الهجرة من سكان الريف، و أن صغار السن غير المتزوجين هم أكثر إقداما عليها، فان ذلك يتوقف على ظروف كل منهم، و طبيعة كل هجرة على حدا، كما يتوقف على خصائص المهاجرين ذاتهم.[2]

6- تاريخ الهجرة:

إن ظاهرة هجرة الأفراد ظاهرة قديمة قد الإنسان مارستها الشعوب منذ زمن بعيد ، فلو أننا تتبعنا تاريخ الهجرة البشرية لا مكننا وصف الإنسان بان أكثر الكائنات الحية انتشارا و حركة، فمنذ فجر التاريخ لم يثبت في بيئة واحدة و لم يستقر في مكان واحد، بل انه اعتبر المجتمعات البشرية كمسرح دائم لتنقله.[3] و لقد أدت الكشوف الجغرافية الكبرى التي بدأت في القرن 15 إلى فتح أبواب الهجرة و الاستعمار ، أما الدول الأوروبية و بوجه عام فقد حدثت خلال القرون الثلاثة الأخيرة تحركات سكانية هامة كما هاجر في المائة سنة الأخيرة حوالي 65 مليون مواطن من مناطقهم الأصلية، توجه 90 % منهم نحو أمريكا، و قد استقبلت الولايات المتحدة الأمريكية وحدها 60 % من هؤلاء المهاجرين ، حوالي 40 مليون مهاجر، بينما استقبلت كندا 12 بالمائة حوالي 8 مليون مهاجر و تليها الأرجنتين التي دخلها حوالي 6 مليون مهاجر أي حوالي 10 % ثم البرازيل 3 مليون مهاجر أي بنسبة 405 % ثم نيوزيلندا حوالي 2 مليون مهاجر بنسبة 3 % و جنوب إفريقيا دخلها 105 مليون مهاجر 203 % من المهاجرين.[4]

---

(1) - محمد شفيق، التنمية والمشكلات الاجتماعية، مرجع سابق، ص 192.

(2)- Nazli Ghoucri, Richard S. E Chous, Amer Mohie Eldine, "Migration and Employment iln the construction sector" Critical factors in Egyption Development cairo, 1978, P P 7-8.

(3) - وارن توميسون، ودافي لويس، مشكلات السكان، ترجمة راشد البراوي، مراجعة عبد المنعم الشافعي، القاهرة، 1969، ص735.

(4) - محمد السيد غلال، البيئة والمجتمع، مكتب الأنجلو المصرية، القاهرة، طبعة 1، 1963، ص ص 187 – 188.

ومن حيث الترتيب الأكبر النسب المهاجرة تحتل الدول الأوروبية المرتبة الأولى في سلم الهجرة، و هذه الأخيرة كانت بمثابة تبادل لأعداد معينة من الأشخاص داخل دول أوروبا، و كانت فرنسا آنذاك تمثل بؤرة ثقافية هامة في أوروبا ، كما استقبلت كل من بلجيكا و سويسرا كمنطقتي جذب المهاجرين من أوروبا إلى كل من ألمانيا و ايطاليا بنسب متوسطة

و بلغ عدد المهاجرين من ايطالي في الفترة من عام 1926 إلى 1936 أكثر 1.5 مليون مهاجر و تأتي بولندا في المركز الثاني و كان عدد المهاجرين منها 1.3 مليون شخص، تليها بريطانيا العظمى و شمال ايرلندا و فرنسا و هولندا و اسبانيا ثم ألمانيا و البرتغال.

أما بالنسبة للدول المستقبلة للأشخاص المهاجرين، فقد حققت فرنسا اكبر النسب من بين جميع الدول الأوروبية.

وعن صافي مقدار حركة الهجرة الطاردة والجاذبة، فقد كانت ألمانيا على رأس القائمة بمكسب صافي 63 مليون مهاجر في المدة ما بين 1926 إلى 1936 تليها سويسرا بعدد 52 مليون ثم فرنسا 45 مليون ، و بلجيكا 11 مليون، أما أكثر الدول خسارة فكانت بولندا حيث فقدت 51 مليون ، ثم ايطاليا 5 مليون، ثم شيك سلوفاكيا 57 مليون، فيوغسلافيا و بريطانيا العظمى 1 مليون ثم بلغاريا فروما و اليونان.[1]

و في الاتجاه المعاكس استقبلت إفريقيا عدد من المهاجرين من أسيا و أوروبا و الجزيرة العربية فقد اتجه عرب شبه الجزيرة العربية إلى السواحل الشرقية للقارة الإفريقية، بينما توجه عدد من المهاجرين السوريين و اللبنانيين إلى غرب إفريقيا خاصة في كينيا و تنجانيقا و أوغندا و غانا و سيراليون ، كما وصل المهاجرون الهنود إلى السواحل الشرقية لإفريقيا.

أما الأوروبيين فإن عددهم في إفريقيا يصل في الوقت الراهن حوالي 5 مليون أوروبي، وهم يحتفظون بجنسياتهم الأصلية، ويتركز بعضهم في جنوب القارة كما يتركز مليونان منهم في شمال غربها، أما سائر جهات إفريقيا فلا يتعدى مجموع الأوربيين فيها نصف مليون نسمة.[2]

---

[1] - محمد شفيق العمالة الصيفية للطلاب المصريين في الخارج وأشهرها على قيمهم واتجاهاتهم، جامعة عين شمس، القاهرة، 1977، ص ص 29.

[2] - محمد شفيق، التنمية والمشكلات الاجتماعية، مرجع سابق، ص 195.

أما الهجرة الأسيوية فلم تكن تشهد حركات هجرتها إلا أعداد قليلة، كذلك الصين رغم الاكتظاظ السكاني الذي تعيشه، إلا أن ديناميكية الهجرة قليلة هي الأخرى، لأن الشعب الصيني معروف بتمسكه بأرضه وبنشاطه الزراعي.

إذا نظرنا إلى أسيا كقارة مستقبلة للمهاجرين نجد أنه لم يقدر لها أن استقبلت هجرات تذكر، سوى الهجرات اليهودية، إلى فلسطين، وقد بدأت الهجرة اليهودية إلى فلسطين في النصف الثاني من القرن الماضي، ففي عام 1845 كان عدد اليهود في فلسطين يقل عن 12 ألف، ولكن لم يلبث أن ارتفع إلى 24 ألف عام 1882، أي انه تضاعف في مدى 25 عاما تقريبا.[1]

[1] - محمد شفيق، هجرة أعضاء الهيئة التدريس في الجامعات للمل للخارج، دوافعها وأثارها عين شمس، القاهرة، 1982، ص ص 39- 42.

المحور الثالث: استخدامات الأرض في المدينة

تمهيد

1- الأرض واستخداماتها.

2- البعد الاجتماعي في استخدام الأرض.

3- تحديات استخدام الأرض.

المحور الثالث: استخدامات الأرض في المدينة

تمهيـــــد:

استعمال الأرض من المسائل الهامة التي تراعي في التخطيط المدن ويختلف هذا الاستعمال من مدينة إلى أخرى وفقا للنشاط الغالب في كل منها، ويراعي عادة في تخطيط المدن تخصيص مناطق للسكن، وأخرى للمنشآت التجارية، وغيرها للصناعات، كما تخصص نسبة من المساحة للملاعب في التخطيط تيسير الاتصال بين المناطق المختلفة.

1- الأرض واستخداماتها:

يتوزع سكان العالم على وجه الأرض توزيعا غير عادل ففي بعض المناطق يتوزعون بمعدل 85 فرد في الميل المربع من الأرض، وفي مناطق التركيز الحضري يعيش ما يقارب500.000 في الميل مربع.[1]

واستخدامات الأرض هنا نقصد بها المساحة التي يمكن الاستفادة منها لغرض سكني أو تجاري أو خدماتي، فيكون استعمال مساحات الأرض بتقسيمها إلى قطاعات مختلفة لها فائدتها، وهدفها واضح الاستخدام. فمثلا مساحة لقطاع السكن وأخرى للمحلات وأخرى للصناعة وهكذا بشرط أن يكون الاستخدام بطريقة مخططة وبنسب مئوية محددة لتكون المنفعة من استخدامات الأرض عامة، ورغم أن النسب قد تختلف من مدينة لأخرى، ومن قطاع لآخر، كما قد تختلف المدن الكبرى عن المدن الصغرى من حيث التوزيع المئوي بالنسبة لاستخدام الأرض الخاصة التي تعرف تمركزا صناعيا فهي تحتاج إلى مساحة أكبر من الأرض، وهذا قد يحدث تغيرات في العادات المحلية التي تؤدي إلى حدوث تغيرات في النسب المئوية للمساحات السكنية لاستخدامها كمساكن منفصلة كل منها لعائلة واحدة أو منشات يسكنها العديد من العائلات.[2]

---

[1] - معاذ أحمد محمد عبد الله، المناخ والعمارة، دراسة تحليلية للعوامل المناخية وآثارها على عمارة المناطق الحارة، الإسكندرية، 1975، ص 217.

[2] - زيدان عبد الباقي، علم الاجتماع الحضري والمدن المصرية، مصر، 1974، ص 153.

وتمثل استخدامات الأرض السكنية المساحة الأكبر باعتبارها العنصر الأساسي والفعال في المدينة، ثم تأتي المدن والتي لها التركيز السياسي والإداري، ووجود القطاعات السكنية في هذه المدن نتيجة العمل أو ما تسميه في علم الاجتماع الحضري حي العمل المركزي، حيث تزداد فيه كثافة السكان ويتعدى أحيانا أطراف المدن ويمتد إلى الضواحي حيث نجد مساحات واسعة يسود فيها الوحدات السكنية ذات النظام الموحد كل مسكن يتلو المسكن الآخر، وتبدأ كثافة السكان والإسكان في الانخفاض كلما ابتعدنا عن مركز المدينة وتزيد مساحات الأراضي للفضاء حول المسكن كلما قلت الكثافة السكانية.[1]

ويعد وسط المدينة مركز حيويا حيث يكون مكان للعمل ولمختلف النشاطات الثقافية والترفيهية من جهة ومقرا إداريا لمختلف المكاتب والهيئات من جهة أخرى ويجد الفرد في هذا المركز كل ما يحتاجه ويبحث عنه من عمل وترفيه، بل وكل ما هو ضروري كأسلوبا للحياة الحضرية. فمركز المدينة يضم المهنيين وهو المكان الأول لصناعة السلع ولأغراض تخطيط تتقسم وظائفها إلى مجموعات رئيسية، جماعة العمل، والجماعة التجارية والجماعة الإدارية ومراكز الخدمة الثقافية والترفيهية، وتشمل مباني التعليم والترفيه التي تتمثل في المعاهد والمسارح.[2] كما أن وحدة الجيرة تعتبر المنطقة أو المسافة الأرضية عاملا هاما في تحديد موقع المدرسة، ولهذا يكون التركيز على تخطيط مراكز المدن بالاعتماد على التوسع الرأسمالي نتيجة المركز الاقتصادي، والذي يكون مرفوق بشبكات الطرق، والتوسع الرأسمالي كتخطيط يعمل به للاستفادة من أكبر مساحة ممكنة لها لهذا النوع من التخطيط من أهمية اقتصادية واضحة. ويتم بناء المركز على هذا النمط يزداد طبعا كلما زاد الامتداد تحت الأرض وفوقها ولذلك يجب دراسة مدى الحاجة الفعلية للامتداد، وشكل هذا الامتداد، حيث أن كثير من المدن تسمح بارتفاع الأرض نتيجة الحالة الاقتصادية في تلك المدن ويصبح الامتداد الأفقي في هذه الحالة عاملا غير اقتصادي.

---

[1]- Raymond Murphy, the American city an urban, Geography, Mc Graw Hill Book campany second, edition, 1974 ; P 435.

[2]- Frederick Gilberd, Tourn design London, the Architectural press, third, Edition, 1959, P 47.

وكلما توفرت الأراضي بأسعار منخفضة نسبيا يزداد الاتساع الأفقي، وفي أحيانا أخرى يحدث العكس، حيث تتسع مساحة المركز وتزداد ازدحاما وترتفع أسعار الأرض كما لا تتوافر إمكانية امتداده أفقيا لإحاطته بالمناطق السكنية المجاورة.[1]

وقد يصل ارتفاع المباني ذات التوسع الرأسي إلى ما يزيد عن الستين طابقا أحيانا، مما يصعب على الفرد التعامل مع هذه المباني الضخمة من ناحية قضاء حاجاته اليومية، وتتفاوت أنماط وطرق استخدامات الأرض من مدينة لأخرى وغالبا ما نلاحظ أن الدول النامية ليس لها موقع مستقر أو مركز محدد من حيث استخدام أرضها لمختلف النشاطات، فنجد أحيانا أن هذه الأخيرة تتم إما في الشوارع أو في الأماكن العامة دون مراعاة لتخطيط محكم ودراسة محددة، فنجد في منطقة واحدة تستخدم فيها العديد من النشاطات السكنية والصناعية والتجارية، كما قد نجد بيتا له مستعملين للسكن والمتاجرة، أو متجر يستعمله صاحبه كمسكن له.

فمن بين المشكلات البارزة في استخدامات الأرض في مدن البلدان النامية هي عدم توفر الأراضي ذات النشاط السكني خاصة المؤقتة منها سواء للمهاجرين الجدد أو لسكان المدن التي تعرف تضخما وازدحاما مستمرا.

وفي إطار استخدامات الأرض لابد من تدخل الجهاز الحكومي الذي له الحق في الإشراف على عملية تخطيط الأرض وكيفية توزيعها بانتظام من خلال المواد والقوانين التي من شأنها إعطاء استخدام الأرض النشاط الملائم كمراكز الصناعة ومناطق توزيع السكان، دون إغفال المساحات الخضراء لمالها من دور على راحة ونفسية الفرد، ووضع خطط الإسكان هو جزء من السياسة وتوزيعها توزيعا عادلا يعد من خطط تنمية المدن.

وفي عصرنا الحالي نمت مسؤوليات الحكومات المحلية في كثير من بلدان العالم وهي تلعب دورا كبيرا في إعداد مثل هذه الخطط، وهكذا يمتزج التخطيط بالسياسة ولا يقوم دون تأييد من الرأي العام وقد عبر **أوسبورن** عن ذلك بقوله: " يبدو أن هناك ضغوطا علينا من أجل إنجاز الأهداف الاجتماعية للتخطيط إذ يجب أن نحقق أغراض رجال الأعمال والعمال معا."[2]

---

[1] - حسين عبد الحميد رشوان، المدينة دراسة في علم الاجتماع الحضري، مرجع سابق، ص 222.

[2]- Gerdone Gherry, the Evolution of british town planning akistory of town planing in the united kingdom during 20 the centry of Royal town planing institute 1914. P 159.

1.1- تخطيط الخدمات:

هناك ضروريات وحاجات لا يستطيع الفرد الاستغناء عنها كخدمات مياه الشرب، الإنارة ومجاري الصرف وغيرها، فبإنشاء منطقة سكنية لابد من التخطيط لتلك الخدمات أولا إلى جانب المرافق كالمدارس والمستشفيات والأسواق ذات النشاط التجاري، بمعنى كل ما يسهل على الفرد اقتناء حاجياته دون الانتقال من منطقة لأخرى، كما يجب أن تكون المنطقة السكنية قريبة من أماكن العمل، أو بتوفير شبكة المواصلات لربح الجهد والوقت معا، وبالطبع لابد أن يهتم التخطيط بربط المدينة بالريف عن طريق إنشاء وشق الطرقات.

وفي كثير من مجالات الخدمة يقوم القطاع الخاص بدوره الهام ويكون هذا الدور صغير في حالات التعليم والصحة ويكون كبير كما في حالة الإسكان، ففي **بريطانيا** مثلا يمتلك القطاع الخاص ثلثي المساكن، وفي **إسكوتلاندا**، يمتلكك ما يزيد عن نصفها.[1]

2.1- **مشروع الإسكان:**

تتزايد كثافة سكان المدن باستمرار ومعظم المدن تعاني نموا حضريا متزايدا مما يعرض المساكن والمباني إلى استعمالات متعددة فتؤدي إلى قدم المسكن ويصبح غير لائق للسكن كما وكيفا، ومن بين المهام التي تولي المشروعات الإسكان هو إعادة تهيئة وترميم هذه المساكن لرفع المستوى المعيشي للسكان، والحد من مشكلات عديدة يعاني منها السكان في المساكن القديمة، وفي المناطق المتخلفة.

ففي باريس مثلا هناك مباني وصل عمرها إلى حوالي 100 عام، وكانت الإحصائيات أن هذه المنطقة بحاجة إلى حوالي 75.000 مسكنا جديدا سنويا محل المساكن الآيلة للسقوط وتتناسب مع النمو السكاني، وأنشئت 10.000 وحدة سكنية ثم ازدادت من 50.000 إلى 68.000 خلال الفترة ما بين 1945 إلى 1954 ويشمل البرنامج الفرنسي على النقاط التالية:

[1]- M. Wellver, planing in an enviroment of change in J, B cullingworth, P 38.

- تقوم الحكومة بمنح قروض للمواطنين لدفع عجلة البناء.
- ترخيص الحكومة لشركات القطاع الخاص ببناء وحدات سكنية يقوم بتأجيرها للمواطنين بإيجار مناسب.
- تقوم الحكومة بمراقبة مضاربات البيع في المباني.[1]

3.1- **الامتداد بالمياه**:

وهي كمية المياه اللازمة لمنطقة سكنية معينة وطرق امتداد هذه الشبكة ليستفيد المواطن من اقتناء هذا العنصر الضروري وبزيادة سكان المدن بدأ التقلص في التزويد بالمياه، فبعدما كان التزود بها عن طريق الينابيع والآبار المحلية، أصبح اليوم يوفر عن طريق المياه الجوفية نظرا لردم المستنقعات وتجريد التلال من النباتات، هذا فضلا أن استخدام المياه في الصناعة وفي أجهزة تكييف الهواء.[2] مما يؤدي إلى تقليص منسوب المياه خاصة مع ظاهرة التضخم السكاني التي تعيشها المدينة اليوم، ويبقى الحل الوحيد لسكان المدن اليوم هو تحلية مياه البحر لتصبح صالحة للشرب من جهة، وتغطية النقص الواضح في المياه من جهة أخرى.

4.1- **التخطيط للمواصلات**:

إن تعبيد الطرق والشوارع يعتبران من أهم استراتيجيات التخطيط لمعظم المدن خاصة الكبرى منها لتنظيم حركة المرور والراجلين ونقل البضائع والسلع، كل هذا بحاجة إلى مخطط مدروس ومراقبة لعمليات استخدامات الأرض في هذا المجال، حيث تنظم الشوارع بناءا على دراسة لمختلف وسائل النقل، وإنشاء ممرات تحت الأرض لتخفيف الضغط على سطح الأرض العادي، ويعتبر التخطيط للمواصلات من العناصر الحيوية في المدينة وتولى باهتمام من طرف مسيريها. فبزيادة السكان تزداد وسائل النقل التي تسهل عملية التنقل داخل المدن وخارجها من خلال النشاطات الموجودة خاصة مرحلة الذروة أين تشتد حركة المرور ويزداد الضغط والاستعمال للطرق الرئيسية.

---

[1]- Abrin Boskoff, The sociology of urban, Région new york, Appleton centry croft, Educational devision second, Edition, 1972, P 343.

[2] - حسين عبد الحميد رشوان، المدينة دراسة في علم الاجتماع الحضري، مرجع سابق، ص 226.

وعادة ما يشمل هذه الحسابات بمسوح استطلاعية وأساسية لتحديد كمية ومقدار النقل الذي يحول بشكل ملائم من الشوارع الأكثر ازدحاما إلى الطريق البديلة تخفيفا عن كاهل الطرق الرئيسية، وانتفاعا بهذه البيانات يستطيع مهندسو الطرق الرئيسية أن يحسبوا عدد وعروض الشوارع الرئيسية الضرورية ويضعوا مقترحاتهم بالنسبة للإنشاءات الجديدة، أو بالنسبة للتغيرات في الشوارع القائمة بالفعل، واتجهت بعض المدن إلى تحديد الطرق الرئيسية التي تسير فيها السيارات والراجلين.[1]

والملخص من كل هذا أن استخدامات الأرض في المدينة وفي معظم المجتمعات الحضرية خاصة تشغل مساحات كبيرة من أجل إنشاء الشوارع والطرق داخل المدينة من حيث عدد المباني المختلفة بأنماطها مع توفر الخدمات اللازمة للسكان من مياه وكهرباء وغاز وغيرها كما تتعرض مساحات غالبا لبعض التغيرات غما لتعديلها، أو لتوسيعها إما إلى حدائق أو طرق فرعية أو كمحطة لتوقيف السيارات ووسائل النقل المختلفة، وهذه التغيرات هي اعتبار حركة المرور إحدى العوامل الهامة خاصة مع نمو المدن، وتنقسم حركة المرور إلى التصنيفات التالية:

- حركة مرور السلع الثقيلة.
- حركة مرور السلع الخفيفة.
- حركة المرور السريعة.

ويجب أن يوضع في الاعتبار أن كثيرا من المدن تستمد أحيانا خارج حدودها ويبتعد مراكزها وعليه يجب إنشاء الشوارع التي تسمح بالانتقال من الأحياء التي أنشئت حديثا.[2]

إن للمجال الحضري عدة عناصر وفعاليات مختلفة من مؤسسات ومباني وخدمات وتجهيزات لها هدفها الاجتماعي والثقافي والاقتصادي الذي يوفر للسكان مختلف الضروريات التي يحتاجونها.

---

[1] - حسين عبد الحميد رشوان، الممدينة، مرجع سابق ، ص 227.

[2]- Robert B, Mutchell Chester, Ralph the influence of London use patterns in Branvl, Metrille, P 71.

والموضوع استخدام الأرض في المدينة ثقافة خاصة نلمسها من خلال رغبة الفرد في البحث عن التوسع، حيث أصبحت الحاجة ملحة إلى الزيادة في المساحة، لغرض معين، مما نتج عنه ضيق في المساحات الخارجية داخل المدينة وندرة المساحات الشاغرة، والتي لا يمكن التعمير عليها، وأصبحت هذه المساحة محل نقاش وجدال ومجالا للتطور العمراني كنتيجة للتوسع الصناعي الحرفي ومختلف النشاطات التي تحقق الاستقرار والعمل للمواطن خاصة ذوي المستويات الضعيفة والمهاجرين إلى المناطق الحضرية والقريبة من المواقع التجارية والحصول على مساحات للبناء بقربها وهذا إما يصطلح على تسمية استخدامات الأرض في المدينة وينطوي تحت هذا المفهوم عدة جوانب منها:

2- البعد الاجتماعي في استخدام الأرض:

لعنصر استخدام الأرض عدة معاني منها استغلال الأرض، استعمال الأرض ونرمز له في مجال التخطيط العمراني بـ POS وهو وسيلة من الوسائل الأساسية في التخطيط العمراني الحديث يهتم به المهندسون والجغرافيون وعلماء الاجتماع فهو يقوم بوظيفة تعيين المواقع والمساحات بالمدينة، فهناك منطقة السواق التقليدية، ومناطق الإسكان ومناطق الخدمات الإدارية وغيرها،[1] وقد أضيف لها المناطق الصناعية ومناطق النشاطات كعناصر حديثة في مفهوم التخطيط العمراني نتيجة سياسة التنمية العمرانية.

إن تخطيط استغلال الأرض هدفه خلق التوازن داخل المجال الحضري والتوزيع العقلاني للمساحات من المساكن سواء العمودية منها أو الأفقية والمرافق والمشاريع المختلفة الصناعية منها والتجارية، والهدف من كل هذا كله هو تحقيق ما يحتاجه الفرد داخل مجتمعه. ولامتلاك مساحة شاغرة من الأراضي للبناء والتعمير عليها لها شروط خاصة منها:

[1] - خالص الأشعب، المدينة العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد ، العراق، 1982، ص 122.

1.2- طبيعة الأرض:

بمعنى أن تكون هذه الأرض ملائمة للبناء من حيث الموقع والمساحة والهدف أن يحدد التخطيط مختلف العوامل التي تجعل هذا الموقع ملائم للتعمير.

فإذا تعلق الأمر مثلا بمشروع إسكاني فإنه يحدد التركيب الاجتماعي والاقتصادي للمنطقة دون إغفال دور القيم وثقافة من المشروع أو الدين يستهد فهم ذلك المشروع، لأن ذلك هو المعيار الأساسي في نجاح وتطور الأرض بالمدينة.[1]

ويترتب على نجاح المشروع مهما كان بالاهتمام بالجانب العمراني من الناحية المعمارية والتقنية دون إغفال الجانب الاجتماعي الذي يعد العنصر الأساسي والضروري في تحقيق هدف استعمال الأرض. وللجانب الاجتماعي تأثير لما يتضمنه من معايير وقيم وعادات لها تأثيرها وأهميتها على الفرد واستخدام الأرض ضمن هذه الثقافة المركبة تحقق للفرد الضرورية من استعمال الأرض سواء الصناعية أو التجارية أو السكنية، بمعنى أن للقيم دور في بروز بما يسمى بالمراكز الحضرية وسرعة نموها وتطورها من حيث الحجم والكثافة وسواء التسكينية أو السكنية وهذا ما وضحه الكثير من علماء الاجتماع والمختصين في المجال العمراني، ففي المجتمع الجزائري مثلا نجد هناك العديد من المناطق السكنية تسمى بأسماء لشخصيات معينة نتيجة لتأثيرات معينة في تلك المناطق ويكون هذا الاسم انعكاس لثقافة هؤلاء الأشخاص داخل هذه الحواضر من جهة وظاهرة تجسد الالتحام والانتماء العشائري والقبلي لهؤلاء الذين أقاموا هذه المدن الصغيرة من جهة أخرى كتعبير عن التضامن والجيدة والتمسك بسيرة الأجداد وهذا كله يدخل ضمن العلاقات التقليدية للأفراد حيث نجد في هذه المناطق أن استعمال الأرض يكون له محتوى معين من حيث نمط البناء الذي يبرز في الواجهات بتقنيات مزخرفة من جهة وفي الفضاء الخارجي للمبنى والتوزيع السكني الذي يجسد معاني الجيرة والقرابة بصورة واضحة، بمعنى تظهر معايير القيم في الشكل البنائي لهذه المناطق السكنية والاستعمال السكني كمؤشر أساسي في التوسع يعتبر الامتداد العمراني للمدينة ويأخذ أشكال ثلاث منها:

---

[1] - مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة، عدد 16، 2001، ص 64، مقال تحت عنوان: مقاربة سوسيولوجي لاستخدام الأرض في المدينة للأستاذ إسماعيل بن السعدي.

- التوسع العمراني المتمثل في العمارات والذي يأخذ شكل البناء الاجتماعي.
- التوسع الأفقي المتمثل في المباني الموزعة داخل المدينة.
- المساحات الشاغرة بالمدينة.

وللامتداد الأفقي تأثير كبير على معظم المدن من جهة وعلى سياسات التنمية من جهة أخرى، وكذلك على الفضاء الخارجي من حيث الاستغلال للأراضي الزراعية بطريقة لا عقلانية، خاصة وأن موقع تلك المساكن معظمها تتقع على أخصب الأراضي، وكذلك هذا ناتج عن غياب الرقابة المحكمة للمتخصصين في هذا المجال فينشأ بذلك الفوضى في البيع والامتلاك للأراضي بغير حق ويأخذ البناء منحنى عشوائي وفوضوي. ومما يزيد تأثير في هذه الوضعية هو دخول الخواص إلى سوق التجارة بالعقار عن طريق ما يسمى بالتعاونيات العقارية التي تنتشر في أغلب مدننا، والتي لم يستفيد من خدماتها المعوزون والمحتاجين فعلا إلى خدماتها، وإنما تركز نشاطاتها، ومع ذوي الدخول المرتفعة من تجار ذوي النفوذ والذين تمكنوا من إقامة العصور الراقية في مختلف ضواحي المدن.[1] ويحتل الاستعمال السكني بأنواعها المختلفة وأشكاله وأنماطه المتعددة الجزء الأكبر من المساحة في المدينة خاصة على أطرافها، والتي تستغل بطريقة فوضوية وإن تناولنا نسبة الاستعمال السكني في بعض البلدان كأمريكا مثلا نجد ما يقارب 30 % من مساحة المدينة، تحتل الطرف والشوارع حوالي 24 %، الصناعة 7 % الاستخدامات التجارية 3 % من المساحة العامة للمدينة.[2] رغم أن هذا الوضع يمثل حالة خاصة بأمريكا إلا أن الاستعمال السكني يمثل في معظم المدن النسب الأكبر من مساحة المدينة ثم تليها الطرق والشوارع ثم باقي المرافق والخدمات، وقد يكون الوضع متميزا في كثير من المدن بالنسبة لهذا التوزيع، حيث يتجاوز الاستعمال السكني باقي الاستعمالات خاصة في المدن الكبرى ثم تليها الشوارع والطرق الحضرية وبعدها المناطق الصناعية ومناطق النشاطات إذ يمكن اعتبار هذه المناطق ضمن النسيج الحضري على أساس أن جل هذه المناطق في بلادنا توجد ضمن المجال الحضري وأيضا تحسب في مخططات التعمير.[3] قد يكون التوزيع مختلفا في بعض المدن الأخرى.

---

[1] - مجلة العلوم الإنسانية، مرجع سابق، ص 66.
[2] - اسحاق يعقوب القطب، الاتجاهات المعاصرة، مرجع سابق، ص 275.
[3] - مجلة العلوم الإنسانية، مرجع سابق، ص 66.

3- تحديات استخدام الأرض:

إن للتوسع الحضري عوامل جعلته يتطور، أين أصبحت المساحات الشاغرة في المراكز الحضرية مصدر اهتمام لما لاستخدامات الأرض من ميزات وعيوب قدرت بمستوى المنشآت والمشاريع المنجزة عليها والإشكال لا يكمن في الاستخدامات المخططة بقدر ما يبرز في الطريقة الغير منتظمة التي تأخذها تلك الاستخدامات، خاصة ما بني بطرق غير المخططة من مباني ومحلات و ... والتي تشكل عبئ على المجتمع وعلى مؤسسات الدولة كظهور المناطق المتخلفة التي تسببت في الطلب المرتفع والمستمر على السكنات وبالتالي الحاجة إلى الأرض للبناء عليها، كما أن لغياب الرقابة دور في نمو مثل تلك الأحياء دون محاولة لوضع تخطيط أو توجيه معين يحد من توسع مثل هذه الظواهر التي لها انعكاساتها على الفرد والمجتمع معا، وهذا الوضع جعل ثمن الأرض يرتفع بصورة لاعقلانية، وأصبحت المساحات الشاغرة محل للتنافس والجدال وفرصة لارتفاع السعار عند التجار نتيجة الطلب المتزايد على الأرض ويمكن القول أن استخدام الأرض لا يمكن أن يبقى بعيدا عن التوجيه والتحكم وهذا يتطلب التخطيط كضرورة ملحة ومفروضة في إطار القوانين ودراسة مناطق البناء العمراني، وبالرغم من ارتفاع تكاليف البناء والذي يؤدي بالضرورة إلى غلاء أسعار الأرض التي تقام عليها المباني السكنية والغير سكنية، إلا أنه يمكن التغلب على هذا عن طريق الترشيد في استخدام الأرض بالنسبة للقطاع السكني خاصة التوسع العمودي منه،لأن ذلك يساعد على الحد من المضاربة بأسعار الأرض وحماستها وتخلصها من سوق المتاجرة فيها.

لأن الأرض هي العنصر الفعال والوحيد لإقامة المشاريع سواء السكنية منها أو التجارية أو الصناعية أو غيرها من المشاريع، ولهذا يجب وضع مراقبة للتحكم في استعمالات الأرض والحد من التوسع والنمو السريع الذي تشهده جل مدننا اليوم ومنه يجب إخضاع الأرض لمخططات التعمير والتهيئة والاستفادة من استخدامات الأرض بأساليب سياسية منتظمة وبطريقة تخطيطية جيدة بعيدا عن مجال التجارة وتحقيق المصالح.

الفصل الثالث

مستويات التحضر ومشكلاته

الفصل الثالث:

مستويات التحضر و مشكلاته

تمهيد.

1- التحضر في المجتمعات الصناعية.

2- التحضر في المجتمعات النامية.

تمهيد:

تشكل ظاهرة التحضر احد الظواهر الأساسية التي فرضت على المجتمعات بصفة عامة،حيث أصبحت المدينة المحرك لجميع جوانب الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وشهدت المدينة العديد من التغيرات والتطورات عبر مراحل تقدمها كما يعتبر التحضر خاصية التحديث،و مؤشر للنمو و التقدم الاجتماعي،و المجتمعات الإنسانية اليوم تسير نحو وضع أكثر تحضرا،و تعبيرات المجتمع الحضري،الحضرية و التحضر وهي مفاهيم تستعمل للدلالة على الحياة الاجتماعية في المدينة وفي هدا الفصل سنتناول ظاهرة التحضر بها،ثم نتطرق إلى التحضر في المجتمعات النامية ومعرفة مدى تأثير هده الظاهرة على الفرد والمجتمع ،و ما يترتب عن هده الظاهرة من نتائج سلبية كانت أو ايجابية،باعتبار هذه الظاهرة نتائج لفترة التصنيع و كانت بدايتها الأولى في المجتمعات الصناعية،ثم انتقلت إلى المجتمعات النامية بسرعة مدهشة دون استعداد مسبق وفيما بعد نعرض ظاهرة التحضر في الجزائر بمراحلها وخصائصها وانعكاساتها الناجمة عن هده الظاهرة، كظاهرة ضعيفة في المجتمع الجزائري.

ويعرف **"متشال"** التحضر بأنه عملية انتقال من الريف إلى المدينة التحول من الزراعة إلى غيرها من المهن في الحضر و التكيف مع الأنماط السلوكية الجديدة،و نمو أساليب و معايير السلوك المميزة للمناطق الحضرية.[1]

و يشير **احمد أبو زيد** إلى تعقد مفهوم التحضر،/حيث يصعب تحقيقه في الحياة الواقعية خاصة في الدول النامية، وهو لا يكون بمجرد إدخال صناعات حديثة أو الإقامة في المدن مهما بلغ حجمها،لأنه اكبر من الوجود الفيزيقي أو الإقامة في المدن، وإنما التحضر يتطلب الفهم العميق، والميل الكامل لأسلوب الحياة الحضرية.[2]

أما عبد المنعم شوقي يعرف التحضر بأنه العملية التي تتم بها زيادة السكان في المدن عن طريق تغيير في الريف من حياة ريفية إلى حياة حضرية أو عن طريق هجرة القرويين للمدن بما في دال التغيرات التي تحدث للعادات وأنماط معيشة سكان الريف.[3]

---

[1] - جيرال الدبريز، مجتمع المدينة، مرجع سابق، ص ص 31 – 32.
[2] - محمد أحمد غنيم، المدينة دراسة في الأنتربولوجيا الحضرية، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية، 1987، ص 127.
[3] - عبد المنعم شوقي، مجتمع المدينة، مرجع سابق، ص 23.

كذلك التحضر هو العملية التي بمقتضاها تحتشد نسبة متزايدة من سكن احد المجتمعات في المدن، وهي عملية قد ترتبط أو لا ترتبط بعملية قد ترتبط أو لا ترتبط بعملية التصنيع.[1]

فالتحضر إضافة إلى انه أسلوب للمعيشة فهو مرتبط بالبناء الاجتماعي ككل،كونه يؤثر في عميلة النظم الاجتماعية التي لها صلة بالقيم الموجودة من خلال تقاليد و عادات الناس وأفكارهم هدا من جهة، ومن جهة أخر له علاقة بالنظام الاقتصادي الذي يحدد الإمكانيات المادية داخل المجتمع،كما انه مرتبط بالنظام السياسي،فالشكل السياسي يتبلور بوضوح في المجتمع الحضري، حيث تتركز بالمدينة، و تتخذها بؤرة لانطلاقها إلى باقي أجزاء المدينة.[2]

و من خلال ما سبق يتضح أن مفهوم التحضر يشير إلى:

1- الانتقال من الريف إلى المدينة، والابتعاد عن العمل الزراعي والإقبال على الأعمال الأخرى.

2- تحويل المناطق الريفية إلى مناطق حضرية بفعل ارتفاع حجم السكان، أو بفعل النشاطات الصناعية

3- التغيير في أسلوب الحياة من نمط ريفي إلى نمط حضري.

وحتى يتم وضع المفهوم في إطاره العام ينبغي أن نحدد مفهوم الإطار الحضري وعرف الوحدة الحضرية وإن كان من الصعب وضع مفهوم دقيق لها وتفريقها عن الريف،حيث تختلف المعايير المستخدمة من بلد لأخر،كما تتخذ بعض من الحجم معيار المدينة مع اختلاف التقديرات فيما بينها

وتعرف المدينة على أساس التنظيم الإداري ،بينها نجد دول أخرى تعتمد على العديد من المعايير أهمها المعيار الاقتصادي و الحجمي والإداري ويتفق الكثير من الجغرافيين والاجتماعيين والاقتصاديين وحتى المعماريين على أن الوحدة الحضرية هي تجمعات سكانية غير متجانسة، تعيش في محدد نسبيا، وتعتمد على الصناعة أو التجارة أو عليهما معا،كما تمتاز بتخصص الأدوار وتعددها.[3]

---

[1] - موسوعة العلوم الاجتماعية، ترجمة عادل الهواري، مسعد مصلوح، مكتبة الفلاح، الكويت، 1995، ص ص 742 – 743.

[2] - محمد الكردي، التحضر، مرجع سابق، ص ص 9 - 10

[3] - عبد المنعم شوقي، مجتمع المدينة، مرجع سابق، ص 27.

وقد حددت الهيئات الدولية للأمم المتحدة ووكالتها المتخصصة على اعتبار كل تجمع سكاني يزيد عن 20.000 نسمة فهي مدينة،[1] أما بالنسبة للجزائر فقد قامت كتابة الدولة للتخطيط بوضع معايير لتعريف المدينة الجزائرية، وهي كل تجمع سكاني يزيد عدد سكانه عن 5000 نسمة، ويزيد عدد العمال عن 1000 عامل منها 75 يشتغلون في قطاعات غير زراعية، وتتميز بمنجزات صغيرة تتمثل في توفر الوحدة الحضرية على خدمات عمومية (مستشفى، مدرسة، مسرح، سينما) كما يشترط أن لا تزيد المسافة بين المساكن عن 20 مترا.[2]

فالتحضر سمة تميز المجتمعات المعاصرة، وترتكز هده الطاهرة على تزايد نسبة عدد السكان الدين يقصون المدن، واتساع رقعة الأرض التي تشغلها المدن، وامتدادها أفقيا وعموديا.

ولم تقتصر تلك التجمعات البشرية على المجتمعات القليلة التصنيع،والملفت للنظر أن عمليات التحضر السريع انفجار سكاني في المدن، أدى لظهور الكثير من المشكلات الاجتماعية، من أهم هذه المشكلات طهور المجتمعات العشوائية الحضرية،تفشي التخلف في المدن، من حيث تدني مستوى الخدمات فيما وبحكم التغيرات السريعة التي يمر بها العالم. ومع زيادة تعقد حياة المدن ستبرز الكثير من الأزمات والمشكلات التي تعكر صفو المدن، وبالتالي المجتمع ككل، وتصبح مستعصية في غياب التشخيص والعلاج لهده المشكلات الناجمة عن التحضر السريع.[3] ويصف قاموس الخدمة الاجتماعية التحضر بأنه نزعة اجتماعية، حيث يتبنى الناس نمط حياة أو نماذج من السكن، و قيم ثقافية لهؤلاء الذين يعيشون في المدن، أو بالقرب منها،كما يشمل التنمية الفيزيقية للمناطق التي لها سمات ريفية داخل المدن.[4] ويرتبط مفهوم التحضر بمفهوم الحضرية التي يعتبرها **ويرث LUIS Writh** طريقة للحياة، وبأن الحجم والثقافة والتجانس متغيرات مستقلة وخصائص مميزة للمجتمع الحضري، فكلما كبر حجم المجتمع الحضري، اتسع نطاق التنوع الفردي ، وارتفع معدل التمايز الاجتماعي بين الأفراد مما يؤدى بالتالي إلى إضعاف روابط الغيرة التي تنشا نتيجة المعيشة المشتركة، كما أن كبر الحجم،و زيادة عدد السكان والكثافة السكانية العالمية، يحد من إمكانية أن يتعرف كل فرد على الآخرين.

---

(1) - عبد المنعم شوقي، مجتمع المدينة، نفس المرجع ، ص 25.

(2) - بن أشنهو عبد اللطيف، الهجرة الريفية في الجزائر، المؤسسة الوطنية ، المطبعة التجارية، ص 152.

(3) - أحمد شفيث السكري، المدخل في تخطيط الخدمات وتنمية المجتمعات المحلية الحضرية والريفية، مفاهيم وأساليب، أدوات ونماذج تطبيقية، دار المعرفة الجامعية، 2000، ص 250 .

(4)- Robert L, Baker the social work diconary, « the national association of social work, 1987, P 286.

وبالتالي يكون زيادة عدد السكان سببا مباشرا في تطوير نسق من التفاعل يتميز بعلاقات ثانوية نفعية ،مما يؤدي إلى فقدان روح المشاركة ،أما متغير اللاتجانس فهو نتيجة تترتب على متغيري الحجم والكثافة،حيث ينتج اللاتجانس في الحضر كضرورة اقتصادية لتقسيم العمل، والفروق المتوقع وجودها في جماعات كبيرة وكثيفة من السكان والاتجانس بدوره يؤدي إلى سلسلة من المصاحبات الاجتماعية التي تخلق نسقا أكثر تعقيدا للتدرج الطبقي، وزيادة معدلات الشراك الاجتماعي،كما أن تنوع النشاطات والبيئات الاجتماعية و الثقافية داخل المجتمع الحضري من شانه أن يؤدي إلى قدر لا يشبهان به من تفكك الشخصية، و زيادة معدلات الجريمة و المرض العقلي.[1]

أما الحضر فهو كل ما يتعلق بالمدينة، وهو اسم متصل، ووظيفة ماضية من مدن العصور القديمة والمتوسطة إلى المترو بولية الحديثة، التي تشمل على عدة مدن متلاصقة وعملية التحضر ليست شيء محدد فهنالك نماذج عديدة من الاستيطان تقع بين قطبين تقليديين من الريفي والحضري،مثل الضواحي والمدينة السكينة، ومدينة الأكواخ والعشش، والمدينة الصناعية، والمناطق المتحضرة التي تحيط بالمدن التي يصفها بأهل المدينة المبعثرة ،لذلك فإن توضيح مفهوم الحضرية أهميه في الرعاية الاجتماعية حيث يجذب الاهتمام لنماذج مكانية مختلفة في المشاكل الاجتماعية ،وفي تركيز الموارد المخصصة لها، ذلك أن طريقة الحياة الحضرية يترتب عليها الزيادة في حجم وكثافة السكان، بجانب أنها تتسم بالتجاهل القاسي والتنوع الكبير جدا، من الذي يمكن أن نجده في مجتمع عادي،كما أنها في كثير من الأحيان مصدر للعديد من المشاكل الاجتماعية.[2]

[1] - السيد عبد العاطي، الإيكولوجي الاجتماعية، دار المعرفة، الإسكندرية، 1985، ص 50.

[2]- Noel and Rita Timms » Dictionary of social welfare Routhedge et deganpaul, London, 1982, P 203.

1- التحضر في المجتمعات الصناعية:

يمكن تحديد ثلاث مظاهر أساسية لعملية التحضر في المجتمعات الصناعية وهي:

1.1- المظهر الديمغرافي:

من أهم ما يميز المظهر الديمغرافي في النمو الحضري هو النمو السريع للمدن، فمثلا في سنة 1900 كان حوالي 10 % من سكان إنجلترا يقيمون في المدن التي يزيد عدد سكانها عن 100 ألف نسمة، ليرتفع في 1920 إلى حوالي 25 % من سكان إنجلترا الذين يتركزون في مدن يزيد عدد سكانها عن 100 ألف نسمة وأكثر، وتؤكد هذه الشواهد ارتباط التحضر بالحركة الصناعية في إنجلترا.[1] فتحرك الأيدي العاملة ضرورة حيوية للصناعة الجديدة، والانتقال من نظام الورشات والإنتاج المنزلي إلى بناء وتشييد المصانع الكبرى، ويشير **بيار جورج P.GEORGE** إلى أن مختلف مراحل الثورة الصناعية عملت على تكوين تجمعات سكانية قوية، ففي البداية كانت إمكانيات الإنتاج الصناعي والتكنولوجي محدودة، مما سمح بالاعتماد على الأيادي العاملة، حيث انتقل عدد كبيرا من عمال المناطق الريفية للعمل في المناجم وورشات السكك الحديدية ومعامل النسيج، وهكذا يتجلى دور الصناعة في النمو الحضري.[2]

اعتبر بعض المفكرين أمثال **لوفافر أنري H. LEFEBVER** أن التحضر أصبح يبدو كمادة ثانوية للتصنيع، أي أن التصنيع أصبح هو العامل الأساسي في الحراك الاجتماعي، حيث وجد الباحث نفسه أمام عملية ذات بعدين تصنيع وتحضر، فمورد التنمية إنتاج اقتصادي وحياة اجتماعية.[3]

إن النمو الحقيقي للمدن الأوربية لم يتحقق إلا من خلال اتساع حركة التصنيع وقد ارتبط التصنيع بالتحضر ارتباطا قويا خاصة في المرحلة الأولى من التصنيع.

---

[1] - السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري، مرجع سابق، ص 161.

[2] - بيار جورج، السكان والإستيطان، ترجمة جيلالي صياري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1979، ص 68.

[3]- Henri LE FEBVER, le droit a la ville suivie des espaces et politique, Paris Ed anthropos, 1972, P 15.

2.1- المظهر الاقتصادي:

يتضح من خلال تحليل تاريخ النمو الاجتماعي للدول الرأسمالية أن التنمية الاقتصادية مرتبطة ببعدين أساسيين:

- حدوث تغيير في البناء المهني بانتقال جزء كبير من القوى العاملة الريفية إلى القطاع الصناعي ومع تطور التنمية وأصبح أغلب العمال في قطاع الخدمات.
- زيادة التخصصات والوظائف مما شجع على التقسيم الإقليمي للمعمل بين المدينة والريف وحتى بين المدن نفسها، حيث ظهرت مدن متخصصة في الصناعة مثل مدينة **ROUBAIX** التي اختصت في صناعة النسيج، وهناك مدن أخرى اختصت في صناعة متخصصة أخرى.

وقد تحققت العلاقة بين عمليتي التحضر والتصنيع وارتباطهما بالنمو والتنمية، فالنمو الاقتصادي ناتج بدرجة كبيرة عن التنمية في القطاع الصناعي خاصة الوحدات الصناعية الإنتاجية، وأصبح النمو الاقتصادي متوقفا في أغلب الأحيان على قطاع الخدمات.

3.1- المظهر الاجتماعي:

يبرز في دور التحضر الغربي في التغير الاجتماعي، حيث لا يتوقف التحضر مع نهاية المدينة أو أي منطقة حضرية أخرى، بل تمتد إلى ما وراء المدينة أو أي منطقة حضرية أخرى، بل تمتد إلى ما وراء المدينة وأصبح من الصعب التمييز بين الريف والمدينة.[1]

2- التحضر في الدول النامية:

من الأمور الهامة عند دراسة التحضر في البلدان النامية ذات النمو السريع أن الأغلبية من سكان الحضر في هذه البلدان هم من المهاجرين نحو المدينة ويعيشون في مستويات مختلفة عما هو موجود في المجتمعات الغربية، لأن التجربة الغربية تختلف عن التجارب في الدول النامية.

[1] - جير الدبريز، مجتمع المدينة، مرجع سابق، ص ص 31 – 32.

وبدأت ظاهرة التحضر تظهر في المجتمعات النامية في السنوات الأخيرة، وهذه الظاهرة جعلت هذه المجتمعات تعاني من أزمة حضرية ارتبطت بالعديد من الظروف والمشكلات ومن جهة نتيجة افتقار هذه المجتمعات لمقومات التحضر، وأصبحت المجتمعات تسير نحو التحضر بوتيرة سريعة، تتضاعف من خلالها حجم المدن الكبرى، وبالتالي تشهد هذه الأخيرة ظاهرة التوسع العشوائي الغير مخطط، وتؤكد الإحصائيات أن المدن هي التي اتسعت بمعدلات أسرع، بينما كانت المدن الصغيرة خاصة بإفريقيا ذات قوة جذب اقل.

ومن ثم كانت معدلات التحضر فيها أقل سرعة، وغالبا ما تكون العاصمة هي المدينة الكبيرة من حيث الحجم، ويتمثل نتاج هذه الحركة المتسارعة في ذلك التزايد الكبير لمناطق التخلف الاستيطاني التلقائي، والهامشية في المدن، وتتميز هذه المناطق بالفقر والتخلف،[1] وموضوعا لخلق الكثير من المشكلات بمعنى أن التحضر في المجتمعات النامية تحمل في طياتها ظواهر ومشكلات كثيرة لعدم الاستقرار وتزايد السكان في المناطق المتخلفة وظهور المهن الطفيلية، وغيرها من المشكلات الاجتماعية الأخرى فسرعة التحضر بدون تنمية شاملة أو تخطيط سابق في كثير من المجتمعات أدت إلى إختلالات واضحة داخل المجتمع، وبالتالي على الفرد والمجتمع، حيث عمت الفوضى والمشاكل وظهر ما يسمى مصطلح ثقافة الفقر، وانطلاقا من دراسات عديدة أكدت وجود عناصر مشتركة بين الفقراء أينما وجدوا على اعتبار أن الفقر يخلق ثقافة خاصة، وهو ما أعطى المفهوم أهمية كبيرة، حيث اعتبر وسيلة لفهم الكثير من الظواهر الحضرية المنتشرة في المجتمعات النامية، وتشير ثقافة الفقر إلى وحدة متكاملة بين القيم والمعايير وسمات السلوك للأفراد الذين يعيشون في ظروف الفقر،[2] والمقصود بثقافة هو الحرمان الاقتصادي أو التفكك الاجتماعي، مع غياب الإمكانيات المادية التي تعتبر من ضروريات الحياة، وتتضمن ثقافة الفقر جميع الخصائص من سوء التنظيم لهذه الفئة داخل المناطق المتخلفة، وهي بذلك ثقافة متميزة تتجاوز الحدود الإقليمية والقومية، كما أنها تعمل على استمرارها الذاتي، أي أن خصائصها تنتقل من جيل إلى جيل عن طريق عمليات التنشئة الاجتماعية، حيث يشعر هؤلاء الفقراء بالانتماء إلى إطار اجتماعي واقتصادي وثقافي يختلف عن الإطار السائد.[3]

---

[1] ، [2]- هالة منصور، محاضرات في علم الاجتماع، مرجع سابق، ص 68.

[3]- Peter slumsofhope : shanty towns of the third world (Manchester Manchester University, Presse, 1979, P P 55 – 59.

كما لهم مجموعة من المعايير والقيم تساعدهم على العيش والاستقرار والتكيف والتلاؤم مع الظروف المحيطة بهم، ومعظم هذه الخصائص تتوفر في المناطق المتخلفة بالمدينة خاصة في المجتمعات السائرة في طريق النمو، حيث يبرز نمط التحضر السريع بها أكثر وضوحا، فظاهرة التحضر تتميز بعامل التباين الغير متوازي مع سرعة التحضر القائمة، وبالتالي لا يوجد توافق بين المتطلبات الضرورية للتحضر، وبين الإمكانيات الموجودة في تلك المجتمعات وافتقار هذه الأخيرة القدرة على التخطيط الهادف والتنمية الشاملة.

ومن هنا تظهر وتبرز حدة المشكلات في المجتمعات النامية، بدءا بالتدهور البيئي، نمو الأحياء المتخلفة، نقص الخدمات والتجهيزات، مما يسبب الفشل في الروابط السياسية الحضرية على الحياة، وتصبح تلك الأحياء فقيرة من حيث الضروريات والمتطلبات الأساسية وافتقارها للتنظيم يجعلها تنشأ بشكل عشوائي غير مخطط، حيث تصبح تلك المناطق بؤرا للعديد من المشكلات الاجتماعية المعقدة، وهي بهذا الشكل انعكاسا لما تتعرض له هذه المناطق فيزيقيا واجتماعيا وثقافيا واقتصاديا، لأنها لم تظهر بشكل عفوي، بل نمت نتيجة للظروف الفيزيقية التي تواجدت في البيئة الحضرية، لهذا نلاحظ أن شكلها وهيكلها ساعداها على الظهور خارج حدود المدينة، ولهذا وصفت بالتخلف، وهذا الاسم نسبة لأن معظم سكانها يعيشون كالطفلين داخل المجتمع، وليس لهم أن يحققوا لأنفسهم مستوى معيشي معين كغيرهم نتيجة عدم توفر لديهم قاعدة اقتصادية معينة تمكنهم من العمل والكسب منها، ضف إلى ذلك أحوالهم الاجتماعية والثقافية والتعليمية الخاصة بهم كارتفاع نسبة الأمية إلى جانب انتشار الأمراض وتزايد في متوسط عدد أفراد العائلة، بمعنى كلها ظروف تضافرت في تكوين هذه الأزمة المؤثرة في المجتمع بشكل عام، ويرجع ذلك أنه من يواكب عملية التحضر توسعا في الفرض والاقتصاديات الحضرية، وإنما اقتصر الأمر على تزايد المشكلات في كل من المدينة والريف.

1.2- المظهر الديمغرافي:

ارتبط التحضر الصناعي في البلدان النامية بما شهدت من تغيرات جذرية في الهيكل الديمغرافي وهذا راجع إلى عاملين أساسيين هما:

- ارتفاع معدلات المواليد وانخفاض معدلات الوفيات.
- الهجرة الريفية نحو المدن والتي تعتبر إحدى عوامل ارتفاع سكان الحضر.

حيث نجد أن عملية التحضر تسبق النمو السكاني، ويرجع هذا الارتفاع إلى عدة عوامل منها: عوامل جذب إلى المراكز الحضرية بقصد العمل والتعليم والخدمات العليا الأخرى التي تقدمها المدينة، وعوامل طرد التي تدفع بسكان الأرياف نحو المدن بسبب انخفاض الدخل في الريف من الزراعة.[1]

2.2- المظهر الاقتصادي:

يرى **مكجي Mecgee** أن الاستمرارية الكبيرة للهجرة الريفية بنسب أكبر عما كانت عليه الدول الغربية ناتجة عن عوامل الطرد أكثر منه عوامل جذب لإمكانيات الشغل والنشاطات الصناعية في المراكز الحضرية، حيث أن سكان الحضر يزدادون بسرعة أكبر من إمكانيات الشغل في الصناعة، مما يستدعي التنقل المباشر للعمال الريفيين من العمل في الزراعة إلى الخدمات وعلى هذا يمكن اعتبار عملية التحضر كمتغير مستقل عن العامل الاقتصادي وعلى وجه التحديد والدقة فإن ظروف مدن الدول النامية هي نتاج يعكس مستوى التخلف الذي يميز المجتمع بأكمله.[2] وفي دراسة **لبارك P.Park** كشف من خلالها عن وجود ظاهرة تحضر زائدة داخل العديد من المجتمعات المختلفة،و يشير هدا النوع من التحضر إلى قلة مناصب التصنيع،أي أن معدلات التحضر تكبر معدلات التنمية الاقتصادية فزيادة نسبة سكان المدن لا ترجع إلى تزايد الحاجة إلى الوظائف والأعمال نتيجة لظهور المشروعات الصناعية والاقتصادية والاجتماعية الجديدة التي تستدعي وجود المزيد من الأيدي العاملة و إنما يرجع إلى سوء المناطق الريفية التي يسود فيها الفقر الشديد وتزايد السكان بمعدلات عالية، وعجز العمل الزراعي استيعاب الفائض السكاني الآمر

---

[1] - فوزي رضوان العربي، فاروق أحمد مصطفى، دراسات في الأنتربولوجية الميدانية، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية، 1984، ص ص 173 – 174.

[2]- J. G. Megee, tetes de ponts et enclaves intiers monde . Paris, Pvf, N° 45, P P 117 – 120.

الذي يدفعهم دفعا إلى الهجرة نحو المدن لعلهم يجدون فرص أفل[1] ولذا فان المدن في الدول النامية لا تنمو بسبب التصنيع كما يحدث في الدول المتقدمة بل ينمو رغم قلة التصنيع،فالتحضر في الدول النامية كما يقول **مكجي** T **MCGEE** تحضرا زائفا ،لان اليد العاملة في القطاع الصناعي لا تتعدى 11 % أما قطاع الخدمات 35 % و الواقع أن النمو الحضري ضعيف بفرص العمل في القطاع الصناعي ودفع إلى نمو قطاع الخدمات خاصة الأعمال الطفيلية إلى جانب الأعمال الأساسية الضرورية أي أن هناك قطاعان قطاع منظم إنتاجي،و قطاع ثاني غير رسمي يعتمد على الأعمال الحرة كما يصنفه **ماكجي**.

3.2-المظهر الاجتماعي:

يعتبر هدا المظهر كنتيجة حتمية للمظهر الديمغرافي والاقتصادي فادا كانت المدن في المجتمعات الصناعية قد أدت دورا حضاريا للريف، فإننا نجد العكس في مجتمعات الدول النامية حيث يسبب الريف أعباء كثيرة على المدينة خاصة وأنها لا تملك المقومات الاقتصادية التي تضمن لسكانها مستوى معيشي ملائم مما يحول أمام تطور الحياة الحضرية، ذالك أن المهاجرين الريفيين غالبا ما يحملون معهم من مظاهر الحياة الريفية، ومن الطبيعي أن تتأثر المناطق الحضرية بهده المظاهر فالأحياء التي يسكنون فيها لا تختلف عن القرى كما هو ملاحظ في الأحياء الشعبية.[2]

و يمكن القول أن التحضر الذي حدث في الدول النامية يكشف عن عدد من التناقضات لخصبها **بيري و كاسادرا B.Berry-A.kasdra** فيما يلي :

- **v** سكان الحضر في الدول النامية يتميزون بـ :
  - **ü** انخفاض مستوى التغذية.
  - **ü** انخفاض في استهلاك الطاقة.
  - **ü** انخفاض في مستوى التعليم.
- **v** أن الهجرة في الدول النامي أكثر حجما وأكثر سرعة نحو المدن.

---

[1] - نبيل السمالوطي/ علم اجتماع التنمية، دراسات في إجتماعيات العالم الثالث، ط 2، التهيئة العامة للكتاب، الاسكندرية، 1978، ص ص 343 – 344.

[2] - طلعت ابراهيم لطفي، علم الاجتماع الصناعي، جدة، مكتبات عكاظ، 1982، ص ص 140 – 141.

- أن المهاجرين نحو المدن كثيرا ما يشتغلون بالأعمال الهامشية.
- أطراف المدن تظهر وكأنها مستوطنات مؤقتة أو انتقالية وهي سمة تميز معظم مدن الدول النامية.
- وتيرة التصنيع لا تتماشى مع وتيرة التحضر أي أنه تحضرا ديموغرافيا أكثر منه تحضرا اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.[1]

v التحضر في الهنـد:

تميز التحضر في الهند باختلاف الأنماط السكانية في المدن الهندية، الذي يبدأ بظهور الأحياء الهامشية المختلفة، والتي تنتج عنها تقسيمات على المستوى اللغوي والديني والطائفي، والأصل الجغرافي أيضا، وهي ميزة غالبا ما نلاحظها في مدن المجتمعات الحضارية الأخرى وفي ظل هذه الظروف بقي الفرد الهندي محافظا على تقاليد حياته القديمة وهذا كان له الأثر البارز على البناء الوظيفي للمدينة التي أصبحت عاجزة عن مسايرة كل ذلك.

كما أن النمو الحضري في المجتمع الهندي لم يواكبه توسعا في الإنشاءات الصناعية التي من شأنها المساهمة بقدر وافر في حل مشكلة البطالة التي توجد بمعظم المدن كالمجتمع الهندي، وهو ما تترتب عليه أن النسق الاقتصادي لم يتطور بصورة يكون معها قادرا على إحداث تحولات جادة وظاهرة في البنايات الأخرى.[2] وقد ترتب عن النمو الحضري في الهند أزمات اجتماعية أدت إلى التدهور الصحي والتعليمي وفي مجال المواصلات أيضا وكل هذا كان له انعكاساته على التنمية الاجتماعية للعائلات الهندية فزيادة على ما يعانيه المجتمع الهندي من مشكلات، فكانت الجماعات المهاجرة إلى المدن تعيش أزمات وفقر شديد خاصة مع ظهور التوسع داخل المجتمع إلا أن هذه الأوضاع كانت لها دورها الإيجابي حيث زادت من تمسك الأسر التي كانت معظم أفرادها ينتمون إلى قبيلة أو قرية واحدة، حيث عزز من علاقاتهم واستمرار بينهم بالمحافظة على التقاليد وأساليب حياتهم الريفية فيما بينهم.

---

[1] - السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري، مرجع سابق، ص ص 414 – 418.

[2] - عبد الحميد بوقفاص،النماذج الريفية – الحضرية لمجتمعات العالم الثالث في ضوء المتصل الريفي الحضري، مخبر التنمية والتحولات الكبرى في المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، ص 225.

فالنمو الحضري السريع الذي عرفه هذا المجتمع خاصة في فترة ما بعد الخمسينات نظرا للإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية التي مست الملكية الزراعية وهو ما زاد في ارتفاع نسبة الهجرة الريفية الحضرية كل ذلك يفسر لنا كيف أن عمليات التحضر بهذه الصورة لا يمكنها إحداث تغيير في النظم الاجتماعية أو البناء الثقافي، والنسق الاجتماعي هذا كله ينعكس على الحياة الاجتماعية والفكرية، وبالرغم من أن الأفراد والمجتمعات تحول من مهن اجتماعية إلى مهن أخرى غير زراعية، فهذه العوامل المجتمعة تشكل الإنسان في الحضر أو ساكن الحضر في المجتمع الهندي،[1] وهي تبدو متنافرة ومتواصلة في آن واحد، بمعنى متنافرة داخل المدينة، ومتواصلة مع السر الريفية والقبلية والطائفية فهي تمثل نموذج من نماذج الحضارة الهندية.

[1] - عبد الحميد بوقصاص، النماذج الريفية الحضرية، مرجع سابق، ص 226.

الفصل الرابع

مشكلات التخطيط والتنمية الحضرية بالجزائر.

الفصل الرابع

مشكلات التخطيط والتنمية الحضرية في الجزائر

المحور الأول: مراحل مشكلات التحضر بالجزائر

1-عوامل ومراحل التحضر في الجزائر.

2-خصائص التحضر في الجزائر.

3-مشكلات التحضر في الجزائر.

4-تطور العمراني للسكن في الجزائر.

5-وضعية السكن الحضري في الجزائر.

المحور الأول: مراحل ومشكلات التحضر في الجزائر:

تمهيد:

إن التحضر في الجزائر ليس بالظاهرة الجدية بل قديمة قدم حضارة البحر المتوسط، وعرفت الجزائر حياة حضرية متنوعة عبر تاريخها الطويل للشعوب والأجناس التي عاشت فوق أرضها فكانت بوادر لمدن نمت وتطورت، وأخرى اندثرت وتلاشت عبر التاريخ نتيجة الحروب والاضطرابات من جهة والاستقرار والازدهار من جهة أخرى، بدءا بالغزو الروماني الذي ترك آثار عمرانية بارزة، ثم الاجتياح الولداني فالبيزنطي ثم جاءت الفتوحات الإسلامية مرورا بالحكم العثماني الذي هو الآخر ترك مدن قديمة لها عمرانها الخاص ثم الاستعمار الفرنسي.

وجميع هذه التشكيلات السياسية بثقافتها وحضاراتها تركت بصمات واضحة المعالم في التراث العمراني بالجزائر وقد ساهمت من بعيد أو قريب في تشكيل الشبكة الحضرية بالجزائر.

1- عوامل ومراحل التحضر في الجزائر:

من خلال نسب التحضر ومعدلات النمو الحضري التي تراوحت بين الانخفاض والارتفاع انقسمت مراحل التحضر في الجزائر إلى مرحلتين متباينتين هما: المرحة الاستعمارية والمرحلة الوطنية.

1.1- المرحلة الاستعمارية 1830 – 1962:

كان المجتمع الجزائري مع بداية الاستعمار الفرنسي عبارة عن مجتمعا ريفيا قدرت نسبة التحضر فيه 5 % إي أن الجزائر كانت أقل تحضرا من البلدين المجاورين لها، المغرب 7 إلى 8 % وتونس 12 % إلى 13 .[1] ويمكن حصر هذه المرحلة ضمن الفترات الزمنية التالية:

- **الفترة بين 1830 – 1886:** وتعد أخطر مرحلة مر بها السكان في الجزائر والتي يمكن تسميتها بمرحلة اللاحضر، أو مرحلة الركود السكاني، حيث ظل عدد السكان يتجه نحو التدني باستمرار إذ بلغ 2.462.935 نسمة 1876 بعدما قدر في سنة 1830 بنحو 3 ملايين نسمة[2] وقد يعود ذلك إلى:
  - عدم الاستقرار السياسي نظرا للحروب الاستعمارية والثورات الوطنية التي شهدتها الجزائر إبتداءا من 1849 إلى 1881.
  - الأمراض والأوبئة التي اجتاحت البلاد خلال سنوات 1866 --- 1868، والتي أودت بحياة مئات الآلاف من السكان.
  - انخفاض المستوى الصحي في تلك الفترة.
- **الفترة بين 1886 – 1926:** تميزت بنوع من النمو البطيء للسكان دام 40 سنة حيث تراوحت الزيادة الطبيعية بين 0,7 % إلى 1,7 بالمقابل حققت نسبة محسوسة من 13,9 سنة 1986 إلى 20,2 % سنة 1926[3] إي تضاعفت بحوالي 4 مرات عما كانت عليه في سنة 1830، وقد يرجع ذلك للسياسة الاستيطانية التي شرعت في تنفيذها السلطة الاستعمارية خاصة بعدما وقعت قانون **فار** في 1876، ونتج عنه قدوم أعداد كبيرة من الأوربيين الذين أصبحوا يمثلون 40 من سكان الحضر.[4]

---

[1]- Marc Cote « L'Algérie, espace et société, édition, Masson, Paris, 1996, P 84.

[2] - محمد السويداني، مقدمة في دراسة المجتمع، مرجع سابق، ص 97.

[3] - محمد السويداني، نفس المرجع، ص 97.

[4] - أحمد بين ميسي، التحضر والتصنيع في الجزائر، حالة الإقليم الشمالي الشرقي، رسالة دكتوراه دولة، 1999

كما أن استكمال عملية الاستعمار الفرنسي للجزائر وتوسيع نفوذه عبر التراب الوطني أدت به إلى التأكد على توجيه استثماراته إلى المدن الساحلية والسهول القريبة كمتيجة، عنابة،... أين وفرة الشروط الملائمة لتوظيف الأوربيين، مع إهماله الكلي للأوساط الريفية.

كلها عوامل شجعت عن بداية توسع الهوة بين الأقاليم، وتكوين ما يعرف بالفوارق الجهوية بين الريف والمدن، وقد صاحب كل ذلك تحسين الأوضاع في المراكز العمرانية، وصعوبة العيش في الأرياف، لأنها تفتقد لأبسط شروط الحياة، من عمل وعناية صحية... مما جعل الأهالي يتوافدون على المراكز العمرانية بأعداد كبيرة طلبا للعمل، مما أدى إلى ظهور أو شكل للنمو الحضري لسكان الجزائر في سنة 1910.

- **الفترة بين 1926 – 1962:** التي تميزت باستمرار النزوح نحو المدن، تضاعفت وفوده، حيث تحرك بنحو 50.000 وافد في السنة بين 1910 و 1930[1] بسبب الأزمات الاقتصادية التي سادت العالم نتيجة الحبين العالميتين اللتين تأثرت بهما الجزائر كثيرا، وانعكست سلبياتها على الأوضاع الاجتماعية، إذ تناقص الإنتاج الزراعي بفرنسا، وأصبحت تعتمد على الجزائر لتعويض النقص الغذائي، خاصة في مجال الجنوب، الذي أصبح يوجه لفرنسا، مما أدى إلى انتشار الفقر والمجاعات بين سكان الأرياف، الشيء الذي دفع إلى تسريع الهجرة الريفية، والتي أفرزت في نهاية الأمر ظهور أول أكواخ قصديرية على حواف المدن الكبرى (الجزائر، قسنطينة،...) وبعض المدن المتوسطة ، ومما لا شك فيه أن الثورة الجزائرية قد ساهمت بشكل مباشر في ارتفاع عدد السكان في المدن، حيث وصلت نسبة التحضر 25 % سنة 1954، والذي يرجع سببها أيضا إلى استمرار النزوح الريفي نظرا للسياسية الوحشية التي أنتجها الاستعمار الفرنسي ضد سكان الأرياف كالتقبل الجماعي والاعتقالات، ضف إلى ذلك تدمير مئات القرى وآلاف المداشر، وهي الأماكن التي لجأ أصحابها في غالب الأوقات إلى ضواحي المدن، حيث تحرك حوالي 130 ألف وافد سنويا ما بين 1930 - 1954[2] أو إلى المدن الحدودية للبلدين المجاورين (تونس و المغرب) وذلك طلبا للأمن والاستقرار، بالإضافة إلى سياسة تجميع السكان في المحتشدات، وفي سنة 1958 تم الإعلان لمشروع 1.000 قرية ضمن مشروع قسنطينة.

---

[1]- Marc cote, OPCIT, P 86.
[2]- Marc cote, OPCIT, P 85.

وهذا كله بهدف منع سكان الريف الاتصال نسبة التحضر، وتسهيل مهمة مراقبة تحرك السكان من طرف المستعمر، كل هذه العوامل أدت إلى ارتفاع نسبة التحضر، حيث وصل 29,6 سنة 1959.[1] وبصفة عامة يمكن القول أن الدافع الأساسي لعملية التحضر في هذه المرحلة ناجمة عن بناء قاعدة اقتصادية بالمدن الكبرى والساحلية منها كضواحي وهران، عنابة، وهران وقسنطينة، حيث استقبلت التجهيزات الإدارية والعسكرية، واستقطبت الشغال الكبرى اللازمة لممارسة الوظائف العصرية، والتي بادرت في تنفيذها السلطة الفرنسية لفائدة سكان هذه المدن لربطها بالمتربول، أما المدن الداخلية فلم يشملها الاستثمار الاستعماري إلا المناطق التي تتعلق بالاستخراج المنجمي مثل: تبسة، الغزوات،... ويفسر ذلك بأن السلطة الاستعمارية استمرت بتوجيه وبتركيز التجهيزات والمرافق الجديدة في البنية الحضرية الموجودة مما أدى إلى استمرار الهجرة الريفية إلى تلك الأقطاب الحضرية بها، وزاد تضخم هذه المدن واتسعت ونتج عنها انتشار الأكواخ القصديرية بها، كلها عوامل ومؤثرات وقفت كمشكلة حادة تواجه الدولة الجزائرية بعد الاستقلال.

2.2- المرحلة الوطنية: 1962 – 1998:

بعد استقلال الجزائر سنة 1962 أصبح سكان الحضر يمثلون نسبة 30 من مجموع سكان الوطن،[2] كان للأحداث التاريخية والسياسية دور في تقوية الهجرة الريفية نحو المدن قبل الاستقلال، وارتفعت نسبة التحضر نحو 5 % إلى 30% في مدة 132 سنة، ومرحلة ما بعد الاستقلال شهدت هي الأخرى نزوحا ريفيا مكثفا نحو المدن نتيجة السياسة التي تبناها المسيرين للدولة الجزائرية المستقلة نماذج عديدة ومتنوعة من الأنظمة الاشتراكية وتطبيقاها في المجالات الاقتصادية للخروج من ظاهرة التخلف، دون الأخذ بعين الاعتبار قيم وخصائص وتركيب المجتمع الجزائري المسلم، بالإضافة إلى الأوضاع الأمنية التي شهدتها في أواخر الثمانينات والسبعينات، كل ذلك كان له الأثر المباشر والكبير في ارتفاع نسبة التحضر من 30 % عام 1962 إلى 58,30 [3] عام 1998.

---

[1] - محمد السويداني، مقدمة في دراسة المجتمع، مرجع سابق، ص 82.

[2] - بشير التيجاني، التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، ددیوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 21.

[3]- ONS, Données statistique N° 311, P 1

أي خلال 36 سنة فقط. ويمكن تلخيص وتفسير الظاهرة الحضرية خلال المرحلة الوطنية عبر أربعة فترات متميزة ومتباينة المضمون، وتتوافق مع الإحصائيات الوطنية للسكن والسكان في الجزائر.

- **الفترة بين 1962 – 1966:** لقد وجدت الجزائر نفسها بعد الاستقلال أمام أزمة كبيرة ، حيث كانت أجهزة الدولة منهارة على جميع المستويات الإدارية والاقتصادية واستمرار النزوح الريفي بعد الاستقلال ازدادت حدة، زيادة على عودة ما يقارب ملبون لاجئ من المغرب وتونس،[1] وأمام هذه الأوضاع والضغوطات تبنت الدولة الجزائرية في هذه الفترة النموذج اليوغوسلافي المعروف بالتسيير الذاتي للخروج من ظاهرة التخلف، هذه المحاولة أعادت تنظيم القاعدة المادية والتقنية، وإعادة البناء الاجتماعي والاقتصادي.

وجعل مكانه للجزائر في الاقتصاد الدولي، وكانت نتيجة إخفاق هذا النموذج فيما بعد على تدهور القطاع الفلاحي التقليدي، الذي ترك مهجورا في بعض الجهات من القطر الجزائري، لأن تعميم هذا النموذج على باقي المؤسسات الاقتصادية التي تركها الأوربيون من مصانع، ووسائل الإنجاز والخدمات كالفنادق وغيرها،...

استقطب عدد كبير من الفلاحين الخواص بسبب الفوارق في الأجور، ،امتيازات المهن الحضرية الأخرى،... وتسخير هذه المؤسسات لخدمة القطاع الاجتماعي، وتوفير الشغل بالإضافة إلى توفر السكن في المدن خلال السنوات الأولى من الاستقلال بشكل واسع في المباني والعمارات التي تركت شاغرة من طرف الأوربيين، كل ذلك أدى إلى سوء التوازن في الظروف المعيشية بين الأرياف والمدن، الأمر الذي أدى إلى تزايد سكان المدن على حساب سكان الأرياف، كما لعب التقسيم الإداري سنة 1965 دورا مهما في تنشيط عملية التحضر في الجزائر، حيث أدى إلى نمو التجمعات الحضرية وزيادة سكانها وأصبحت المراكز الإدارية الجديدة، بمثابة نقاط جذب للسكان على مستوى مجالها، نظرا للامتيازات المالية والاقتصادية والاجتماعية التي توفرها.

[1] - بشير تيجاني، التحضر، مرجع سابق، ص 21.

كل هذه المؤشرات والعوامل شجعت وساهمت في ارتفاع نسبة التحضر التي قدرت سنة 1966 بنحو 31,4 % موازية لارتفاع معدل النمو الحضري والذي بلغ 10،2 % [1] خلال 1954- 1966، والذي يعد أكبر معدل في تاريخ نمو سكان الجزائر.

- **الفترة بين 1966 – 1977:** خلال هذه المرحلة برزت أول إستراتيجية حقيقية للتعجيل من ديناميكية التنمية في المجتمع الجزائري، والتي تتصل بالتحرر الاقتصادي كما حددها الميثاق لسنة 1976، إن مدى التنمية يجب أن يتناسب في واقع الأمر مع حجم التأخر المتراكم في جميع الميادين لدى الشعوب التي تعرضت للسيطرة الاستعمارية، والتي عانت الاستغلال الأمبريالي، فالتنمية بالنسبة لهذه الشعوب تعبر عن الجهود الواجب بذلها لتدارك تخلفها وتحديد طبيعة التغيرات التي ينبغي القيام بها في كل الميادين للتخلص من حالة التخلف.[2] ولقد شهدت الجزائر نمطا جديدا من التنظيم الاقتصادي الموجه استعملت فيه وسائل التخطيط المركزي، وأهم الخطط الاقتصادية الوطنية التي أثرت في الأوساط الاقتصادية الجزائرية ومناطقها، وفي حركة السكان هي المخطط الثلاثي 1967 – 1969، والمخطط الرباعي الأول 1970 – 1973، والثاني 1974 – 1977 زيادة على نمط التخطيط الإقليمي، ومخطط التحديث العمراني للمدن PMU، وكذا ما يعرف بالبرامج الخاصة، وقد أحدثت هذه المخططات والبرامج الخاصة تغيرات جذرية في الخريطة الصناعية بالجزائر، وذلك بالإضافة إلى سلسلة من الوحدات الصناعية، ومناطق صناعية مهمة 70 منطقة صناعية.[3] كما شيدت عشرات القرى الفلاحية في الأوساط الريفية في إطار الثورة الزراعية، وتوسيع مجال المدن تهيئة مناطق سكنية جديدة **ZHUN**، وتوزيع شبكة الطرق، وإنشاء المركبات الجامعية في مختلف أرجاء الوطن، وكانت النتيجة أن هزت هذه المخططات الاقتصادية السكان هزة قوية، جعلت الكثير منهم خاصة سكان الريف يتوافدون بحوالي 1,7 مليون نسمة على المدن، أي بمعدل 100 ألف وافد سنويا.[4]

---

[1]- ONS, Données statistique N° 311, P 1.

[2] - محمد السويداني، مقدمة في دراسة المجتمع، ص 102.

[3] - بشير التيجاني، التحضر، مرجع سابق، ص 26.

[4]- Hamid BALI, « inflammation et mal développement en Algérie OPU, 1993, P 165.

أين ووفرت فرص العمل في الوحدات الصناعية خلال المخطط الثلاثي والرباعي والأول والثاني على التوالي 28,8 %، 38,7 %، 48,4 % و 54,8 % في سنة 1978.[03]

في حين لم تحض القطاعات الأخرى بنفس الأهمية والاهتمام، فأدت كل هذه الأمور إلى ارتفاع نسبة التحضر حيث وصلت إلى 40 % عام 1977، بالمقابل نلاحظ تراجع في معدل النمو الحضري الوطني مقارنة بما كان عليه في الفترة (1954 – 1966) والذي كان 10,2 % إلى عدة عوامل اقتصادية وسياسية نذكر منها:

- **سياسة التصنيع:** إن سياسة التصنيع التي اتبعها المخططون الجزائريون في المخططات الاقتصادية المركزية في ظل نظرية **دوبرسن**، وبالأخص في المخطط الثلاثي، والمخططين الرباعيين، والتي أعطت فيها الأولوية المطلقة في مجال الاعتمادات المالية للصناعة، وقد ساعد هذا على نمو المراكز الجغرافية ديموغرافيا دون نمو التجهيزات والمرافق الحضرية الضرورية، كما أدت إلى التوسع العمراني للمدن على اختلاف أنماطها.

وقد نالت المدن الكبرى قسطا من الاستثمارات المخصصة للتصنيع خلال فترة 1966 – 1977، حيث أنشئت بجوارها مركبات صناعية في الغرب والوسط والشرق على شكل أقطاب صناعية، أدت إلى وفير مناصب شغل جديدة واستقطاب الآلاف من الأيادي العاملة المهاجرة من الريف بحثا عن العمل.

أما المدن المتوسطة سواء الساحلية منها أو الداخلية، والتي كانت في أغلبها مراكز حضرية لأقاليم ذات طابع زراعي (ميلة، عبن تموشنت...) فقد استفادت هي الأخرى من الاستثمارات الصناعية، الشيء الذي أدى إلى هجرة مركزة لسكان الأرياف بهذه الأقاليم الزراعية نحو المراكز الحضرية المجاورة لتطور الهياكل القاعدية والمرافق الصحية بها بينما المدن الصغرى التي أبحت في هذه الفترة تتميز بمزايا حضارية وإدارية مميزة أدمج العديد منها في الشبكة الحضرية خاصة التي تقع في مواقع انتقالية بيم المدن المتوسطة والمراكز الريفية هذه المدن التي قد نمت أكثر من باقي أنماط المدن الأخرى (الكبرى والمتوسطة).

حيث قدر عددها 149 مدينة في عام 1977، مقارنة بالمدن الكبرى بـ 8 والمدن المتوسطة بـ 54، كما يعتبر معدل نموها الحضري أعلى معدلات النمو الحضري في الجزائر، والمتراوح ما بين 4 – 5 % سنويا، في حين أصبح معدل النمو الحضري السنوي، لكل من المدن الكبرى والمتوسطة على التوالي 2,5 % و 3,5 % سنويا.[1]

- **الثورة الزراعية وتأميم الأراضي الفلاحية:** الشيء المؤكد أن لإشعاع القرى الاشتراكية كان قويا على الأوساط الريفية التي أقيمت بها، كما أنها عملت على تقوية قاعدة الشبكة الحضرية الجديدة في إطار التوزيع المتوازن للسكان عبر التراب الوطني خاصة في الشمال وأدت إلى تخفيف الضغط على المدن من جراء الهجرة الريفية التي شهدتها البلاد بعد الاستقلال.

- **الفترة بين 1977 – 1987 :** استمر فيها معدل النمو الحضري الوطني بنفس الوتيرة تقريبا، عما كان عليه في الفترة السابقة، حيث بلغ 5,52 %، واستمرت الزيادة في نسبة التحضر البالغة 49,6 % كما تضاعف عدد المدن بنحو 4 مرات، عما كان عليه في 1977 (211 تجمع حضري)، وأصبح عددها في 1987 (447 مدينة، ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى الترقية الإدارية لبعض التجمعات الثانوية إثر التقسيم الإداري لسنة 1984، وما أحدثته من تغيرات جذرية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك استكمال البناء الاقتصادي وذلك بالتوجه أكثر نحو السياسة اللامركزية، بالاعتماد على المخططين الخماسيين الأول والثاني بهدف نشر التنمية، وتحقيق التوازن ومحو الفوارق الجهوية.

- **الفترة بين 1987 – 1998:** يمكن إطلاق عليها مرحلة تشبع المدن وكثرة الأزمات (الاقتصادية والاجتماعية والسايسية)، والجدير بالملاحظة في هذه المرحلة أن الجزائر منذ 1991 قد بدأت تعرف تحلا جديد في تركيبها السكاني من مجتمع ريفي تقليدي إلى مجتمع أغلبية سكانه حضر.

[1] - بشير التيجاني، التحضر، مرجع سابق، ص 28.

وقد سجل تراجع في معدل النمو الحضري الذي قدر في 1998 بـ 3,57 % [1] مع استمرار الزيادة في نسبة التحضر التي وصلت إلى 58.30 % لنفس السنة، بمعنى أنه نحو 10/6 ساكن يقطن في المدينة، بعدما كان 10/4 في 1977، و 10/5 في 1987، بينما إجمالي سكان الوطن تزايد بنحو 1,7 مرة بين 1977 – 1998، ونجد أن سكان الحضر يتضاعف عددهم نحو 2,5 مرة خلال نفس الفترة وبمقدار 10.280.152 نسمة، كما أن الشبكة الحضرية خلال هذه الفترة شهدت زيادة في عدد المدن من 447 إلى 579 مدينة في 1998، والتي سببها هو ارتفاع في عدد المدن الصغرى بعدما كان 326 مدينة في 1987، وصل إلى 399 مدينة في 1998.[2]

تميزت هذه الفترة بعدم حدوث أي تحولات كبرى في المدن وهذا يدل على أن سياسة التهيئة الحضرية التي أنتجتها الدولة نتيجة للظروف الاقتصادية في مطلع سنة 1988 وتدهور الظروف الأمنية والسياسية والعدول عن الاستثمار في القطاع الصناعي العمومي ونزع الدعم الحكومي لبناء السكن والقطاعات الأخرى، جعل أزمة تتفاقم، وكشفت عن وضعية خطيرة تمثلت في نمو متسارع للضواحي الهامشية والأحياء العشوائية، والأحياء الغير مندمجة، والأحياء القصديرية بشكل رهيب، ضف إلى ذلك ظهور النشاطات الغير رسمية وبشكل كبير نتيجة لسياسة الخوصصة وبداية غلق المصانع وتسريح العمال، وارتفاع نسبة البطالة، بالإضافة إلى عدم الهياكل والتجهيزات الحضرية من تغطية الاحتياجات السكنية المتزايدة، بسبب النمو الحضري الناتج عن الزيادة الطبيعية لسكان المدن بالدرجة الأولى ومعدل الهجرة بالدرجة الثانية.

[1]- ONS , Collection statistique N° 97, l'armature urbaine de R. G P H, 1998, P 48.
[2]- ONS , Collection statistique N° 311, P 3.

2- خصائص التحضر:

تتمثل خصائص التحضر قي الجزائر في تباين المهن و التي اعتبرت أهم معيار يتميز به السكان الريف، إلى جانب توفر مظاهر الحياة، الحضرية و تتلخص أهم الخصائص في:

1.2- التفاوت الكبير في حجم سكان المجتمعات الحضرية:

تضم حوالي 11 % من مجموع عدد التجمعات الحضرية مدنا صغيرة يتراوح عدد السكان في كل منها ما بين 2000 و 4999 نسمة،و لقد ارتفعت هذه المدن الصغيرة إلى صف التجمع الحضري بفضل مهامها الإدارية إذ أصبحت مراكز للبلديات ودوائر وولايات بفضل التقسيم الإداري الأخير الذي أجري سنة 1985 ثم يأتي النمط الثاني من التجمعات الحضرية الصغرى، والتي يتراوح عدد سكانها ما بين 5.000 و 9.999 نسمة في التجمع الواحد، وهذا النمط من المدن الصغيرة هو الأكثر انتشارا في الجزائر، إذ احتل نسبة 41,5 % من مجموع التجمعات الحضرية في تعداد 1987 بفعل النمو الديموغرافي والهجرة[1] بمعنى أن الشبكة الحضرية في الجزائر يغلب عليها طابع المدن الصغرى والمتوسطة.

2.2- نمو السكان:

مع بداية الاستعمار قدر نسبة مجموع سكان الحضر في الجزائر سنة 1830 حوالي 5 %، حيث كانت الجزائر أقل تحضر ممن مثيليها، المغرب وتونس، وقدرت نسبة التحضر في الجزائر 49,81 % من مجموع السكان، وفي 1990 تعادل عدد سكان الريف والحضر بنسبة 11,5 مليون نسمة، وفي سنة 1991 عرفت الجزائر تحولا جديد من حيث تركيبها السكاني من مجتمع ريفي تقليدي إلى مجتمع أغلب سكانه حضريين، وإن ارتفع معدلات النمو السكاني بالمدن فهذا بسبب المظاهر الحياتية الموجودة، إلى جانب أسلوب وطريقة الحياة فيها كما كانت معدلات التحضر في الجزائر مختلفة من مرحلة لأخرى وهي كالتالي:

[1] - بشير التيجاني، التحضر، مرجع السابق، ص 31.

- كان معدل النمو الحضري قبل سنة 1954 يتراوح ما بين 2 و 2,5 % سنويا.
- ارتفع معدل النمو الحضري خلال حرب التحرير، وبعد الاستقلال، وإلى غاية 1966 إلى حدود 10,5 % سنويا، بسبب عوامل عدة منها: انعدام الأمن في الأرياف وتواجد حضيرة سكنية شاغرة بالمدن بعد مغادرة الفرنسيين الجزائر.
- انخفض معدل النمو الحضري بعد 1966 و 1977، حيث كان يتراوح ما بين 3,8 و5,5 %، وهو معدل مرتفع إذ قرن بمعدل النمو الديموغرافي الوطني السنوي مما يدل على استمرار التوافد على المدن بسبب الاستثمار الصناعي في معظم التجمعات الحضرية.

كما كانت معدلات النمو الحضري متفاوتة من مدينة لأخرى حسب أهمية المدينة فنجد معدل النمو الحضري في المدن الكبرى بمعدل 2,5 % كمدن وهران، الجزائر، عنابة،... والمدن الصغرى بمعدل 5,5 %، وحسب الإحصائيات المعالجة في التعدادات الثلاث 1966، 1977، 1987، وبالتالي فإن العدد المضاف إلى سكان الحضر في الفترة ما بين 1966 و 1987 والمقدرة بحوالي 6,2 مليون وجه جله نحو المدن الصغرى.[1]

3.2- الهجرة الريفية ومدى تأثيرها على التحضر:

للهجرة دور في ارتفاع معدل عدد السكان بالمدن في الجزائر،و إذا تفحصنا معدلات النمو الحضري في الجزائر منذ التعداد الأول الذي اجري قبل الاستقلال،و التي تتراوح نسبته ما بين 2و2.5% سنويا،فإننا نلاحظ أن كل من معدل الزيادة الطبيعية و معدل الهجرة الريفية كانا يتقاسمان تقريبا بالتساوي معدل النمو الحضري العام،إلى غاية 1954، في حين أن معدل الهجرة الريفية نحو المدن قد حقق اكبر معدل له في التاريخ،نمو الحضري بالجزائر حيث بلغ 10,2 % سنويا في الفترة ما بين 1954 و 1966، إلا أن الإحصائيات السكانية في التعدادات 1977 و1987 توضع أن معدل الهجرة الريفية السنوي اتجاه المدن قد انخفض بشكل ملموس بعد 1966 حيث أصبح يساهم بما يقارب الثلث في معدل النمو الحضري الخام السنوي.[2]

---

[1] - بشير التيجان، التحضر، مرجع شابق، ص 35.

[2] - الديوان الوطني للإحصائيات، الشبكة الحضرية في الجزائر 1987، إحصائيات 1988، العدد 4 من مجلة الإحصائيات.

وسبب هذا التراجع الملحوظ هو التحسن في ظروف الحياة الريفية من خلال تعبيد الطرقات، و إيطال شبكات الكهرباء، و غيرها من المرافق والتجهيزات الضرورية، هذا من جهة ومن جهة أخرى أصبحت الحياة في المدينة تشهد مشكلات وأزمات عديدة كأزمة السكن، وعدم استيعاب المدن لمتطلبات السكان الذين يتزايدون باستمرار،كما يجب الإشارة إلى أن الهجرة الريفية باتجاه المدن كانت متفاوتة حسب نمط المدن، فالمدن الصغيرة تستقبل اكبر النسب بـ 67 % من مجموع عدد الوافدين بما يزيد عن 1.660.000 نسمة في المرحلة ما بين 1966 و 1987، وفي حين المدن الوسطى استقبلت 36 %، واستقر منهم في المدن الكبرى حوالي 7 % فقط.

4.2- توزيع السكان الحضر:

تستقطب المدن الساحلية الكبرى أكبر تمركز للسكان كمدن الجزائر، وهران، قسنطينة وعنابة، وتظم حوالي 33,5 % من مجموع السكان، ويعود سبب هذا التمركز نتيجة الاستمارات الصناعية التي شهدتها تلك المدن، خلال مرحلة التخطيط المركزي ما بين 1966 و 1987، كما استفادت أغلب تلك الولايات من البرامج الخاصة في إطار التخطيط الإقليمي، والتي أدت إلى تحسين الظروف بصفة عامة في مجال المرافق العامة والهياكل الأساسية وتوفير فرص العمل في القطاع الصناعي، وقد شهدت المدن الصغرى والمتوسطة والكبرى ونزوحا ريفيا مكثفا بسبب الاستعارات التي منحتها الدولة لهذه المراكز العمرانية في مجال الصناعة وإهمالها للقطاع الزراعي،[1] أما المدن الجنوبية والصحراء فنسبة السكان فيها قليل جدا باستثناء بعض الولايات الصحراوية الجنوبية التي عرفت زيادة معتبرة، وهذا بسبب الهجرة الدولية من البلدان الإفريقية المجاورة كنيجيريا ومالي، إذ تم إحصاء عدد مهم من الأجانب المقيمين بطريقة غير قانونية بالجنوب الجزائري من طرف السلطات الجزائرية سنة 1994، ولا تزال الجهود متواصلة من طرف الدولة الجزائرية، والدول الإفريقية المعنية لإرجاع هؤلاء المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية.[2]

[1] - بشير التيجاني، التحضر، مرجع سابق، ص 38.
[2] - بشير التيجاني، نفس المرجع، ص 40.

5.2- هيمنة المدن الساحلية:

فيما سبق نلاحظ أن المدن الشمالية تشهد أكبر تمركز للسكان وذلك لأسباب تاريخية وسياسية واقتصادية، منها ما يعود إلى الاستعمار الفرنسي، ومنها ما يعود إلى البرامج التنموية التي حضيت بها تلك المدن، ومنها بسبب توفر المناخ المعتدل والأرض الخصبة وغيرها من الظروف الملائمة للحياة وكذلك موقعها الإستراتيجي الهام المطل على البحر المتوسط، وللتخفيف من الهيمنة السكانية بهذه المدن بدأت الاستثمارات في المدن الوسطى والصغيرة الحجم لامتصاص وجذب السكان إليها، وتخفيف الضغط على المدن الساحلية.

6.2- التمركز الصناعي:

إذا اعتمدنا على الترتيب الصناعي للمدن، وذلك بتفحص نسبة الأيادي العاملة في الصناعة إلى مجموع السكان الحضر لكل تجمع حضري، أو ما يعرف بالمعيار الصناعي لمعرفة مدى التركز الصناعي ونسبته في البلاد، فإننا سنتوصل إلى النتائج التالية.[1]

- تحتل الجزائر أكبر تمركز صناعي إذ قرنت بالمدن الأخرى وهذا بسبب النجاح السياسي الذي حققته الجزائر، أما بالنسبة للمدن الجهوية فنجد أن وهران وقسنطينة تقريبا تحتلا نفس المستوى لمدينة الجزائر، لأن هذه الأخيرة عرفت تراجعا ملحوظا إذ ما قرنت بمدينة عنابة التي تأتي في المقدمة صناعيا من خلال توطين لمصنع الحجار المتواجد بها وتأخذ المدن الأخرى مكنتها الصناعية المتوسطة، بمعنى أن التمركز الصناعي والنظام الحضري نجده بارزا بالمدن الساحلية نتيجة استحواذها على الأقطاب الصناعية الكبرى في الوطن من جهة ونتيجة للمخططات الاقتصادية التي حضيت بها.

[1] - بشير التيجاني، التحضر، مرجع سابق، ص 38.

7.2- ظهور ملامح جديدة لمجتمعات حضرية:

ظهرت التجمعات الحضرية في الكثير من البلدان، وسميت بهذا الاسم لكونها عبارة عن عدة أنسجة متلاحمة مع بعضها البعض بسبب توسعها العمراني، وقد شهدت الجزائر هذه الظاهرة من خلال توسعها شرقا وجنوبا، ونتيجة توجد هذه التجمعات الحضرية وتنمية شبكة الطرقات بدأ انتشار العمران في معظم المدن مع توسع مجالها الحضري، وإن هذا النمط الجديد من التجمعات يستلزم تخطيط إقليميا وعمرانيا في منتهى الكفاءة والدقة، وتسيير متطور لتنظيم وضبط التغيرات التي تحدث في النسيج العمراني سواء من حيث وسائل العمرانية والإقليمية أو من حيث الكفاءة التقنية والبشرية على مستوى الإدارات المحلية المشرفة على تسيير المدن.[1]

من خلال عرضنا لخصائص التحضر في الجزائر يتبين ما يلي:

- انه انعكاس للواقع السياسي والتاريخي والاجتماعي للبلاد.
- أن نمو الحضر في الجزائر في تزايد مستمر.
- أن عملية التحضر في الجزائر تميزت بالسرعة، وفاقت قدرات المدن، حيث أصبحت هذه الأخيرة عاجزة عن تلبية احتياجات السكان الوافدين من الأرياف.
- تطور سكان الجزائر في التجمعات الحضرية سبب خلل في التوازن بين الريف والحضر.
- أن تزايد عدد المراكز الحضرية في الجزائر يعكس مدى الطاقات الكامنة في عملية التحضر، وفي خيارات التنمية والتخطيط المحدد من قبل الدولة.[2]
- ارتفاع عدد المدن الصغيرة والمتوسطة لاستقبال النمو الحضري، المتمركز في المدن الكبرى.
- بلغ النمو السريع للمدن الميتروبولية أكثر من 100 ألف/ نسمة.

ومن خلال العوامل والمراحل والخصائص للتحضر في الجزائر نقول أن سياسات التنمية الحضرية لا تزال غير قادرة على معالجة هذا التدفق الهائل، ولم تحقق في المجال العمراني الهدف الذي كان مسطرا له.

---

[1] - بشير التيجاني، التحضر، مرجع سابق، ص 42.

[2] - الباحث الاجتماعي، مجلة دورية يصدر عن قسم علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، جانفي 2004، العدد 05، ص 168.

3- مشكلات التحضر في الجزائر:

أدت عوامل النمو الحضري في الجزائر إلى مشكلات وانعكاسات سلبية على المجال العمراني للمدن من خلال التوسع الواضح للكثير من المدن، ومن بين هذه المشكلات ما يلي:

1.3- أزمة السكن الحضري:

إن كثرة الطلب على السكن الحضري بسبب الزيادة الطبيعية بين سكان المدن من جهة، وبسبب استمرار الهجرة الريفية المقدرة بحوالي 130.000 نسمة سنويا مع نهاية الثمانينات، جعل الدولة وسلطاتها المحلية غير قادرة على تلبية الطلبات المتزايدة للحصول على مأوى في المدن أو القوى المجاورة لها، ففي مدينة وهران مثلا وحدها بلغ عدد الملفات المسجلة لدى ديوان الترقية العقارية والتسيير العقاري لغرض الحصول على السكان الاجتماعي حوالي 30.000 ملف بنفس المدينة، وفي نفس النسبة لا يزيد عن 6.000 سكن، وأن معدل إنجاز السكن العمومي المدعم من طرف الدولة بها لا يزيد عن 800 سكن في السنة الواحدة،[1] وأزمة السكن خلقت تدهورا عمرانيا داخل المدن من أجل إنشاء التجمعات السكنية الجديدة للتخفيف من حدة هذه المشكلات، وهذه التجمعات غالبا ما تكون غير مندمجة مع النسيج العمراني الموجود، ضف إلى ذلك التجهيزات والمرافق التي يجب توفرها للسكان، بسبب عدم المراقبة والمتبعة، كما تشكل بعض المساكن خطورة على ساكنيها يعتبرها غير لائقة للسكن، ورغم المخططات التنموية المتبعة في مجال السكن، فإن إيجاد حل لإشكالية السكن في الجزائر في الآونة الأخيرة أصبح مستحيلا، نتيجة النمو الحضري المتزايد من جهة، والهجرة الريفية نحو المدن من جهة أخرى.

وحسب المعلومات المتوفرة لدى الديوان الوطني للإحصائيات، لأن الرصيد العقاري المقدر بحوالي 4 ملايين سكن لعام 1994 لا يزال بعيدا عن تلبية الاحتياجات المتزايدة والمقدرة في السنة بمليون سكن في الأوساط الحضرية والريفية على مستوى التراب الوطني.[2]

---

[1] - بشير التيجاني، التحضر، مرجع سابق، ص 57.

[2] - الديوان الوطني للإحصائيات، المجموعة

2.3- التدهور على مستوى تجهيز المدن بالمرافق والخدمات:

تعاني المدينة اليوم من اختناق شديد يزداد حدة كل يوم، بسبب النمو الحضري المتزايدة، ومن بين المشكلات الأساسية التي تواجهها المدن الكبرى تتمثل في حركة المرور من حيث تزايد عدد السيارات من جهة وعدم قدرة شبكة الطرقات على استيعاب العدد الضخم من وسائل النقل والمتطلبات الحالية للسكان لهذه الوسائل الحضرية بأنواعها المختلفة، خاصة بالنسبة للعمال الميومين للعمل، وأحيانا تصل حركة المرور إلى ذروتها في أوقات معينة وربما تحتاج هذه الظاهرة إلى تنظيم مستعجل لحل أزمة النقل والطرقات معا عن طريق إنشاء الميترو وخاصة في كبريات المدن، وهذه العملية بحاجة إلى تخطيط مضبط وإعداد محكم بتوفير الهياكل القاعدية الضرورية للنقل بصفة عامة، وشبكة النقل الحضري بصفة خاصة، كما ينبغي اتخاذ إجراءات تدبيرية مسبقة لتفادي أزمة حركة المرور الخانقة في المدن الكبرى، ومن الإجراءات المستعجلة مثلا، إخراج مقرات الإدارة العمومية والمؤسسات الإنتاجية ومحطات النقل الجهوي والوطني خارج مراكز المدن، وضرورة تجهيز المدن الجديدة المنشأة والأحياء السكنية والعمارات المحيطة بجميع الخدمات والمرافق الضرورية، كل هذا سوف يوفر الكثير من الجهد والوقت.[1]

3.3- تناقص المياه في المدن:

من المشكلات الحضرية الأخرى التي يعانيها سكان المدن، النقص في تمويل هؤلاء بالماء، الذي يعد عنصر من عناصر الحياة، وتخالف معدلات كمية المياه المستهلكة يوميا من مدينة إلى أخرى، ومع انتشار البناءات الفوضوية وسرعة كثرتها أصبحت هذه الأخيرة غير مزودة بالمياه الصالحة للشرب بمعنى أنه أصبح من الصعب تعبئة المياه الضرورية لمواجهة النمو الحضري السريع والمتمثل ليس فقط في توسع المدن وزيادة عدد السكان واستهلاكهم الواسع للمياه بقدر ما تستهلكه المناطق والأقطاب الصناعية الواقعة بحواف وأطراف المدن لهذه الثروة خاصة في كل من الجزائر، سكيكدة، عنابة،... وبسبب استغلال المياه في المجال الصناعي وترتب عنه نقصان في تغطية احتياجات السكان من المياه.

[1] - بشير التيجاني، التحضر، مرجع سابق، ص 58.

وقد صاحب الزيادة في كميات المياه المستهلكة في المدن والصناعة تناقص مستمر في كميات المياه المسخرة للري الذي أصبح يعتمد في معظمه على مياه الآبار المحلية بدلا من مياه السدود التي أصبحت تعبأ مياهها لتغطية الاحتياجات المتزايدة في المدن والصناعة ولربما هذه الوضعية تفسر جزئيا التناقص في الإنتاج[1] بالنسبة للمحاصيل الزراعية والفواكه بالوطن، والعجز الذي سجل في تناقص المياه لا يتمثل في الاستهلاك الواسع لهذه الثروة بقدر ما يتمثل في سوء تسييرها وطريقة توزيعها، من خلال تسرب المياه نتيجة لقدم شبكة الأنابيب الناقلة للمياه.

وتقدر احتياجات التجمعات الحضرية في الجزائر مع نهاية عام 2000 بحوالي 2 مليار متر مكعب، وعليه يستلزم مضاعفة الجهود لتعبئة المياه الضرورية لسكان المدن وهذا ليس مستحيلا إذ علمنا أن الطاقات الإجمالية السنوية للموارد المائية في الجزائر (بنا فيها المياه السطحية والجوفية المتجددة) تقدر بحوالي 19,5 مليار $م^3$ في السنوات العادية غير الجافة، ولا يعبأ من هذه الكمية حاليا سوى 25 % فقط.[2]

4.3- اكتساح التوسع العمراني للأراضي الزراعية:

تحتل الجزائر أراضي ومساحات زراعية خصبة هامة، وأغلبها تتركز في الشمال والساحل، كما تعاني هذه الأخيرة من ظاهرتي الانجراف والجفاف، ومع انعدام الكفاءات والإطارات المسئولة والمشرفة عن التسيير، ومع أزمة السكن الحالية، والبحث عن الانجراف لهذه الأزمة، بدأت المدينة تعرف توسعا سريعا لمجالها العمراني على حساب الأراضي الزراعية منذ 1962 إلى 1992 بحوالي 150.000 هكتار لإنجاز المناطق السكنية الجديدة ومختلف استخدامات الأرض سواء كانت منشآت اقتصادية أو مناطق صناعية أو شبكة المواصلات...

ويمكن توضيح خطورة ظاهرة التعدي على الأراضي الزراعية بعدة أمثلة ميدانية، فعدد المناطق الصناعية المنشأة في الجزائر بحواف المدينة، والتي أحصيت سنة 1990 بحوالي 120 منطقة صناعية وأنشئت عبر التراب الوطني، وخصص لهذه المناطق الصناعية في أغلب الحيان مساحات شاسعة من أخصب الأراضي الزراعية.[3]

---

(1) - بشير التيجاني، التحضر، مرجع سابق، ص 59.

(2) - الوكالة الوطنية للموارد المائية في الجزائر، 1994، ص 29.

(3) - بشير التيجاني، توطن المناطق الصناعية، دراسة لبعض النماذج في غرب الجزائر، مجلة المدينة العربية ، منظمة المدن العربية، العدد 37، ص 58.

كما أن بناء التجمعات الحضرية الجديدة في كبريات المدن والمتوسطة منها، وبتغطية جانبا من الطلب المتزايد على السكن يؤدي بلا شك إلى اكتساح مساحات معتبرة من الأراضي الخصبة لإقامة تلك التجمعات، ولا تعير هذه الظاهرة حدود معينة لتوسعها، بل قد زادت انتشارا في السنوات الأخيرة، كما يتوقع أن تتواصل عملية التوسع العمراني في المدن على حساب الأراضي الزراعية المحيطة بها في السنوات المقبلة بسبب حدة مشكلات الإيواء في الأوساط الحضرية، واستجابة الدولة لتلبية طلبات السكن الاجتماعي لذوي الدخل المحدود من المواطنين، وفي حالة إنجاز البرنامج الحكومي المتمثل في 500.000 سكن في الفترة ما بين 1990 و 2000 فإن ذلك سوف يتطلب مساحة لا تقل عن 20.000 هكتار، جلها سوف يقتطع من الأراضي الزراعية،[1] والمشكلة لا تنتهي هنا، وظاهرة التحضر في الجزائر ترتب عنها مشكلات كثيرة ومختلفة، فهي لا تنحصر في توسع العمران على حساب الأراضي الزراعية فحسب، بل أصبحت هذه الأخيرة تشغل لإقامة مشاريع أخرى كالمركبات الثقافية مثلا...

والخطير في الأمر أن هذه الظاهرة أصبحت ظاهرة عادية وتسير بوتيرة سريعة في المجتمعات بصفة عامة، والجزائر خصوصا خاصة في الآونة الأخيرة، حيث لم تحترم القوانين في استغلال الراضي بطريقة عقلانية، وغياب المعايير والمقاييس التي تضع حد لهذه الظاهرة، سوء التخطيط يظهر حاليا من خلال هذه المشكلات التي تستمر في التفاقم، وعدم انتهاج سياسة مضبوطة تتخذ الإجراءات وتمنع هذا الاكتساح المخيف على الراضي الخصبة، كما تتعرض هذه الأخيرة إلى التلوث بأنواعه المختلفة، وإتلافه للكثير من الأراضي من خلال فضلات المصانع والورشات هذا من جهة وظاهرة البناءات الفوضوية التي لم تترك مجال للتحليل لإيجاد حل لها من جهة أخرى لأنها انتشرت بطريقة عشوائية غير منتظمة.

[1] - بشير التيجاني، المرجع السابق، ص 61

ولم يعد بالاستطاعة التحكم فيها لأنها عمت كل التراب الوطني واكتسحت معظم الأراضي الموجودة داخل المدن وخاصة بأطرافها وإن لم تقوم السياسات بتطبيق القوانين اتجاه هذه المخالفات على حدود النسيج الحضري لإشكال التوسع العمراني الغير منظم، فستكون الأراضي المتواجدة ضمن القطاع العام والتابعة لأملاك الدولة مساحات شاغرة لهذه الظاهرة، ويبين هيكل التحضر والتوزيع الحجمي للمدن والمستقرات البشرية تؤكد أهمية هذه العنصر وهي:

- الارتباط الإيجابي بين التحديث والتغيير الاجتماعي من جهة، وحجم المدن من جهة أخرى.
- التوزيع الهرمي المتناسق للمدن يعطي شبكة لانتشار التغيرات الاجتماعية.

وما ينتج عنها من تغيرات فنية وتكنولوجية على المجال من جهة واقتصاد الدولة من جهة أخرى ويرجع ذلك إلى أن المنطقة الأخرى، بل هي تمثل الوجود المادي للمدينة، التي تمثل تضامنا اجتماعيا يتوطن ويتخذ موقعا على الحيز الجغرافي للدولة في إطار شبكة المستقرات البشرية بها.[1]

[1] -محمد كيلاني، اتجاهات ومحددات النمو الحضري، الكويت، 2000، ص 212.

4- التطور العمراني للسكن في الجزائر:

إن نشوء عملية السكن و المناطق السكنية تجري على امتداد مئات السنين، وكل حقبة من التاريخ يقوم فيها الإنسان ببناء وتكييف وإصلاح السكن والمناطق السكنية التي ورثها عن العصر الذي سبقه، مع مراعاة متطلبات المجتمع و الفرد والمجتمع لتلك المرحلة في إقامة العلاقات فيما بينها، و تلبية احتياجاتهم من السكن من عمل وراحة. إن العوامل الطبيعية والتاريخية الاقتصادية والاجتماعية كان لها دورا أساسي في كيفية تكوين المجال الهندسي والعمراني للمدينة وبنظرة إلى العمران في بلدان المغرب العربي، رغم أوجه التشابه في الشروط الجغرافية والطبيعة والمناخية، فان المنهج التطوري التي عرفته كل من تونس والمغرب يختلف من الناحية العمرانية والتطور ألحجمي والتخطيطي عما هو موجود في الجزائر، لأن هذين البلدين لهما خصوصية معينة حيث تطورها، كان عبارة عن اندماج واحتكاك كبير مع مختلف الحضارات منذ الزمان إلى الاستعمار الفرنسي، بينما الجزائر كان الأمر مختلفا، لأن هناك المقاومة الشعبية عبر مجالات الحياة، وفي جميع المراحل التاريخية.[1] كما كان للاستعمار الفرنسي تغيير بارز من حيث التأثير المعماري والعمراني، الإحجام والإشكال، حيث كان لفرنسا إستراتيجية مميزة في مجال العمارة والبناء، وبمجيء الاستعمار الفرنسي سرعان ما بدا يبحث عن الأراضي والسيطرة عليها واهتم أكثر بالقرى والمجمعات للمعمرين، وأيضا السيطرة على الاقتصاد والتجارة من خلال تمركزه بالمدن لمحاولة طمس كل من وجده من أثار وجعل حول التجمعات القديمة مراكز حضري جديدة ما يسمى بالمدنية، أين تعرضت المدن القديمة للتدمير والهدم،[2] و هنا تمكن القطيعة بين الطراز القديم والحديث الذي ميزت بها المدن الجزائرية عن غيرها من مدن المغرب العربي وفضل المستعمر إنشاء مراكزه الجديدة بعيدا عن المراكز التاريخية التي بقيت، مما أدى إلى تدهورها بفعل القضاء على النشطة التقليدية والحرفية وجعل مكانها أنشطة اقتصادية حديثة جاء بها للمراكز الجديدة ورغم القطيعة بين الحضاري القديم والحديث الجديد فان المراكز التاريخية أصبحت في الثلاثينيات تلعب دورا ثانويا حيث تطورت القاعدة الاقتصادية للمدن وتدعمت بكثير من الخدمات والأنشطة الاقتصادية مما أدى إلى توسعها وبشكل كبير من اجل مواجهة الزيادة السكانية الكبيرة من الأوروبيين والأهالي، وهنا زاد التطبيع للنسيج العمراني بالطراز المعماري الأوروبي.

---

[1] - بشير ريبوح،تطور السكان الحضري في الجزائر،مدينة جيجل، رسالة ماجستير جامعة قسنطينة،ص 31.

[2] - محمد لهادي يعروق، عملية التحضير في الشرق الجزائريين رسالة دكتوراء، جامعة الإسكندرية 1988،ص 129.

وظهور المرافق الحضرية بتجهيزات جديدة، واستمر بعد الثلاثينيات نمو المدينة الجزائرية، ولكن هذه المرة اغلبها على شكل أحياء لبيوت قصديرية، والبناء العشوائي نتيجة الأزمة الاقتصادية الحادة التي تعرض لها الريف الجزائري و نزوح أعداد كبيرة من سكان الريف إلى المدن، حيث ظهرت أحياء الصفيح و البناءات العشوائية لأول مرة من قبل في التاريخ. وازدادت كثافة هذا النمط من المساكن كنتيجة لمواجهة المد السكاني الذي صاحب الثورة حيث اجبر العديد من سكان الريف الجزائري إلى النزوح نحو المدن هروبا من العمليات العسكرية التي قامت بها القوات العسكرية الفرنسية ضد الأهالي.[1]واستمرت الزيادة السريعة للسكان بالاتجاه التجمعات السكانية الكبرى بعد الاستقلال إلى يومنا هذا، بحثا عن العمل و الاستقرار خاصة بعد توطن المنشئات الصناعية عبر المدن الكبرى وعرفت مدن الجزائر تطورا سريعا في مجال البناء و العمران خاصة العشريتين الماضيتين وكان للتطور الصناعي اثر مباشر في الشكل ألمجالي للنسيج العمراني، وفي 1967 انطلقت برامج السكن الاجتماعي للقطاع العمومي، إذ أن العمليات الأولية لم تحقق الأهداف المسطرة، والسبب أن السلطة الاستعمارية لم تعطي الأهمية اللازمة للتطور المعماري و الجمالي للمحيط في إطار نظرة حضارية بأبعادها الاجتماعية والثقافية، بقدر ما كان اهتمامها بالعدد والسرعة في الانجاز دون متابعة آو مراقبة، إلى جانب أن اغلب المشاريع العمرانية تقام على أراضي زراعية، و ظهرت المشاريع النموذجية المجالية حيث نجد نفس المشاريع تتكرر و يعاد انجازها في مختلف مناطق الوطن، دون مراعاة أدنى الشروط ، بالإضافة إلى انعدام الهياكل القاعدية والصحية الضرورية للمياه اليومية العادية (كانجاز الطرقات وتصريف المياه...) هذا الضعف في النوعية بسبب الكثافة العالية للسكان وبتزايد ظاهرة البناء الفوضوي في المساحات المجاورة للتجمعات السكنية، و التي أخلت بجمال المدينة إلى حد كبير، و بعد ذلك تبنت الدولة فكرة إعداد المخططات العمرانية لتخطيط وتوجيه التوسع العمراني للمدينة الجزائرية، واستفادة معظم المدن من هذه المخططات العمرانية الرئيسية **PUD** و **PDAU** ضمن مخططات إصلاحية و PAW على مستوى الولاية، في ضوء ما ذكر فان الأنماط السكنية التي تسود مدن الجزائر تتماشى و التطور العمراني الاقتصادي لكل المدنية، إذ في مرحلة من مراحل التطور يظهر نمط معين و نماذج مختلفة على

[1] - مجمد الهادي لعروق،عملية التحضير،مرجع سابق ص 42.

أساس الطراز المعماري و مواد البناء و المستوى الاجتماعي و الاقتصادي للسكان و أهم الأنماط التي تميزت بها مدن الإقليم[2] هي:

1.4- النمط العربي الإسلامي:

ويوجد هذا النمط في المدن التاريخية مثل قسنطينة، عنابة، هذا النمط من السكن هو تقليدي شيد في فترة ما قبل الاستعمار الفرنسي،هذه المساكن تمثل نسيجا عمرانيا كثيفا مرتب حسب منطق معين،مع مراعاة الجانب الأخلاقي والأمني للسكان، مساكن تركيبية جماعية موحدة النمط، تأخذ شكلا متراصا على جانبي الشوارع الضيقة، و التي لا تسمح بمرور الآليات في معظمها، كما هو الحال في مدينة قسنطينة باستثناء بعض الشوارع التي تسمح بمرور الآليات الصغيرة فقط، ويتميز النسيج العمراني بالمدينة القديمة بكثرة البناء، و انعدام المساحات الخضراء، و اغلب المساكن الموجودة حاليا تم بناءها في نهاية القرن 18 و بداية القرن 19 بمعنى (1771 - 1837)[1] وتتكون معظم المباني من طابق إلى اثنين، واحميانا ثلاثة تنظم حول الفناء التي تصل مساحته ما بين 20 إلى 50 متر مربع، ويعتبر هذا الفناء المنظم المركزي للبيت، ومن حيث الغرف نجدها تطل مباشرة على وهي مخصصه للمجلس، وتعتبر هذه الغرفة الأكثر أهمية في المبنى تحضي برعاية خاصة وتنظيم لائق، ما باقي الغرف فهي مخصصة لاستعمالات أخرى لغرف النوم، المطابع، ومن حيث المناخ فان الفناء يضمن وصول أشعة الشمس إلى داخل المبنى، باعتباره مكشوف من الأعلى، و بالتالي الغرف المطلة علية تخص بالشمس مقارنة بالغرف البعيدة عنه ، و التي تكون أكثر برودة من غيرها دون أن تنسى وجود رواق يحيط بالفناء و يضمن المرور إلى الغرف بسهولة دون العبور على الفناء، و يعتبر وسط الدار (الفناء) مكان الحياة الأسرية، ففيه تتم كل الأنشطة اليومية المرتبطة بأعمال النساء كالغسيل مثلا أو مجلس تجتمع فيه الأسر في الأفراح و الأقراح، أما بالنسبة للغرف فهي تأخذ بنفس الإبعاد، و تكون الغرف ذات نوافذ و أبواب صغيرة، مطلة على الفناء، وأخرى على الشوارع، و هذا النمط يعكس حياة السكان الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية، كما يدل على أن هذه المساكن كانت مخصصة لعائلة كبيرة أو لعدة اسر، تنتمي إلى عائلة واحدة، مادة البناء مأخوذة من الطبيعة مباشرة، وأدخلت عليها بعض

[2] - الصادق مزهود،أزمة السكن،مرجع سابق ص26

[1] - محمد لهادي لعروق، عملية التحضير، مرجع سابق ص 52.

التعديلات حيث نجد قسم من المساكن مبني بالطوب الممزوج بالطين المجفف، والقسم الأخر من المساكن مبني بالحجارة، كما يكون سقف هذه المساكن مائل على الجدران و مغطى بالقرميد.

أصبح المبنى يضم اسر عديدة وعائلات مختلفة، و في غالب الأحيان لم يحافظ عن هندسة هذه المباني نتيجة إدخال التجهيزات الحضرية الجديدة كشبكة الغاز و الكهرباء .....، ويرى الكثير من السكان أن هذا النمط من السكن لم يعد يلاءم التهيئة الحالية للمنزل الحضري.

2.4- النمط الأوربي :

ظهر هذا النمط عندما استقر المستعمر الفرنسي بالمدن، أين شيدت المساكن للمستوطنين الجدد و يندرج هذا النمط ضمن نوعين من المسكن:

- **المسكن الأوربي التقليدي:** و يظهر هذا النوع في المدن المهمة حول أنوية المدن التاريخية مثل قسنطينة، عنابة على شكل عمارات سكنية مكونة من طابقين أو ثلاثة طوابق، و أحيانا إلى ستة طوابق، تتميز بكثرة المباني، حيث لم يترك مجالا للمساحات الخضراء، له خطوط هندسية واضح من حيث الشوارع، ومساحتها الواسعة تحتلها التماثيل، ووجهات هذه المباني المنزلية بالزخارف والإشكال البارزة، وقد يشكل هذا النمط أشكال للبناء الحديث حيث يتميز بنظام الغرف و التجهيزات والمرافق الحضرية بمعنى تتوفر فيه كل شروط النظافة والتهوية والتي ظهرت لأول مرة ونجدها في مدينة قسنطينة وعنابة بشكل بارز، مادة بناؤها تكون أساسا من الأجور والاسمنت وأحيانا مقاطع حجرية مصقولة جئ بها من محيط المدن وسقوفها مغطاة بالقرميد الأحمر[1] أما المدن من الدرجة الثانية فان النمط الأوربي التقليدي فيها يكون على شكل فيلات كبيرة تأخذ أشكالا شطرنجية منظمة تحيط بها حدائق، أو مساحات خضراء من اجل إضفاء الجانب الجمالي على البناء كما تتمتع على كل الشروط التي تتوفر عليها العمارات الأوروبية، كما يمتاز هذا النمط بالكثافة السكانية المنخفضة، وبنوعية البناء والهندسة الداخلية الرفيعة، والمظهر الخارجي ذو زوايا قائمة وشوارع واسعة، وهذا النمط نجده في المراكز المدن بل يظهر في الأطراف، وهذا النوع نلاحظه جليا في المدن الكبرى قسنطينة، سكيكدة، عنابة. وهذه المساكن كانت ملكا للطبقة

[1]- Mirache Luiza, une ville dans la ville (Sidi mabrouk, à travers l'habitat, Les activités et la population,thèse de 3ème cycle 1983,p82

الارستقراطية من الفرنسيين. وضمن هذه المساكن الثكنات العسكرية كنوع من الحماية لهذه الطبقة، ولا يتجاوز طوابق هذه البناءات الطابق الواحد أو طابقين.

3.4- نمط المحتشدات:

شيد هذا النمط في الفترة الممتدة من 1945 - 1960 جاءت كحل لازمة السكن، وإشكالية حرب التحرير، والهجرات الجماعية من الأرياف إلى المدن. لهذا ارتبط اسمها بهذه الظروف التاريخية ،ولجأ المستعمر إلى حشد السكان في مثل هذا النمط من السكن بغرض عزلهم و منعهم من تقديم المساعدات للمجاهدين، وهذه المساكن ليست أكثر من ملاجئ نفتقر إلى ابسط الشروط الضرورية للسكن،وقد صممت هذه المحتشدات بعمارات ومساكن ذات مساحات صغيرة، وبيوت فردية، وهذا النمط من السكن يوجد في قسنطينة ، الطارف والذرعان.

4.4- نمط الجماعي :

بدا بعد 1970 ،وكان الهدف منه حل أزمة السكن الحادة التي تعاني منها المدن الجزائرية والمدن الكبرى على الخصوص، يتميز هذا النمط بأنه عبارة عن مجمعات سكنية متوسطة الارتفاع من 5 إلى 10 طوابق، لها شكل هندسي موحد مع اختفاء الحدائق و الأسواق و أماكن التسلية، و متوفرة على جميع الشبكات التقنية لها شوارع واسعة، وبها مواقف السيارات، و معظم أنماطه السكنية متجانسة من حيث التقسيم الداخلي، ومختلفة من حيث الحجم وعدد الغرف F5,F4,F3 و تشكل هذه المباني من مناطق مميزة ذات سمة بارزة للعمران في المدينة الجزائرية الحديثة خاصة من الناحية المورفولوجية، حيث تزداد كثافته وامتداده في المناطق العمرانية الجديدة، تتداخل في بعض الأحيان مع الفيلات، و امتداد هذا النمط غالبا ما يكون على حساب المساحات الزراعية.

5.4- نمط الأحياء الانتقالية:

جاءت كحلول الدولة لمحاولة القضاء على أزمة السكن في المدن الكبرى، وذلك بالاشتراك مع السكان من اجل القضاء عل البيوت القصديرية و ظهر هذا النمط على شكل بناءات جاهزة **Des Chalets** بين سنة 1974-1984 ثم وقف انجازه لأنه جد مكلف، و يستهلك مساحات شاسعة، و مدة صلاحيته لا يتجاوز 20 سنة.

6.4- نمط السكن الفوضوي:

عرفه **Pierre George** هذا الاسم استعمله الباحثون الفرنسيون لتمييز السكن الفوضوي الذي وجد نتيجة تكدس السكان في المدن الكبرى التابعة للبلدان الأقل نموا، هؤلاء السكان ليس لهم مورد رزق جاءوا من الضواحي، و احتلوا مجالا لا يستهان به من المدينة، و غالبا ما يكون هذا المجال عبارة عن مناطق معرضة للفيضانات، أوانها عبارة عن انحدارات. وقد بنيت هذه المباني بمواد تحصلوا عليها مجانا من أماكن القمامة أو الموانى أو أماكن التخزين، و هي عبارة عن صفائح من القصدير أو القش، و تفتقر تماما إلى ابسط الشروط الصحية، كما يعكس صورة حقيقية عن فقر المسكن الريفية التي جاءوا منها.[1] أما **Gerard blanchere** فيتطرق إلى تعريف السكن الفوضوي بقوله:إن الفرنسيين قد عرفوا السكن الفوضوي في شمال إفريقيا، لان معظم المدن الكبرى في الشمال محاطة بأحزمة من السكن الفوضوي، و هذا النوع من الكن وجد نتيجة لغياب الدخل الفرد الكافي، أو أن الاستثمارات قد سخرت لقطاعات أخرى على حساب السكن، وأن ظاهرة السكن الفوضوي قد ولدت مع تركز السلطات في التجمعات الحضرية لهؤلاء الذين ليس لهم دخل أو إمكانية الحصول على سكن، جاءوا في هيئة جماعات بسبب غياب فرص العمل في أريافهم، فلا أراضي يفلحونها، جاءوا إلى المدينة والأمل يحدوهم،لعلهم يجدون عملا،[2] كما يتميز السكن الفوضوي بعدم كفايته من ناحية نوع البناء، مع غياب التسهيلات المقدمة من قبل الإرادة الشعبة لضمان لهم الماء والإضاءة والطرق المعبدة،... و يعتبر هذا النمط من السكن من أسوء الأنماط السكنية التي عرفها الإنسان في هذا القرن خاصة من الناحية الصحية و الاجتماعية. وأول ظهور لهذا النمط كان الفترة ما بين 1930-1961، و نمى بوتيرة سريعة في المدن الكبرى ثم تدرج ظهوره في باقي المدن نتيجة التطور الاقتصادي وتحسن مظاهر الحياة في تلك المدن ويختلف حجم هذا النمط من مدينة إلى لأخرى، كما ينتشر على الإطراف والهوامش لا يتوفر هذا النمط على الشروط الضرورية للحياة خاصة في مجال التجهيزات والمرافق ورغم إدخال الفرد تحسنان على هذا النمط إلا أن أثره السيئ يبدوا بارزا على مورفولوجية المدينة من حيث شكلها الخارجين و جعل السكان هذا النمط كمأوى لهم لحل أزمتهم في ميدان السكن نتيجة الطلب المكثف عليه من جهة، و عجزا لدولة عن توفير السكن الضروري لهؤلاء السكان من جهة أخرى.

---

[1]- Amirache luisa . une ville dans la ville,OP cit,P83.

[2]- Gerard blanche :vers un urbanisme raisonne éditions eyrolles,paris ,1968,P178.

7.4- نمط التخصصات:

وهو نمط الفيلات، وأطلق عليه هذا الاسم لان البلدية هي التي تتولى تقسيم القطع الأرضية و تسلمها للمواطنين ،و هم يقومون بأنفسهم بتشييد مساكنهم على شكل فيلات مستعينين في ذلك بمهندسين و تقنيين معماريين، وظهور النمط يكون بالضواحي، ويمتاز بالاختلاف الكبير في الطراز المعماري، والإفراط الكبير اللمسات الإجمالية والديكور الهندسي، ومادة بناءها من الداخل مواد فخمة كالرخام مثلا، وهذا النمط مكلف جدا لكنه يتجاوب مع طموحات أصحابها ،كما يقتصر على طبقة معينة من السكان، وتظهر في معظم مدن الجزائر ومدن الإقليم، و فخامة المبنى تكون حسب قدرات ساكنيه، وبعد التسعينات أصبح هذا النمط هو السائد خاصة بعد تراجع الدولة عن انجاز السكن الجماعي.

5- وضعية السكن الحضري في الجزائر:

تتميز المدن الساحلية الجزائرية بالنظام الحضري لأسباب تاريخية سياسية واقتصادية، و قد كان للاستعمار الفرنسي دور في وضع إستراتيجية تنموية خاصة بالأقاليم الشمالية بالاعتبار تحتوي على أراضي خصبة ومناخ معتدل، مع توفير الموارد المائية والثروات الطبيعية ضف إلى ذلك سهولة الاتصال بين المدن عن طريق الموانى.

وبعد الاستقلال استمر تمركز لشبكة الحضرية في الأقاليم الشمالية، و تنشيط عجلة التحضر بها، وارتفاع معدلات النمو الحضرية نتيجة عدة عوامل، من بينها معدلات النمو الديمغرافي المرتفعة، و النزوح الريفي نحو المدن في الأقاليم الشمالية بالخصوص، وارتفاع معدلات النمو الطبيعي بين سكان المدن، كل ذلك جعل التجمعات الحضرية غير قادرة على استيعاب سكانها، وتلبية طلباتهم المتزايدة من عمل وخدمات ومأوى يناسبهم لانعدام التوازن بين معدلات نمو سكان الحضر، ومعدلات تطور فرص الشغل والخدمات والتجهيزات، وانجاز السكن الحضري بالخصوص.[1] ولمعرفة إشكالية السكن في الجزائر لابد من التركيز على محاور أساسية أولها الوضع السكني العام في الجزائر، ثم الوسائل المستعملة لتخطيط وإنتاج السكن، ومدى نجاعتها في تغطية احتياجات السكان في مجال السكن. واستمرت أزمة السكن في الجزائر ما بعد الاستقلال إلى غاية 1966، وخلال هذه الفترة كانت وضعية السكن جيدة بسبب توفر السكن الشاغر من خلال مغادرة الأوربيين من الجزائر.

في حين اشتدت أزمة السكن بالمدن بسبب ارتفاع معدلات النمو الحضري التي سببها النزوح الريفي والزيادة الطبيعية بين سكان الحضر، هذين العاملين (الهجرة وارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية) لاشك أنهما ستؤديان إلى نمو سكان المدن خاصة بالأقاليم الشمالية، و منه يتزايد الطلب على السكن الحضري، و عند تفحص الزيادة في الحظيرة السكنية الحضرية منذ 1966، نلاحظ أن معدلات الزيادة السنوية في هذا المجال، كانت غير متناسقة ايجابيا مع معدلات الزيادة السنوية في عدد سكان المدن باستثناء المرحلة ما بين 1966 و 1987 حيث كان يوجد فائض في عدد السكنات مقارنة مع عدد الأسر الحضرية، إذ قدر هذا الفائض بحوالي 74.375 وحدة سكنية.

---

[1]- Tidjani.B.some effects of urbanisation in Algeria, fascicule no.02, hn géographie et aménagement bulletin occasionnel publiée par : Institut de géographie, Université D'oran, PP1-7.

ويمكن تقسيم هذه الوضعية بعدة احتمالات منها السكن الشاغر الموروث عن العهد الاستعماري بعد المغادرة المكثفة للأوروبيين من الجزائر، والمقدر بحوالي 350.000 وحدة سكنية حضرية. زيادة على ارتفاع نسبة انجاز السكن الحضري في إطار البناء العمومي الممول من طرف الدولة في المرحلة ما بين 1970 إلى غاية 1987 حيث وصلت معدلات الزيادة السنوية في انجاز السكن الحضري إلى حدود 8 % سنويا. وفي 1987 بدا العجز واضحا في مجال السكن الحضري، حيث أصبح يقدر نصيب الأسرة الحضرية الواحدة من السكن الحضري بحوالي 89 وحدة سكنية سنة 1998[1] و استمر العجز إلى يومنا هذا، و منه بذلت جميع الجهود بتدعيم من الدولة لانجاز سكنات اجتماعية (عمارات)، لكننا نجد أن السكن الفردي و التقليدي كان له النسبة العالية من السكن، ومعظم انجازات السكن كانت تصنف من حيث الغرف التي تراوحت ما ين 1-3 غرف. ثم بدا التصنيف يشهد تحسنا ملحوظا، حيث ارتفعت نسبة الصنف ما بين 4 و5 غرف، من 11 % من مجموع السكن سنة 1966 إلى 20,9 % سنة 1987، وارتفع الصنف من نوع 6 غرف وأكثر من 2,1 % سنة 1966 إلى 7,9% سنة 1987 وهذا دليل على زيادة الطلب على السكن بسبب ارتفاع معدلات حجم الأسر في حين نجد حجم الأسر في للبلدان المتقدمة دليل على توفر السكن و حاجة الأسر إلى تكوين اسر جديدة، على عكس ما تعانيه البلدان النامية من أزمة حقيقية في مجالها السكني وارتباط الأسر الجديدة بالأسر الأم .

1.5- المؤشرات الأساسية للحظيرة السكنية:

توجد بعض المؤشرات لتحليل الحظيرة السكنية لمعرفة مدى مقدرتها على تغطية الاحتياجات السكنية من السكن، من بين هذه المؤشرات معدلات الإيواء في السكن، أو في الغرفة، و لو أن معدل الإيواء مقارنة مع معدل الإيواء في الغرفة الواحدة باعتبار أن المساكن ليست متساوية في عدد الغرف مما يجعل البيوت الكثيرة الغرف تتساوى مع المساكن القليلة الغرف عند استعمال معدل الإيواء في السكن الواحد. في حين أن استعمال معدل الإيواء في الغرفة الواحدة له دلالة أدق، و لو أن الغرف بدورها ليست متساوية من حيث المساحة و الظروف، وفيما يلي تحليل

[1] - المدينة العربية، مجلة دورية متخصصة، تصدرها منظمة الدول العربية، 2001 ص 60.

مختصر حسب الإحصائيات المتوفرة لكل من معدل الإيواء في السكن الواحد، و معدل الإيواء في الغرفة الواحدة.[2]

- **عدل الإيواء في السكن الواحد:** من خلال الإحصائيات لسنة 1987 كان المعدل الوطني للإيواء للسكن الواحد في حدود 7، لكن هدا المعدل لا يمكن تعميمه على جميع الولايات، حيث نجد اخفض المعدلات تمثلها دول الجنوب الجزائري: كادرار وتامنراست ويتراوح الإيواء بينهما ما بين 5 و 5,99 و بحوالي معدل 6 و 6,99 في ولايات الشمال الجزائري تلمسان، عنابة والطارف ....

وما بين 7 و 7,99 يتركز بشرق و شمال غرب البلاد و يزداد معدل الإيواء في السكن الواحد ارتفاعه ليصل 8 وأكثر في 11 ولاية، اغلبها في الإقليم الشمالي الأوسط بومرداس والبليدة... وولايات الشرق سطيف...

وهذه المعجلات تمكننا من تشخيص أزمة السكن بالجزائر، كما تساعد هذه المعدلات على معالجة هذه المشكلة.

- **معدل الإيواء في الغرفة الواحدة:** أن توزيع معدلات الإيواء في الغرفة الواحدة عبر التراب الوطني، قد صنفت جميع هذه المعدلات في معدلين أساسيين هما 2- 2,99 وهو يسود في 29 ولاية، اغلبها تتركز في الغرب والشمال الشرقي والجنوب الكبير ويتوزع المعدل الأعلى 3 نسمة وأكثر في الغرفة الواحدة عبر بقية الولايات وعددها 19 ولاية، وتتموقع بالخصوص في ولايات الشمال الأوسط باتجاه الشمال الشرقي من الصحراء عبر الهضاب العليا و الوسطى، هذه الوضعية السكنية الصعبة التي يعيشها سكان بعض الولايات، وبالتالي تعطينا صورة مصغرة و شاملة على الإمكانيات السكنية المتوفرة في كل ولاية مع عدد سكانها ولو بشكل نظري عام. كما أنها تحتاج إلى وصف ظروف السكن لإعطاء صورة كاملة لوضعية السكن بالجزائر.[1]

[2] - المدينة العربية، مجلة دورية، مرجع سابق، ص 63.
[1] - المدينة العربية، مجلة دورية، مرجع سابق، ص 64.

- **ظروف السكن:** أن ظروف السكن الموجودة في الجزائر لا تختلف عن الظروف الموجودة في معظم المجتمعات التي تشهد نمو سريعا، ورغم التحسن الملحوظ في ظروف المسكن من خلال التجهيزات الموجودة في البيوت من مطابخ وحمامات و مراحيض وغيرها، إلا أن هناك سكنات أخرى تنتظر دورها من التجهيزات. وحول موضوع الملكية تبين تراجع نسبة المؤجرين إلى حدود 20 % فقط من مجموع الشاغرين للسكن في البلاد سنة 1987،

وبالتالي الزيادة في عدد البيوت ذات الملكية الخاصة، و تراجع ملكية القطاع العام في مجال السكن[1] وزيادة المواليد في المجتمع و طول عمر الشيوخ يغير و يؤثر في التركيب السكاني، و يصبح المجتمع شاب و منتج في آن واحد، فمثلا المجتمع المصري ينتمي إلى المجتمعات السكانية التي معظم سكانها من فئات السن الصغيرة، الأقل من 15 سنة، حيث بلغ التعداد لنسبة السكان تحت 15 سنة في 1960 43 % من إجمالي السكان، وصلت نسبة السكان في الفئة العمرية 15-44 (40,5 %) والمجموعة العمرية 45-64 (13 %) بينما لم يتجاوز أفراد المجموعة العمرية التي تزيد عن سن 65 ، 3,5 % .[2]

[1]- ONS Conditions d'Habitat des Ménages Algériens, in collection statistique no 24,1991,pp 1-39

[2] - حسين عبد الحميد رشوان، السكان من منظور علم الاجتماع: المكتبة الجامعية، الإسكندرية،2001،ص45.

المحور الثاني: سياسات التنمية والتخطيط الحضري.

تمهيد

1- مراحل التخطيط.

1.1- التنمية بدءا من مشروع قسنطينة 1958.

2.1- التنمية في ظل النظام المركزي 1962 – 1989.

- المخطط الثلاثي.
- المخطط الرباعي الأول والثاني.
- المخطط الخماسي الأول والثاني.

3.1- التنمية في ظل النظام اللامركزي 1990 – 2000.

2- الوضع العقاري بالجزائر.

3- تسيير الجماعات المحلية للمجال الحضري.

المحور الثاني: سياسات التنمية الحضرية بالجزائر

تمهيد:

من بين الأهداف الأولية للدولة الجزائرية في مجال المخططات العمرانية هو إحداث التوازن الجهوي، وكذا الاستقلال على الصعيد الاستراتيجي والاقتصادي والثقافي وهذا كله من اجل تطبيق سياسة اللامركزية، والقضاء على التفاوت من كل الشرائح الاجتماعية والاهتمام بمنطقة دون المنطقة الأخرى بهدف القضاء على الاختلالات داخل المجتمع الجزائري الذي سببها التوزيع الغير عادي للنشاطات ومناصب العمل والمداخيل ومن هنا نستنتج أن سياسة التهيئة العمرانية في الجزائر يتعين عليها العمل من اجل توفير نفس الظروف الحياتية لجميع المواطنين لتوفير شروط الازدهار الاجتماعي والثقافي لكل المواطنين بالاستعمال الأمثل للموارد والخيرات والاستخدام العقلاني و المنظم للأراضي، وسنتناول هذه المخططات فيما يلي :

1- مراحل التخطيط:

1.1- التنمية بدءا من مشروع قسنطينة 1958 :

والذي عرفت العمل بالتشريع الفرنسي الذي استمر العمل به بعد الاستقلال، إلا ما كان يمس بالسيادة، و جاء مشروع قسنطينة 1958 الذي تقرر فيه انجاز حوالي 000 320 سكن على المستوى الوطني خلال خمس سنوات[1] ثم تدعمت الحظيرة السكنية الوطنية بعد الاستقلال بالسكنات الشاغرة بعد رحيل المعمرين وذلك بتعيين العقارات السكنية الشاغرة وتقنينها بالأمر رقم 102/66 المتضمن الأملاك العقارية الشاغرة للدولة[2]، حيث بلغت سنة 1962 حوالي 1950 مليون سكن[3] وبذلك ورثت الجزائر الحديثة الاستقلال الحظيرة السكنية الموروثة عن العهد الاستعماري.

---

[1]- R.Hamidou, le logement indéfi, OPU 1989,p 68.

[2] - أمر 102/66/التاريخ 1966/05/06 طبقا، ج،ر،ج،ج،د،ش، عدد،66 ص 52.

[3] - شريف رحماني، الجزائر غدا، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1994،ص 52.

2.1- التنمية في ظل النظام المركزي 1962-1989 :

الجزائر كإحدى الدول السائرة في طريق النمو، انتهجت النظام الاشتراكي الذي كان يعتبر السكن حق لكل فرد كحقه في العمل والعيش، وذلك انطلاقا من ميثاق الجزائر 1964 وقبله برنامج طرابلس 1961 الذي اهتم بالإصلاح الزراعي والتصنيع ثم ميثاق 1976 و 1986، حيث كان الاهتمام وحسب هذه المواثيق إرساء القاعدة الصناعية، إذا نصبت جهود الحكومة لمواجهة مخلفات الاستعمار، وإعادة بناء الاقتصاد الوطني، بانتهاج سياسة التصنيع الفعالة بهدف إيجاد مناصب الشغل، وتوزيع الاستثمارات بشكل يوفر أهم المنتجات الصناعية للاقتصاد الوطني، وإعادة هيكلة الزراعة، وجعلها قادرة على تغطية متطلبات السوق من سلع ومواد غذائية.[1]

1- المخططات العمرانية في الجزائر:

1.2- المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير:

هو أداة من أدوات التخطيط ألمجالي والتسيير الحضري، يحدد التوجيهات الأساسية للتهيئة العمرانية للبلدية أو البلديات المعنية، أخد بعين الاعتبار تصاميم التهيئة ومخططات التنمية، ويضبط الصيغ المرجعية لمخطط الأراضي، ويعتبر هذا المخطط أداة للتخطيط المجلي لبلدية واحدة أو عدة بلديات ويتعين على كل بلدية إعداد هذا المخطط بمبادرة من رئيس المجلس الشعبي البلدي وتحت مسؤوليته، ذلك عن طريق مداولة تبليغ ترسل منها نسخة إلى مقر البلدية، حيث رسم حدود المحيط الذي يتدخل فيه هذا المخطط من طرف الوالي أو الوزير المسؤول، وتكون المصادقة على حسب عدد السكان بقرار من الوالي إذا كان عدد السكان (اقل من 000 200) وبقرار وزاري مشترك، إذا كان عدد السكان اقل من 000 500 وبقرار تنفيذي إذا كان عدد السكان يفوق 000 500 ساكن.[2] وبعد المصادقة عليه يتم تبليغه على الخصوص إلى:

- الوزير المكلف بالتعمير
- المصالح التابعة للولاية المكلفة بالتعمير
- الوزير المكلف بالجماعات المحلية
- الغرف التجارية
- مختلف الأقسام الوزارية المعنية
- الغرف الفلاحية

---

[1] - فريدة بن المجات، مشكلة السكن بولاية قسنطينة و دور قطاع البناء في معالجتها بين 66- 1995، رسالة ماجستر، قسنطينة1995،ص 206.

[2] - قانون رقم 29،90 المؤرخ في 1990/12/01 ، و مراسيمه المؤرخة في 175، 176 ، 177 ،178 بتاريخ 1991/05/28.

- رئيس المجلس الشعبي ألولائي

كما يمكن وضعه تحت تصرف الجمهور وفق لأحكام قانونية[1] كما يعتبر هذا المخطط استبدال أو تقييم للمخطط العمراني الموجه سنة 1990، و يتكون المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير من تقرير تقني و خرائط ورسوم بيانية و إحصائية تتناول ما يلي:

- دراسة تحليلية للوضع السائد في بلدية أو بلديات معينة، مع دراسة تقريرية مستقبلية في المجال التنموي والاقتصادي والديمغرافي، مع تحديد المدة والمراحل لانجاز هذا المخطط.

أما الخرائط والبيانات فتعمل على توضيح ما يلي:

- الاستخدام الشامل للأراضي حاضرا ومستقبلا، مع تحديد مختلف المناطق القطاعية ووظائفها العمرانية مع التركيز على مناطق التوسع العمراني ومناطق التحديث والهيكلة العمرانية.
- تحديد الأوساط والفضاءات الشاغرة والغابات من أجل حمايتها.
- تحديد مواقع المعالم التاريخية والأثرية أو الطبيعية، وأهم المواقع للأنشطة الاقتصادية و التجهيزات العمومية، مع التنظيم الشامل لشبكة النقل والمواصلات وشبكة نقل المياه.[2]

2.2- مخطط شغل الأراضي:

يحدد مخطط شغل الأراضي بالتفصيل وذلك في إطار توجيهات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير حقوق استخدام الأراضي والبناء ويقرر هذا المخطط عن طريق المداولة من المجلس الشعبي البلدي المعني ويجب تبليغها إلى الوالي المختص إقليميا، يعمل على تحديد التراب الذي يشغله ويعمل مخطط شغل استخدام الأرض بتنظيم المجال منن خلال تحديد المناطق العمرانية سواء كانت المنطقة سكنية أو صناعية أو تجارية أو خدمات... ثم يصدر القرار الذي يرسم حدود المحيط الذي يتدخل فيه مخطط شغل الأرض من طرف:

---

[1] - قانون رقم 29،90 المؤرخ في 1990/12/01 ، و مراسيمه المؤرخة في 175، 176 ، 177 ،178 بتاريخ 1991/05/28.

[2] - بشير التجاني، التحضر، مرجع سابق،ص 67.

- الوالي إذا كان التراب المعني تابع لولاية واحدة.

- الوزير المكلف بالتعمير مع الوزير المكلف بالجماعات المحلية، إذا كان التراب المعني تابعا لولايات مختلفة، و يرتكز مخطط شغل الأرض على عدة وثائق من بينها، تناول المخطط بالتحليل و الدراسة مع رسم أبعاده المستمدة من السياسة الوطنية في مجال التهيئة العمرانية الإقليمية بصفة عامة من اجل ضبط المجال، و تحديد الأهداف لاستخدام الأراضي و الوسط وفق فترة زمنية معينة وترفق هذه العملية بالرسم البياني والخرائط لإعطاء المخطط تفصيل واضح لمقاييس محددة يتم من خلاله استخدام الأرضي بطريقة منظمة.

ونظرا للتغييرات التي تحدث في الوسط فان مراجعة و إدخال التعديلات على مخططات شغل الأراضي واردة باستمرار، لهذا السبب تنشا لجنة متخصصة تحت إشراف الولاية وبإشراك المنتخبين المحليين لمعاينة هذا التغيير في مخطط شغل الأراضي، والتأكد من صحته وخدمة للصالح العام قبل أي اعتبار، ثم يرفع تقرير تقني إلى الوصاية المحلي أو الوزارة المعنية لإدخال هذه التغيرات بشكل رسمي أو رفضها، وكل تغيير في مخطط شغل الأراضي يجب تأكيده بواسطة قرار وزاري أو ولائي أو مرسوم تنفيذي عند تغطيته لمنطقة إستراتيجية معينة[1] ويحدد هذا المخطط بصفة مفصلة القطاعات أو المناطق المعينة الشكل الحضري، والتنظيم وحقوق البناء واستعمال الأراضي حيث يعمل على:

- يعين الكمية الدنيا و القصوى من البناء المسموح به المعبر عنها بالمتر المربع من الأرضية المبنية خارج البناء أو المتر المكعب من الأحجام وأنماط البنايات المسموح بها واستعمالاتها.
- يضبط القواعد المتعلقة بالمظهر الخارجي للبنايات.
- يحدد المساحة العمومية و المساحات الخضراء، والمواقع المخصصة للمنشئات العمومية ذات المصلحة العامة، وكذلك تخطيطات ومميزات طرق المرور.
- يحدد الأحياء والشوارع والمواقع والمناطق التي من الواجب حمايتها أو تجديدها، أو إصلاحها.
- يعين مواقع الأراضي الفلاحية الواجب وقايتها وحمايتها.

[1] -الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، القانون رقم 29/90 الصادر في 1990/12/01 ، المتعلق بمخطط شغل الأراضي.

3.2- مخطط العمران الموجه:

استمر العمل بهذا المخطط العمراني إلى غاية 1990 وكان هذا المخطط موجه للمدن الكبرى والمتوسطة، حيث يرسم حدودها مع الأخذ بعين الاعتبار توسع النسيج العمراني مستقبلا على المدى المتوسط، و يحدد استخدام الأرض مستقبلا حسب الاحتياجات الضرورية للتجمع السكاني من سكن ومرافق وهياكل أساسية ومساحات خضراء وتجهيزات ومنشئات اقتصادية أو اجتماعية أو...، وهذه الوسيلة التقنية في مجال العمران، بالإضافة إلى كونها مخطط عمران يرسم معالم التهيئة العمرانية داخل المدينة، فانه كان عبارة عن أداة قانونية تنظم استخدام المال داخل النسيج العمراني، إذ يصبح بمثابة قانون عمراني بمجرد المصادقة عليه من طرف الوزارة الوصية.[1]

4.2- مخطط العمران المؤقت:

هذا المخطط انتهت صلاحيته سنة 1990، وهو يشبه مخطط العمران الموجه من حيث أبعاد التهيئة العمرانية وأهدافها، وهذا المخطط خاص بالمراكز الحضرية الصغيرة، أو الشبه حضرية والفرق بين المخطط العمراني الموجه، ومخطط العمران المؤقت يتمثل في قصر المدة الزمنية المخصصة لمخطط العمران المؤقت، كما انه لا يحتاج إلى مصادقة وزارية، كما هو الحال بالنسبة للمخطط العمراني الموجه، فمصادقة الوصاية على المستوى المحلي (الولاية) كافية لهذا النوع من المخططات العمرانية المؤقتة.[2]

5.2- مخطط التحديث العمراني:

هو في الحقيقة ملحق باعتماد مالي يخصص للمدن الكبيرة والمتوسطة لغرض ترقية وصيانة مكتسباتها العمرانية والعمومية الكرف والأرصفة والمساحات الخضراء والمنتزهات والحدائق العمومية....

---

[1] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، القانون رقم 03/87 الصادر في 1987/01/07 و المتعلق بالتهيئة العمرانية

[2] - بشير التجاني، التحضر،مرجع سابق ص 66.

ولو أن الاعتمادات الأولية المخصصة لمخططات التحديث العمراني اقل أهمية من باقي المخططات الاقتصادية المحلية الأخرى كالمخططات البلدية للتنمية، إلا أن الأهداف العمرانية التي وضعت من اجلها هذه المخططات مهمة في مجال صيانة التراث المعماري الذي أصبح معرضا للتدهور من جراء القدم في الأحياء العتيقة، ومراكز المدن، زيادة على بعض الأحياء القديمة في المدن الكبرى، التي بحاجة إلى صيانة وتعديل، وهذا بالطبع يحتاج إلى اعتمادات مالية معتبرة من اجل تنفيذ مخطط التهيئة العمرانية لكل حي والمتمثل في الهدم الجزئي لبعض جهاتهما وتحديثها، زيادة على ظاهرة الاكتظاظ السكاني، وقلة المرافق التجهيزات التي تعاني منها مثل هذه الأحياء.[1]

وإلى غاية انطلاق مخططات التنمية بدءا من المخطط الثلاثي 1967 - 1969 والرباعيين (1970-1973) و (1974 - 1977) ثم بعدها الخماسيين (1980-1984) و (1985-1989)، ظلت الدولة الجزائرية تغفل قطاع السكن ولا تعطيه الأهمية الكبرى ضمن التنمية الوطنية لاكتفائها بالحظيرة السكنية الموروثة من جهة، ولانتشار البناء الذاتي من جهة ثانية، ثم انشغالها بسياسة التصنيع والإصلاح الزراعي للنهوض بالاقتصاد الوطني من جهة أخرى .

v المخطط الثلاثي (1967-1969):

كان محتواه تجسيد القاعدة الصناعية لم يسجل به تحقيق سوى 6500 سكن سنويا على المستوى الوطني[2] أي ما مجموعه حوالي 500 19 سكن خلال ثلاث سنوات و استمر على نفس الوتيرة حتى صدور الميثاق الوطني لسنة 1976، الذي جاء فيه كتوصية و إستراتيجية وطنية بانجاز 000 100 سكن/سنة على المستوى الوطني، و التي لم يتحقق منها سنويا سوى 000 25 مسكن/سنة.[3]

---

[1] - بشير التجاني، التحضر،مرجع سابق ص 66.

[2]- Brahimi : l'économie algérienne O.P.V, 1991, P 291.

[3] - بشير التجاني، التحضر،نفس المرجع ص 57 .

v المخططين الرباعيين الأول و الثاني (1970-1973) و (1974-1977):

كان هدفهما انجاز القاعدة الصناعية والتصنيع بصفة عامة، والإصلاح الزراعي مع انجاز القرى الاشتراكية بالأرياف الجزائرية بصفة عامة، هذه الأخيرة التي كانت سياسة للحد من النزوح الريفي، والنهوض بالريف ترمي إلى انجاز 1000 قرية اشتراكية، إلا انه ولظروف معنية لم يتحقق منها إلا القليل جدا في حين لم تتدعم الحظيرة السكنية الوطنية في هذين المخططين سوى حوالي 398 41 مسكن[1] بوتيرة سنوية وصلت إلى حوالي 5175 مسكن/سنة .

ومن هذا نستنتج أن المخططات الثلاثة من سنة 1967 إلى سنة 1977 لم يكن الاهتمام إلا على الصناعة والتصنيع بالدرجة الأولى، والإصلاح الزراعي بالدرجة الثانية وكقطاعين أساسيين لم يحدا من عملية النزوح الريفي، ولا من البناء الفوضوي اللذين بقيا مستمرين، ولم يحققا أهداف التنمية المسطرة، والتي من أهمها: تحقيق التوازن الجهوي، وفك العزلة على الأماكن النائية من التراب الوطني، ولم يتحقق من السكنات بالقطاع السكني بنوعيه (الحضري و الريفي) خلال 11 سنة سوى ما مجموعه حوالي 898 60 مسكن بنسبة 32,02 % خلال المخطط الثلاثي (1967-1969) أو ما يمثل حوالي 500 19 مسكن، بوتيرة سنوية تقدر بـ 6500 مسكن على المستوى الوطني وبنسبة 67,98 % خلال المخططين الرباعيين الأول و الثاني (1970-1973) و(1974-1977) ما يمثل حوالي 398 41 مسكن بوتيرة سنوية تقدر بـ 5175 مسكن، مع تسجيل نقص سنوي قدر بـ 1325 مسكن سنويا، مقارنة بما كان يتحقق خلال المخطط الثلاثي (1967-1969).

v المخططين الخماسيين الأول و الثاني (1980-1984) و (1985-1989):

ببروز أزمة السكن واستمراريتها، وبزيادة حدة الطلب على السكن مقابل العرض المحدود بذلت الحكومة الجزائرية جهودا معتبرة بغرض زيادة العرض مقابل الطلب المتزايد بداية من العملية التقييمية للمخططين السابقين الرباعي الأول و الثاني (1970-1973) و (1974-1977) خاصة ما تحقق خلالهما من انجازات في القطاع السكني.

[1]- Brahimi : L'économie algérienne O.P.V, 1991, p 291.

وما لم يتحقق ذلك سنتي 1979/1978، لأجل ذلك بادرت إلى تسجيل المخططين الخماسيين الأول و الثاني (1980-1984) و (1985-1989)، حيث جاء لتدارك العجز المسجل بالقطاع السكني، ومع بداية مرحلة المخططات الخماسية شرع في تطبيق مبدأ اللامركزية في التسيير الإداري للجماعات المحلية وللمجال الحضري إلى جانب اللاتركيز ودعم التشريع المعمول به لتماشى ومبدأ اللامركزية في التسيير منها قوانين: حماية البيئة، الأملاك الوطنية، وقواعد شغل الأراضي قصد المحافظة عليها، وقانون رخص البناء، منها على الأخص قانون تسوية أوضاع الذين يشغلون أراضي عمومية أو خصوصية كانت محل عقود، أو مباني غير مطابقة للقواعد المعمول بها.[1]

وخلال المخطط الخماسي الأول سجلت برامج سكنية عمومية وخاصة قدرت بها مجموعة حوالي 934 433 مسكن، تحقق منها حوالي 959 152 مسكن، وهو ما لم يتحقق بالمخططات الثلاثة السابقة و طيلة 13 سنة كاملة، وعلى المستوى الوطني من سنة 1967 إلى سنة 1979، فالقطاع العام ساهم بنسبة 71,19 % في البرنامج السكني، تمثل 934 308 سكن، بنسبة 58,44 % منها حضرية، وحوالي 41,56 % ريفية، وساهم القطاع الخاص بحوالي 28,81 % ، ما يمثل 000 125 سكن بنوعه الحضري و الريفي.

لكن ورغم التطور الملحوظ في البرامج السكنية المسجلة في القطاع السكني وبين القطاعين العام والخاص إلا انه لم يتحقق منها سوى نسبة 35,25 % خلال 5 سنوات بمعدل سنوي حوالي 918 305 مسكن/سنة وهو معدل لم يسبق أن تحقق سابقا، هذا التطور المسجل في الميدان السكني لم يكن في منئي من بعض النقائص المتعلقة خاصة بتسيير الورشات التمويل بمواد البناء، نقص اليد العاملة خاصة الكفاءة منها حيث تم اللجوء إلى بعض المؤسسات الأجنبية مما أدى إلى ارتفاع تكاليف الانجاز، وهذه النقائص مجتمعة لها انعكاساتها وأثارها السلبية على انجاز السكن من جهة، وعلى توسع انتشار المباني الفوضوية والبيوت القصديرية، نتيجة الطلب المتزايد على السكن، ولقلة العرض في السكنات المنجزة من جهة أخرى.

[1] - مرسوم رقم 212/85 لتاريخ 1985/08/13 طبقا ج.ر.ج.د.ش.عدد 34.

الشيء الذي لا يكمن على الفترات السابقة لهذا المخطط، بل وحتى على الفترات اللاحقة له، أي خلال المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) وما بعده في إطار انجاز السكن، وانتشار المباني المخالفة، مما أدى إلى تعمق الأزمة السكنية وزيادة حدتها سواء مع تسجيل المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) المصادف لبداية إعلان الأزمة الاقتصادية سنة 1986، ثم بعده المخططان الخماسيان، الثالث والرابع اللذان سجلا مع المرحلة الانتقالية، نتيجة لعدم الاستقرار السياسي والأمني طيلة عشرية التسعينات.

إن ما ميز فترة المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) هو صدور الأمر 01/85 لتاريخ 1985/08/13 المحدد لقواعد شغل الأراضي قصد المحافظة عليها، وتسوية الأراضي العمومية كانت أو خاصة محل عقود أو مباني غير مطابقة للقواعد العامة، وقانون 07/86 الذي مكن الأشخاص من مشاركة الدولة في انجاز البرامج السكنية، ثم قانون 03/87 المتعلق بالتهيئة العمرانية[1] وذلك نتيجة استهلاك الأراضي الزراعية ذات المردود الجيد، وللفوارق الجهوية مع النزوح الريفي المستمر كل ذلك بهدف إعادة التوازن الجهوي، وتنظيم التجمعات الحضرية الكبرى، و تنمية الريف تنمية كاملة مع الحد استنزاف الأراضي الزراعية الخصبة، والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية متمثلة، و على التوالي: في المخطط الوطني للتهيئة العمرانية S.N.A.T، المخطط الجهوي للتهيئة العمرانية S.R.A.T، المخطط ألولائي للتهيئة العمرانية P.A.W، المخطط البلدي للتهيئة العمرانية P.A.C، وبالرغم من كل ذلك فانه لم يسجل ظل المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) انجاز سكنات معتبرة، ولا حتى الحد من النزوح الريفي الذي ظل في استمرار مضطرد مع تفاقم ظاهرة البناءات الفوضوية، وحتى بعد فترة المخطط الخماسي الثاني، بل زادت حدة في مرحلة التسعينات.

[1] – قانون رقم 03/87 لتاريخ 1987/01/27 متعلق بالتهيئة العمرانية طبقا ، ج.ر.ج.ج.د.ش.

3- التنمية في ظل النظام اللامركزي 1990-2000 :

تدعيم التشريع العمراني وإنهاء احتكار الدولة كالعقار مع إقرار الملكية الفردية، ومتدخلين جدد في القطاع السكني مع ركود في الانجاز بالتوجه الجديد للدولة الجزائرية، وإحداث القطيعة مع النظام الاقتصادي السابق في ظل دستور 1989، وإقرار الدولة للنظام الليبرالي (النظام الاقتصادي الحر) أو اقتصاد السوق، حيث أعيد النظر في التشريعات والقوانين المنظمة لعملية التعمير، لتسير التوجيه الاقتصادي والسياسي الجديدين، حيث تصادف هذا التوجه الحديد للدولة بأوضاع غير مشجعة للانطلاقة الجيدة، وتدهورت الأوضاع الأمنية خصوصا بالأرياف الجزائرية، نتيجة للاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي بالبلاد وهو ما ساعد على تضخم البناءات الفوضوية لاستقطابها النازحين الجدد بحثا عن الأمن والاستقرار بالمدن الكبرى مع سجل ما سجل من نمو طبيعي للسكان بهذه الإحياء وبالمدن بصفة عامة، ومن ذلك أدخلت تعديلات في بعض القوانين، وألغيت بعضها لتساير التوجه السياسي والاقتصادي على الأقل في بداياته الأولى، فعلى سبيل الذكر لا الحصر من هذه القوانين المعدلة والمتممة، قانوني البلدية والولاية[1]، وقانون التهيئة والتعمير،[2] كقوانين منحت الدور الأساسي والمحوري للجماعات المحلية، لتطبيق مبدأ اللامركزية في التسيير وإدارة المجال الحضري، وتأكيد دورها في إدارة وتسيير الشؤون المحلية، إضافة إلى دور الوسائل والأدوات المتمثلة في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير P.D.A ومخطط شغل الأراضي R.O.S ومسؤوليه رئيس المجلس الشعبي البلدي لإعداد المخطط البلدي للتنمية P.C.D يكون منسجم مع المخطط الولاية للتنمية P.W.D وأهداف مخططات التهيئة العمرانية، وكذا السهر على تنفيذه وهذه الأدوات كأدوات عملية في إدارة وتسيير وترشيد المجال الحضري للمدن الجزائرية، إضافة إلى قانوني الأملاك الوطنية 30/90 والتوجيه العقاري.[3]

---

(1) - قانون البلدية و الولاية رقمي 08/90 و 09/90 ، مؤرخة في 1990/09/70 ، طبقا للجريدة الرسمية ج.ج.د.ش عدد15 .

(2) - قانون التهيئة و التعمير رقم 29/90 ، مؤرخ في 1990/12/01 ، طبقا للجريدة الرسمية ج.ج.د.ش عدد 52.

(3) - قانون التوجيه العقاري رقم 25/90 ، المؤرخ في 1990/11/18 ، طبقا للجريدة الرسمية ج.ج.د.ش عدد49.

هذا الأخير المحدث للوكالة العقارية البلدية لتسيير وتنظيم العقارين الحضريين، المعدل والمتمم لقانون الاحتياطات العقارية لفائدة البلديات لسنة 1974، المحدد كذلك للأملاك العقارية الوطنية التي أصبحت مصنفة إلى ثلاث أصناف رئيسية: أملاك الملكية العمومية والخاصة للبلدية والولاية والدولة، أملاك الملكية الخاصة (التي كرسها دستور 1989)، ثم الأملاك الوقفية (أملاك الحبس) و في ظل هذا النظام وطيلة عشرية التسعينات، لم ينشط في مجال بناء السكن سوى القطاع الخاص بصفة عامة، وسجل تأخر في الإنجاز السكني بالقطاع العام، نتيجة الوضع العام الذي عرفته الجزائر ومازالت تعرفه إلى اليوم.

وعليه فإن ما يسجل على فترة المخططين الخماسين الثالث والرابع (1990-1994) و(1995 - 1999) هو التشريع العمراني الذي يعتبر من أهم التشريعات العمرانية على الإطلاق بالجزائر منذ الاستقلال إلى اليوم، خاصة منها: قانون التهيئة والتعمير رقم 29/90 قانون الأملاك الوطنية رقم 30/90 وقانون التوجيه العقاري رقم 25/90 لإضافة إلى المرسوم التنفيذي رقم 176/91 [1] المحدد لكيفيان تحضير شهادة تعمير ورخصة التجزئة وشهادة التقسيم ورخصة البناء و شهادة المطابقة، ورخصة الهدم و تسليم ذلك.

هذا التشريع جاء بغرض ترشيد استعمال المجال الحضري، وحتى الريفي، بالاستعمال الأمثل والرشيد ووضع حد للإتلاف النهائي للأراضي الخصبة والمردود الجيد ولانتشار المباني الفوضوية بالمدن الجزائرية ويبقى في هذا الإطار الإشارة إلى بعض النقائص الملحوظة والمسجلة على قانوني البلدية و الولاية لسنة 1990 اللذان يبدوا أنهما اقل مسايرة للتوجه الجديد، وللنظام الاقتصادي و السياسي للبلاد وللتهيئة العمرانية بصفة عامة، بسبب تقليل دور الجماعات المحلية، واستقلاليتها في مجال إدارة وتسيير شؤونها المحلية وفي تسيير المجال الحضري على الخصوص.

وما يمكن استنتاجه هو أن: المشروع والمخطط الجزائري، لم يكن يمنح للقطاع السكني الاهتمام المستحق موازاة مع القطاع الصناعي والزراعي، في ظل السياسات التنموية المتعاقبة التي طبقت بالجزائر، على الأقل في ظل النظام المركزي الأحادي، حيث ومنذ البدايات الأولى من الاستقلال وفي مجال السكن اكتفت الجزائر بالحظيرة السكنية الموروثة عن العهد الاستعماري.

[1] - مرسوم تنفيذي رقم 176/91 ،المؤرخ في 1991/05/28 ، طبقا للجريدة الرسمية ج.ج.د.ش عدد86

واهتمت بالصناعة و التصنيع إلى جانب الإصلاح الزراعي، إلى غاية أواخر السبعينات، وبصفة اقل على القطاع السكني خلال المخططات والبرامج التنموية، وهو نفس الاهتمام بالنسبة للتشريع العمراني من قبل المشروع الجزائري، حتى بداية السبعينات، إلى أن تفاقمت الأزمة السكنية وفوضى الاستعمال والاستغلال العقاري، وتفاقمت ظاهرة الأحياء الفوضوية بالمدن الكبيرة والمتوسط على الخصوص.

إذا كان اهتمام المشروع أو المخطط الجزائري، وهو مواجهة الوضع الاقتصادي والاجتماعي المتدهور الموروث بعد رحيل الاستعمار، واكتفى في المجال العمراني خلا عشرية الستينات بالتشريعات العمرانية الموروثة والعمل بها، مع انتهاجه سياسة الجزارة التدريجية إلى غاية السبعينات، أين بدأ الاهتمام بالوضع العمراني، وبالمجال الحضري على الخصوص، حيث شرعت قوانين في هذا الميدان، وكبداية للقطيعة مع التشريع الموروث منها: قانون الاحتياطات العقارية لفائدة البلديات، و التخصصات بالتجزئة، رخص البناء، وقانون مسح الأراضي وتأسيس السجل العقاري 74/75 .[1]

وببروز الأزمة السكنية في نهاية السبعينات التي لم يحقق فيها القطاع السكني سوى 5171 سكن[2] كمعدل فوضوي الاستعمال والاستغلال في العقار الحضري، وبرزت بوادر المضاربة العقارية، لم يكن على المشروع الجزائري سوى تشريع القوانين التي تضبط الاستعمال والاستغلال الأمثل للعقار وجاءت القوانين المرشدة و الموجهة لاستعمال الأراضي، وكذا تسوية المباني المخالفة مرسوم 212/85، المؤرخ في 1985/08/13، والتهيئة العمرانية رقم 03/87 في عشرية الثمانينات كما حدث تحول وتوجه جديدي للنظام السياسي والاقتصادي أواخر الثمانينات وبداية التسعينات، وكقطيعة مع النظام المركزي الأحادي في ظل دستور 1989 وبانتهاج النظام الليبرالي اللامركزية، ثم تعديل قانون الولاية والبلدية رقمي 08/90 و 09/90[3] وشرع قانون للتوجيه العقاري رقم 25/90 و أخر للتهيئة والتعمير رقم 29/90.

(1) - أمر 74/75 في 1975/12/12 ، طبقا للجريدة الرسمية ج.ج.د.ش ، عدد19

(2) - قانون البلدية رقم 08/90 و الولاية رقم 09/90 لتاريخ 11/18 1990 طبقا.ج.ر.ج.د.ش ، عدد15.

(3) - قانوني البلدية رقم 0908 والولاية رقم 09/09 بتاريخ 1990/04/07، طبقا ج،ر.ج.د.ش، عدد 15.

وقانون للأملاك الوطنية رقم 30/90[1] وغيرها من القوانين والتنظيمات التي علاقة بالجانب العمراني، حتى تساير التوجيه الجديد للنظام السياسي و الاقتصادي، حتى أضحت بداية التسعينات في مجال التشريع من أهم مراحل التشريع بالجزائر خاصة العمراني منه، رغم ما ميز عشرية التسعينات من حالة أللاستقرار السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي، إلي حالت دون تحقيق أهداف التنمية الوطنية الشاملة، مما أدى إلى تعليق مختلف البرامج و المخططات التنموية بدءا من المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) مرورا بالمخططين الخماسيين الثلث و الرابع (1990-1994) و (1995-1999) مما زاد في وتيرة النزوح الريفي و حدة الأزمة السكنية، وفي انتشار الأحياء المخالفة اللاشرعية (الفوضوية و القصديرية) ومن ذلك تفاقمت ظاهرة المناطق المتخلفة عبر المدن الجزائرية بصفة عامة.

1.3- الوضع العقاري بالجزائر:

v الحالة العقارية السائدة بالجزائر ر قبل الاحتلال الفرنسي سنة 1830 [2]

كانت تصنف الأرض إلى أربعة أصناف متمثلة في أراضي العرش، أراضي الملك، أراضي الحبوس وأراضي البايلك.

- **تطور العقاري الجزائري:** باحتلال فرنسا للجزائر عام 1830، و باستقرارها كمستعمر بالجزائر أدخلت عدة تعديلات على الهيكلة العقارية السائدة، و ذلك تبعا لأهدافها وإغراضها ومصالحها بداية من قانون **سيناتيس كانسيلت Sunatus Consulte** 1863، ثم قانون **وارنرWarner** 1973، وماتلاهما من قوانين عقارية أخرى، إلى أن أصبحت الوضعية العقارية الموروثة غداة الاستقلال 1962 مصنفة كما بلي:

---

[1] - قانون التوجيه العقاري رقم 25/90 لتاريخ 1990/11/18 طبقا.ج.ر.ج.ج.د.ش.عدد49 ، و قانون التهيئة و التعمير رقم 29/90، و الأملاك الوطنية لتاريخ 1990/12/01 طبقا. لتاريخ 1990/12/01 طبقا.ج.ر.ج.ج.د.ش عدد 52.

[2] - شراد صلاح الدين تنظيم المجال الجزائري قبل و أثناء الاحتلال الفرنسي، في محاضراته في السنة الأولى ماجيستر ،السنة الدراسية 1990/1989 ، زائد الجرائد الرسمية ج.ج.د.ش

- أملاك الدولة، تلك المعروفة بأملاك البايلك (سابقا) مع أجزاء من أراضي العرش.
- أملاك البلدية، تلك التي تتكون من أراضي **Senatus Consulte** خصوصا والأراضي المحولة من طرف الدولة لفائدة البلديات.
- أراضي العرش، تلك التي ظلت حالتها قبل الاحتلال الفرنسي من نوع الأملاك الجماعية التي ادخل عليها قانون **وارينز1873**، حق التصرف فيها بالبيع والتمليك، خاصة لفئة المعمرين، والتي كان المنتفع منها لا يملك حق التصرف فيها بالبيع والشراء، سوى حق الانتفاع والاستغلال.
- أراضي الملك، لتلك العقارات التي لا تخرج عن دائرة العائلة المالكة لها، لا يتم التبادل فيها سوى بين المسلمين، أما فيما بين المسلمين وغيرهم، فالعملية كانت تتم وفق للقانون المدني الفرنسي خاصة.
- أملاك الملكية الخاصة، تلك التي أنتجها قانون **warner** 1873 وتعد حديثة العهد بالمجتمع الجزائري.

2.3- الحالة العقارية بعد الاستقلال 1962 :

احتفظت الجزائر بع الاستقلال ببعض الأصناف العقارية في إطار الإصلاح الزراعي كالمستثمرات الفلاحية (نموذج التسيير الذاتي) لتلك التي كانت في أيادي المعمرين قبل الاستقلال، كما استحدثت أراضي قدماء المجاهدين وغيرها وخلال عقد السبعينات، أي ما بين 1971 و1975، و في إطار الإصلاح الزراعي، كذلك استحدث ما كان يسمى بأراضي صندوق الثورة الزراعية كإصلاح جديد، عن طريق تأميم الأراضي لفائدة الثورة الزراعية، كما أنشأ الاحتياطات العقارية لفائدة البلديات، وأصبحت الحالة العقارية تبعا للنظام السياسي والاقتصادي السائد حتى أواخر الثمانيات مصنفة إلى:

- أراضي أو أملاك الملكية الخاصة.
- أراضي الدولة وصندوق الثورة الزراعية وشمل على: أراضي البلدية **Communal** : أراضي الدولة **Domanial** أراضي العرش **Arch** ، أراضي الملك **Melk**، أراضي الحبوس أو الوقف و المؤممة من أراضي أملاك الملكية الخاصة .

ولإحداث القطيعة مع النظام السياسي والاقتصادي السائد، جاء دستور1989 ليعتبر الملكية الخاصة مسايرة للنظام السياسي والاقتصادي الحر، فاستحدثت الجزائر القوانين التي تتماشى والتوجيه الجديد كقانون 25/90 المتضمن التوجيه العقاري[1] محددا بذلك التصنيف العقاري الحالي المتمثل في:

- **الأملاك الوطنية** وهي على نوعين: العمومية والخاصة التابعة (للدولة، للولاية وللبلدية).
- **الأملاك الوقفية**: وهي الأملاك المحبوسة عن التصرف فيها بالبيع أو الشراء أو التنازل عنها.
- **أملاك الملكية الخاصة**: وهي التي تمتلكها الأشخاص الطبيعية والمعنوية، تخضع للمعاملات والتصرفات القانونية والخاضعة للقانون المدني الجزائري.

وبتطور الوضع العقاري بالتراب الوطني عبر المراحل التاريخية المتعاقبة، بعد أخر تشريع عقاري سنة 1990 في قانون التوجيه العقاري رقم 25/90 وقانون الأملاك الوطنية رقم 30/90 تعرف الأصناف العقارية الثلاثة الأخيرة وهي: أملاك الدولة (البلدية، الولاية، الدولة) أملاك الملكية الخاصة والأملاك الوقفية.

- **حدود معالجة الوضع العقاري**: الوضعية العقارية التي ظلت ولحد الآن من دون تصفية أو معالجة، أصبحت معرقلة لجهود التنمية بصفة عامة تتطلب الإسراع في وضع حل لها وفي اقرب الآجال و نظرا للتوجه السياسي والاقتصادي الجديد التي تنتهجه الدولة الجزائرية، وبالتالي مع التصنيف الجديد للأملاك العقارية عبر التراب الوطني طبقا لقانوني التوجيه العقاري رقم 25/90 والأملاك الوطنية رقم 30/90 يتطلب و يستوجب ما يلي:
  - الانتهاء و في اقرب الآجال عن مسح الأراضي العام، و تأسيس السجل العقاري طبقا للأمر 74/75.[2]
  - وضع خريطة عقارية لكامل التراب الوطني، انطلاق من تصنيف الأملاك العقارية الحالية وفقا لقانون التوجه العقاري رقم 25/90 وقانون الأملاك، الوطنية رقم 30/90،

[1] – قانون التويجيه العقاري رقم 25/90 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990 طبقا ج ر ج ج د ش عدد 49 وهو قانون يلزم البلديات على القيام بجرد للأملاك العقارية الواقعة بنزابها بما في ذلك الأملاك العقارية التابعة للدولة والجماعات المحلية.
[2] – المر رقم 74/75، المؤرخ في 12 نوفمبر 1975 المتضمن أعداد المسح العام للأراضي وتأسيس السجل العقاري، طبقا ج ر ج ج د ش.

ومن المسح العام للأراضي، والسجل العقاري وفقا للأمر رقم 74/75 تكون الخريطة إلزامية عند إعداد مختلف المشاريع، و خاصة مشروعي المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير **P.D.A.U**، ومخطط شغل الأراضي **P.O.S** ،الذين يتوجب الانتهاء من إعدادهما في أجالهما المحددة قانونيا، مع الصرامة في تطبيق المرسوم التنفيذي رقم 176/91،[1] وتعميم الشرطة العمرانية، وحماية البيئة وأجهزتها على كافة المدن الجزائرية طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 07/94[2] وذلك بوضع حد لفوضى التوسع والنمو العمراني بالمدن، وعليه فان بوضع الخريطة العقارية لكامل التراب الوطني، وبالتطبيق الصارم للتشريع العمراني، وخاصة الصادر في فترة التسعينات، ومع استكمال عملية المسح العام والشامل للأراضي، وتأسيس السجل العقاري المسهل لمتابعة كافة التصرفات الجارية على العقارات بصفة عامة، وهذه الخريطة العقارية والسجل العقاري يمكنان من معالجة الوضعية العقارية المعقدة، وذلك تبعا للتصنيف الجديد طبقا لقانون التوجيه العقاري. وتصبح الطبيعة القانونية للعقارات معروفة وواضحة، ويكون العقار بذلك خادما للتنمية بصفة عامة لا عائقا في وجهها، وتتمكن الجماعات والسلطات العمومية من تسيير المجالات الحضرية بالتسيير الراشد والأمثل والتحكم فيه بل و حتى المجالات الريفية كذلك، وبذلك يمكن الحد من عملية استفحال ظاهرة التوسع الفوضوي للمدن ومن انتشار ظاهرة الأحياء المتخلفة.

3.3- تسيير الجماعات المحلية للمجال الحضري: تباين دور الجماعات الحضرية في تسيير المجالات الحضرية في النظامين المركزي واللامركزية حيث كان دور الجماعات المحلية في النظام الأول منذ الاستقلال، في عملية إدارة وتسيير المجال الحضري محدود وبصفة عامة، فكان دورها مقتصرا على تنظيم الأنسجة العمرانية، معتمدة في ذلك على التشريع العمراني وأدوات التعمير الموروثة المشروع الجزائري التنظيم الإقليمي الجديد سنة 1974، والذي أرفقه بالتشريع العمراني وأدوات التعمير : كقانون تكوين الاحتياطات العقارية لفائدة البلديات رقم 26/74 وتجزئة الأراضي والتخصصات وإعداد رخص البناء مع أدواتها المتمثلة في:[3]

[1] – المرسوم التنفيذي رقم 176/91 المؤرخ في 28 ماي 1991 المحدد كيفيات تحضير شهادة، التعمير ورخصة التجزئة وشهادة التقسيم ورخصة البناء وشهادة المطابقة ورخصة الهدم وتسليم ذلك وفقا ج ر ج ج د ش، عدد 26.

[2] – مرسوم تشريعي رقم 07/94 المؤرخ في 18 ماي 1994 متعلق بشروط الإنتاج المعماري وممارسة مهنته المهندس المعماري ج ر ج ج د ش، عدد 32.

[3] – بشير تيجاني، التحضر ، مرجع سابق، ص 56

- المخطط العمراني الموجه **P.U.D** للمدن الكبرى و المتوسطة.
- المخطط العمراني المؤقت **P.U.P** للمراكز الصغيرة و الشبه حضرية.
- مخطط التحديث العمراني **P.M.U** الخاص ب 39 مدينة كبيرة.

إلا انه و في ظل النظام اللامركزي التي توسعت فيه صلاحيات ودور الجماعات المحلية في إدارة وتسيير المجال، الحضري منذ إحداث التنظيم الإقليمي بداية الثمانينات، واتضح دورها أكثر منذ صدور قانوني، البلدية والولاية رقمي 08/90 و 09/90 لتاريخ 1990/04/07، وقانون التهيئة والتعمير رقم 29/90،[1] وذلك بعد أن تفاقمت مشاكل التسيير العمراني، بسبب التجاوزات وأحيانا التعدي على القوانين، وأحيانا أخرى الاستيلاء الأراضي الشاغرة داخل الأنسجة العمرانية بالمدن أو بأطرافها، و سواء كان ذلك من طرف الوافدين الجدد على المدن أو من السكان المقيمين بها حي أقيم بها مختلف المباني من بناءات فوضوية وغير لائقة، وتأسست بذلك الأحياء المختلفة حتى تجدرت بالمدن، وأصبحت كأمر واقع على مسؤولية الجماعات والسلطات المحلية .

ومنذ التسعينات أصبح للجماعات المحلية حق المبادرة في مجال تسيير وتنظيم المجال الحضري، و يتمثل في:

- المشاركة في إعداد المخططات خاصة مخططي التنمية البلدي والولائي **P.C.D** و**P.W.D** ومخططي التهيئة والتعمير البلدي ألولائي أصبحت ملزمة على :
  - الإعداد و المشاركة في إعداد مشروع المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير **P.D.A.U** ومخطط شغل الأراضي **P.O.S**، و المصادقة عليهما عن طريق المداولة طبقا لقانون 29/90 المتضمن قانوني التهيئة والتعمير، وقانوني البلدية والولاية لسنة 1990 ، تعويضا لأدوات التعمير السائدة قبل التسعينات إلا آن الأداتين **P.D.A.U** و**P.O.S** للعملتين في عملتي التهيئة و التعمير اللتان بواسطتهما تتحدد : القطاعات العامرة القابلة للتعمير وغير القابلة للتعمير وفي كل عمليات التهيئة والتعمير إلا أنهما غالبا ما تنقصهما الفعالية لتجسيدها عمليا وميدانيا بسبب البطء في عملية إعدادهما حتى يتجاوزهما الزمن من جهة، و لعدم مشاركة و إبداء أراء الهيئات التنفيذية في بعض الأحيان كالمديرات الولائية لهيئات اللاتركيز من جهة أخرى.

[1] – قانون التهيئة والتعمير رقم 29/90 المؤرخ في 1990/12/01 طبقا ج ر ج ج د ش ، عدد 52.

- عدم تغطية المحيط العمراني لبعض البلديات لهاتين الأداتين أو لإجراء منها، سواء كان ذلك لقلة مواردها المائية أو لعجزها في بعض الأحيان، مما يحول دون إعداد الأداتين في الآجال المحدد لهما مما يجعلها عديمة الفائدة.
- قلة الكفاءة الفنية أحيانا كثيرة بالجماعات المحلية، وانعدامها في بعضها الأخر مما لا يمكنها من التسيير الجيد للمجالات الحضرية، ومن متابعة تطبيق أداتي التهيئة والتعمير، إضافة إلى ذلك فانه في أحيانا كثيرة وبغض الطرف على الموطنين، وخصوصا في مناسبات الانتخابات من طرف السلطات العمومية مثل ما حدث في عشرية التسعينات خاصة فترة المندوبيات البلديات التي حدثت فيها عدة تجاوزات، كالمضاربة في العقارات، التعدي على قوانين التعمير، مع ترك الوافدين على المدن من النازحين يشيدون مبانيهم المخالفة للقواعد العمرانية بالأراضي التي يستولون عليها، وبالتالي فانه لعدم التحكم في تسيير المجال الحضري من طرق الجماعات المحلية، تترتب عنه الآثار السلبية والتي من بينها:
  - الانتشار الواسع للمباني المخالفة كالبناء الفوضوي مشكلة بذلك أحياء قائمة بذاتها، وكأمر واقع فرض وضعه على الجماعات و السلطات العمومية المحلية، مشكلا أعباء ثقيلة عليها، و كحاجز في وجه عمليات التنمية بصفة عامة.
  - الإخلال بالنظام البيئي، والجمالي للنسيج العمراني للمدن، إضافة إلى التابعيات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والممتثل في الاستهلاك الواسع لمختلف الأراضي الزراعية منها القابلة للتعمير، ومنها الغير قابلة للتعمير نتيجة وضع اليد والاستيلاء على مختلف أنواع الأراضي العامة والخاصة، لإقامة مختلف المباني المخالفة.
  - انتشار مختلف الآفات والإمراض والأوبئة، والإنفاق المالي بالجماعات المحلية، على ضروريات الحياة في هذه المباني الغير لائقة، و الأحياء المتخلفة بصفة عامة.

رغم هذه السياسات التنموية، وما أحدثته من تغيرات، وما تحقق من إنشاءات، إلا أن ظاهرة الهجرة ظلت مستمرة، لكونها لم تحدث التوازنات اللازمة بين الريف والمدينة، بل زادت في تعميق الفوارق الجهوية، ونمت المدينة على حساب القرية أو الريف، أين وجه النصيب الأكبر من الاستثمارات المادية والخدمية، إلى المدن والمراكز الحضرية دون اهتمام من المخططين المركزيين بالمناطق الريفية، ولو إلى زيادة معدلات الاستثمار بهذه المناطق مصدر الهجرة.

وهي ظاهرة خصت المجتمعات النامية في سياسات التنمية الوطنية، وأن اكبر خطا ارتبط بسياسات التنمية بالمجتمعات النامية هو إعطاء لتلك السياسات الأولوية للنهوض بالمدن إذ لا يكاد يصل حجم الاستثمارات المخصصة للتنمية الزراعية في معظم الدول النامية 20 % في الوقت الطي يعيش في المناطق الريفية ما بين 60 إلى 70 % من السكان[1] ، وحتى في مجال العلاقات المتبادلة بين الوسط الريفي و الوسط الحضري يمكن القول عنها أنها تتم باستغلال القرية من قبل المدينة و أن الهجرة في الحقيقة ما هي إلا واحدة من نتائج هذا الاستغلال الغير العادل[2] ، ونتيجة لهذه الوضعية، وتزايد النزوح الريفي مع الزيادة الطبيعية للسكان، فقد وصلت نسبة سكان الحضر بالجزائر إلى 40,36 % مع انخفاض في نسبة سكان الريف التي وصلت إلى 59,64 % سنة 1977[3] ومع قلة الإمكانيات المدن الجزائرية وعجزها لاستقبال الحجم الهائل من النازحين مع الطبيعية لسكانها، برزت أزمة سكنية حادة بعد سنة 1977، و بالتحديد سنة 1979 لعدم تحقيق أهداف المخططات و البرامج التنموية المسجلة خلال هذه الفترة، مما عجل بالدولة إلى القيام بالمراجعة الشاملة لسياسة التنمية توصلت بعد العملية التقييمية بعد سنتي (1978 و 1979) إلى تسجيل المخططات الخماسية للتنمية، بهدف إدراك العجز المسجل بالمخططات السابقة، سجل أول مخطط خماسي للتنمية للمرحلة التالية (1980-1984) .

4.3- الفترة 1980-2000 فترة بعث المخططات التنموية الجديدة :

وهذه الفترة كذلك على جزئين الأول محصور في المخططين الخماسيين الأول والثاني المسجلين لمرحلة الثمانيات من (1980-1989)، والثاني محصور في المرحلة الثانية من المخططات الخماسية المسجلة في التسعينات أي من (1990-1999) حيث جاء المخططين الأول والثاني نتيجة لعدم تحقيق هدف البرنامج والمخططات التنموية المسجلة من سنة (1967-1977) لعدم تحقيق فكرة محو الفوارق الجهوية وعدم الحد أو التقليل من عملية الهجرة، ثم لبروز الأزمة السكنية الحادة بسبب النمو الديمغرافي (الزيادة الطبيعية + النزوح الريفي).

---

(1) ،(2)- أحمد منير سليمان، الإسكان والتنمية المستديمة في الدول النامية، دار الراتب الجامعية، بيروت، لبنان، 1996، ص 88.
(3) - بشير التيجاني، مرجع سابق، ص 34.

تمت عملية تقييم عشرية المخططات التنموية الأول بدوائر التخطيط المركزي سنتي (1978-1979)[1] المصادفة للازمة السكنية بغرض الوقوف على ما تم تحقيقه في البرامج والمخططات التنموية السابقة، وبعث برامج ومخططات تنموية جديدة، وذلك بدءا من المخطط الخماسي الأول (1980-1984) والمخطط الخماسي الثاني(1985-1989)، كمحاولة لانتهاج سياسة اللامركزية في عمليات إدارة وتسيير الشؤون المحلية، وبإشراك الجماعات المحلية في ذلك، والانطلاق في إعادة التنظيم الإقليمي برفع الولايات من 31 إلى 48 ولاية، بعدما رقيت 17 ولاية جديدة سنة 1984، تم إعادة هيكلة الصناعة وتوقيف الاستثمارات الصناعية بالقطاع العام حيث جاء الميثاق الوطني الثاني سنة 1986[2] ليتبني الإستراتيجية الجديدة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويأخذ بعين الاعتبار ما لم يتحقق في الفترة السابقة من التنمية و يرتكز على ما يلي:

- التنمية الريفية المرتكزة على العصرنة الفلاحية للحد من النزوح الريفي.
- التنمية الصناعية بتجسيد الاستقلال الصناعي و الاعتماد على الطاقات البشرية الكفأة.
- التهيئة العمرانية و التوازن الجهوي، التي صدر بشأنها قانون 03/87 المؤرخ في 1987/01/27 متعلق بالتهيئة العمرانية.[3]

غير انه وللخصوصية التي ميزت عشرية الثمانينات، فان معظم الأهداف المرسومة للتنمية لم يتحقق واقعيا، لمصادفتها للازمة الاقتصادية التي بدأت سنة 1986 نتيجة لانخفاض أسعار البترول، لتليها أحداث 5 أكتوبر 1988 التي تمخض عنها صدور دستور 1989، الذي احدث القطيعة مع النظام الاقتصادي والسياسي الذي كان قائما ليحدث القفزة النوعية مع التوجه الجديد.

وبالتالي فان إستراتيجية التنمية المتبناة خلال عشرية الثمانيات، لم تفك أزمة السكن، ولم تحد من النزوح الريفي الذي بلغ وكمعدل سنوي حوالي 000 130 نسمة/السنة نهاية الثمانيات، رغم انخفاضه النسبي وبفارق يقدر بحولي 000 24 نسمة /سنة، مقارنة بالفترة السابقة (1966-1980)[4] ويمكن ترجمة ذلك بالمؤشرات التالية:[5]

---

[1]- بشير التيجاني، مرجع سابق، ص 57.

[2]- A. BRAHIMI, L'économie Algérienne, O.P.U 1991, P 286.

[3] – قانون رقم 03/87 المؤرخ في 1987/01/27، متعلق بالتهيئة العمرانية، طبقا للجريدة الرسمية، ج ر ج ج د ش.

[4] ، [5]- بشير التيجاني، مرجع سابق، ص 57.

- بلغ متوسط شغل المسكن 8,5 نسمة/مسكن سنة 1987، بينما كان في سنة 1966 في حدود 5,15 نسمة مسكن.
- بلغت مخصصات الاستثمار في صيانة و ترقية النسيج العمراني، و الإطار العقاري في الخماسيين الأول و الثاني (1980-1984) و (1985-1989) حوالي 15 %، بينما بلغت في المخططين الرباعيين الأول و الثاني (1970-1973) و (1974-1977) ما بين3 – 7% فقط.
- رقيت في الجزء الأول من هذه الفترة أي في الثمانيات حوالي 100 تجمع بشري إلى مراكز حضرية، بعد أن بلغ سكان كل من 5000 نسمة، ما منحها الوزن الاقتصادي والإداري في هذا المجال.
- بلغت نسبة التحضير في الثمانيات حولي 49,81 % مقابل 50,19 % نسبة الريفيين، أي بفارق يقدر بحوالي 9,45 % مقارنة بالسبعينات، التي بلغت فيها نسبة التحضر حوالي 40,36 % فقط مقابل 59,64 % نسبة الريفيين، ما يؤكد استمرار عملية النزوح الريفي وعدم التحكم فيها.
- وبالتالي فانه لم يتم حل الأزمة السكنية القائمة و بشكها الحاد منذ سنة 1979، ولم كذلك الحد أو التقليص من النزوح الريفي الذي ظل مستمرا، بالرغم من تبني سياسة التنمية الريفية والتهيئة العمرانية، والتوازن الجهوي كأهداف إستراتيجية في ظل التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي جاءت في الميثاق الوطني سنة 1986.

أما الجزء الثاني من الفترة والمحصور في (1990-2000) وهو كمرحلة للتحول الجدري للنظام السياسي والاقتصادي، بالمشروع في الدخول إلى اقتصاد السوق صدور دستور 1989، حيث شهدت فيه الجزائر تدهورا في الوضع الأمني أدى إلى ارتفاع وتيرة الهجرة من الأرياف والمناطق الجبلية إلى الهروب نحو الأماكن الأمنية بالمدن، مما زاد في نسبة التحضر حتى تصل إلى 58,30% سنة 1998[1].

[1] – شريف رحماني، الجزائر غدا، مرجع سابق، ص 35.

رغم تبني مرحلة جديدة من المخططات الخماسية للتنمية كالخماسي الثالث (1990-1994) والخماسي الرابع (1995-1999) التي لم تتحقق بها الأهداف المرسومة لعشرية التسعينات، بسبب أوضاع البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية التي عرفتها خلالها وعليه فان:

- بصدور قانون 03/87 المتعلق بالتهيئة العمرانية المتبنى لسياسة المخططات الإقليمية SRAT سنة 1987 والتي تعد من أنجع وسائل تحقيق التنمية الريفية التي دعم بقانون التوجيه العقاري، وبالتشريع العمراني لسنة 1990 بصفة عامة.
- وبانتهاج النظام الليبرالي بالدخول إلى اقتصاد السوق، والذي لو لم تصادفه الأزمة الاقتصادية وتوفرت الإمكانيات المالية والمادية واستقر الوضع السياسي والأمني، لتحققت على الأقل التنمية الريفية ولجعلت من سكان الريف النازحين نحو المدن يستقرون بالأرياف المهجورة، ولتقلص حجم المباني الفوضوية بالمدن، ولتحقق التوازن بين نسبة سكان الحضر، وسكان الريف على الأقل كذلك.

ويستخلص مما سبق لعامل الهجرة التي عرفته الجزائر ومازالت تعرفه الدور الكبير والفعال في ارتفاع نسبة سكان المدن، إلى جانب الزيادة الطبيعية للسكان، المساهمان في النمو الديمغرافي خاصة خلال الفترة (1954-1966) والذي لم يظل على نفس الوتيرة في الفترات اللاحقة لها فترة (1966-1980) وفترة (1980-2000) حيث تناقص بسبب البعض من المشاريع التنمية الريفية المسجلة كتسجيل البناء الذاتي الريفي وتوفير بعض المرافق والخدمات التي كانت حكرا على المدينة فقط ويفتقر إليها الريف الجزائري، غير أن العجز المسجل في الحظيرة السكنية والمقدر بحولي مليون وحدة سكنية سنة1994[1] رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة من اجل توفير السكن، وباستمرارها في التدعيم السكني الاجتماعي للفئات المحرومة والمحدودة الدخل، ورفع يدها على القطاع السكني الذي كان حكرا عليها، وذلك بإشراكها الأشخاص ومختلف المؤسسات العامة والخاصة، الوطنية والدولية للمساهمة في توفير السكن، إلا أن العجز المسجل في السكن مازال مستمرا، والأزمة السكنية ظلت قائمة، وتحقيق 100 000 سكن سنويا كهدف استراتيجي للدولة في سياسات التنمية لم تحقق بعد، مع قلة الإمكانيات المالية ومصادر تمويل القطاع السكني وزيادة النمو الديمغرافي.

[1]- O.N.S. Armature urbaine, 1989.

هذا الأخير الذي شهد الانخفاض و التراجع الملحوظ من 3,31% فترة 1966-1977 و3,06 % فترة 1977-1987 إلى 2,28 % في فترة 1987-1998 [1] إلا أن الأزمة السكني ستظل وعلى الأقل خلال العشرية المقبلة، و نتيجة العجز المالي المسجل والمستمر على قلة موارده، وبالتالي فا تواصل البناء الفوضوي ونمو الإحياء المختلفة ستبقى ظاهرة مستمرة رغم مبادرة الدولة الشروع في إزالتها وإعادة هيكلة الأحياء الفوضوية وذلك بمساهمة من البنك العالمي منذ 1998، خاصة في ظل النظام الليبرالي الذي سيقلص من مواصلة تدعيم الدولة للسكن الاجتماعي، ثم لن هدف تحقيق 000 100 سكن/سنة على المستوى الوطني، والذي لم يتحقق منه على المستوى الوطني سوى حوالي 000 25 سكن/سنة [2] سيبقى مجرد أمل في ظل إمكانيات الدولة.

- **سياسة التنمية:** استمرار الفوارق في البلاد بين الريف والمدينة تميت المجال الحضري الموروث غداة رحيل الاستعمار الفرنسي بهيكلة عمرانية مبنية على العلاقات الاقتصادية المرتبط **بالميتروبول Metropole** ، تولد عنها نمط تعميري منصب على الأساس على المدن الكبرى الساحلية من الخاصة، شكلت فيما بعد أنوية أساسية لتخطيط وتوطن الهياكل القاعدية للبلاد، وأصبحت من أقطاب النمو الهامة والامتداد للسياسة الاقتصادية السابقة، والتي عمقت الاختلالات والفوارق بين جهات الوطن وبين المدنية والريف، مما أدى إلى بروز أزمات عديدة ومختلفة، واستمرار الهجرة مع النمو الفوضوي والعشوائي للمدن.

وفي الأخير فان لتراكم عوامل تاريخية وسياسية وثقافية واقتصادية واجتماعية فان الهجرة المستمرة دون انقطاع، والسياسة السكانية المعتمدة على الحظيرة السكنية الموروثة في المراحل الأولى من الاستقلال، والارتجالية المطبقة في مختلف سياسات التنمية إلى الحاضر من دون القضاء أو التقليل من أزمة المسكن الحاد ومن دون تحقيق تنمية حقيقية بالريف، مع الإخفاق في تحقيق سياسة التوازن الجهوي التي ظلت عبارة عن شعار دائم يلازم مختلف سياسات التنمية المتعاقبة، وبقاء الوضع العقاري المعتمد دون حل جدري له.

[1] – بشير التيجاني، مرجع سابق، ص 58.

[2]- O.N.S. Armature urbaine, 1998.

بالرغم من التشريعات العقارية والعمرانية التي رافقت مرحلة التنمية منذ انطلاقها إلى الحاضر ثم التسيير السيئ للمجال الحضري من قبل الجماعات والسلطات العمومية والنصوص القانونية، أو بغض النظر في بعض الأحيان، عما يحدث بمجالاتها الحضرية أو لتقييد صلاحياتها من طرف الوصايا، كلا ذلك أدى إلى التوسع العمراني العشوائي أو الفوضوي للمدن، دون تجانس أو تناسق في أنسجتها العمرانية مع انتشار المناطق المتخلفة، و مختلف الآفات والأمراض الاجتماعية، التي أدت في النهاية إلى تجدر ظاهرة الأحياء المتخلفة بمعظمها وعلى الأخص بكبريات المدن.

الفصل الخامس

مجال الدراسة العام

- مدينة عنابة -

تمهيـد:

تحتل منطقة الدراسات موقعا استراتيجيا، بالإضافة لكونها قطبا مهيمنا عل الإقليم الشمال الشرقي في أكثر من مجال فان موقعها الساحلي يمنحها وزنا وطنيا ودوليا كبيرا، إذ تمثل بوابة تجارية تربطها بالأسواق الخارجية العالمية.

1- لمحــة تاريخيــة

عنابة مدينة العناب، معناها أيضا **واد سيبوس**، جبل **ايدوغ** والسهل الواسع الذي يمتد على مد البصر تحت قدميها ، فهذه المواقع الثلاثة تلفت الأنظار إلى موقع المدينة فقديما جذبت الفينيقيين الذين شيدوا فيها أول منطقة تجارية لهم في القرن الحادي عشر قبل الميلاد، وتبعهم بعد ذلك الرومانيين الذين ضموا إليهم **هيبون النوميدية** بعد هزيمة **يوغرطا** وأصبحت تحت قيادة القديس **اوغستين** مقر أسقفية روما المسيحية، وبعد مرور البيزنطيين والوندان، إعتنقت عنابة الإسلام التي ازدهرت في ظله، وفي القرن السادس عشر نمت وتطورت على يد خير الدين الذي جعل منها سنة 1533 موقعا قويا من مواقع الدولة الجزائرية الجديدة.

وبعد الاحتلال الفرنسي استبدلت المدينة اسم بون الفرنسي باسمها الأصلي عنابة، وتحولت تماما بفضل انجازين عظيمين هما مركب الحديد والصلب بالحجار، ومركب الأسمدة الفوسفاتية المزودان لمنجم **الونزة**، وميناءها الذي هو الباب المفتوح على البحر الأبيض المتوسط ، مما يشهد على نهضتها وعصرنتها جامعتها الفتية، وساحة الثورة، وجمال فندقها الدولي سيبوس.

أما ماضيها التاريخي فيشهد عليه أثار **هيبون** وحمامات **سبتيم** وصهريج **هادريان** ومسجد **سيدي بومروان** (القرن الحادي عشر).

إن عنابة المتكئة على سهلها الواسع لشجر البرتقال، مائلة للعيان في ديكورها المحاط برأس الحديد، ورأس روزا، وميناءها الذي أخد يستقبل شباب البحر المتوسط الذي أريد له أن يكون بحيرة السلام يطل عليها من أعلى 900 م **سرايدي** الموقع النادر الجمال، ورأس قارد، وميناء شطايبي، والساحل كله يربط القالة بتونس على طول 100 كلم.

ولتتمكن من توضيح الدور الذي لعبته المدينة كعاصمة للولاية، يقتضي بنا العودة إلى ما قبل الاستقلال التسلسل التاريخي لتكون هذه الولاية وحدودها، وما اعتراها من تقسيمات إدارية منذ نشأتها إلى اليوم، وهو ما يعطينا صورة دقيقة بمعطيات إحصائية تمكننا من فهم وظائفها المتعددة والمتنوعة، لكن قبل الدخول في التفصيلات لابد من الإشارة إلى تكوينها كعمالة من عملات الوطن في العهد الاستعماري إذ كانت دائرة تابعة إلى قسنطينة وفي 1955 أنشئت حدودها الإدارية والترابية فقد تحددت بصورة نهائية إبتداءا من 1957، أصبحت تشمل على أربع دوائر تضم في مجموعتها ثمانية بلديات مختلطة، وأربعة وعشرون بلدية تامة التصرف .

وبعد قرار 1957 أصبحت ولاية عنابة تشمل 146 بلدية مجمعة في 6 دوائر وقد استمرت ولاية عنابة محافظة على نفس الدوائر بعد الاستقلال، وهذه الدوائر هي عنابة، العوينات، القالة قالمة، سوق أهراس و تبسة، وحسب الإحصاء الرسمي اجري سنة 1966، فان سكان ولاية عنابة قد بلغ 969 ،947 حيث مثلت الولاية نسبة حيث 8.38 % من العدد الكلي لسكان الوطن وبكثافة سكانية عامة تبلغ 9 نسمة/كلم^2 [1]

و في الفترة ما بعد الاستقلال عرفت ولاية عنابة عدة تغيرات في التقسيمات الإدارية كبقية الولايات الأخرى على المستوى الوطني، وهذا التقسيم كان يهدف إلى تفعيل أكثر للحياة الاجتماعية، ودفع النشاطات الاقتصادية نحو الاستثمارات بصورة أكثر قدرة على الاستجابة لطموحات المجتمع الجزائري الذي يسعى إلى تحقيق نسبة نمو معتبرة تنعكس على الحياة الاجتماعية للسكان.

كل ذلك يجعل من التقسيم الإداري ضرورة اجتماعية واقتصادية ملحة لأنه إذ بقيت الإدارة بعيدة فانه أي إصلاح لن يكون له أي صدى

[1] - التعداد العام للسكن و السكان الولاية عنابة لسنة 1998

v الموقـع:

أ- **الموقـع الفلكـي:** تنحصر ولاية عنابة بين دائرتي عرض 30-36° ، 03-37° ، وبين خطي طول 20-7° و 40-8°.

ب-**الموقع الجغرافي:** تقع ولاية عنابة في الشمال الشرقي الجزائري تنحصر في إطار السهول الساحلية بين البحر شمالا والسلسلة التلية جنوبا تتباين بين سهل منبسط وجبل شاهق –**ايدوغ**- البحر المتوسط شمالا، على بعد 80 كم ولاية قالمة جنوبا، الطارف شرقا و سكيكدة غربا.

2- تطور الوضعية الإدارية:

شهدت مدينة عنابة كباقي المجال الجزائري العديد من التقسيمات بدءا من التقسيم 1884 حيث ارتقت من خلاله إلى مركز بلدية تابعة لمقاطعة قسنطينة وبقيت في هذا المستوى إلى غاية التقسيم الإداري الذي تم سنة 1956 والذي عن إثره انفصلت عن إقليم قسنطينة لتصبح مركزا لمقاطعة مستقلة، بعد الاستقلال احتفظت الجزائر بالتقسيم السابق نتيجة للفوارق المجالية التي تبينت من خلال المدن الكبرى ثم إحداث تقسيم إداري سنة 1974، يهدف إلى التحكم في المجال من خلال تنمية المدن الصغرى والمتوسطة والقضاء على سياسة المركزية، والذي على إثره تقلصت مساحة ولاية عنابة نتيجة ترقية قالمة وتبسـة إلـى مصف الولايـات لتصبح الولاية تقـدر بـ 3489,30 كلم^2 متضمنة 14 بلدية موزعة على ثلاث دوائر عنابة، الذرعان قالمة وعلى أساس التقسيم الإداري لسنة 1984 ثم إعادة تنظيم الولاية من خلال ترقية دائرة الطارف إلى مقر ولاية، حيث تضمنت ولاية الذرعان وفي المقابل استفادت ولاية عنابة ببلدية شطايبي والتي تابعة إلى لولاية سكيكدة، لتتقلص من جديد مساحة الولاية تستحوذ على 1412 كلم^2 وتضم 12 بلدية وثلاث دوائر (عنابة، الحجار، برحال)، وسنة 1990 تم إجراء التقسيم الإداري داخل الولاية حيث تم ترقية كل من بلدية شطايبي وعين الباردة والبوني إلى رتبة مقرات رئيسية لدوائر وبذلك أصبحت الولاية متشكلة من 12 بلدية و6 دوائر أخرى وخاصة الجديدة منها، حيث لا تزال تتبعها في

تسويق منتجاتها و كذلك باعتبارها مركزا صناعيا وميناءا بحريا مهما من الناحية الاقتصادية والتبادلات التجارية – الاستيراد والتصدير إلى الخارج. فموقع مدينة عنابة الجغرافي مكنها من التربع على سهل عنابة المتميز بكثرة إنتاجه للخضر والفواكه المختلفة إضافة إلى جبل ايدوغ التي تقع عاصمة الولاية في سفحه الجنوبي الشرقي، كل هذا أعطى للولاية مزايا عديدة ليست اقتصادية فحسب بل تجارية وصناعية وسياحية وعلمية أيضا.

فكل هذه العوامل والمؤثرات تشكل أسبابا حضرية بعيدة المدى على المستوى الجهوي والولائي، لان التنوع في التركيبة الطبيعية للولاية أضفى على مدينة عنابة طابعا مميزا مما أهلها أن تلعب دورا بارزا في الحياة الحضرية، وفي بعدها عن الريف من الدرجة الأولى الذي تقوم الفلاحة فيه على الأسلوب التجاري وهو ما يدفع بالسكان بالاقتراب الدائم للمدينة، وهي أيضا تمثل وسطا صناعيا يقع معظمه على أراضي زراعية من بين المنشئات الصناعية : الحجار، العلاليق وصناعات تحويلية ببرحال، وما جعل النسيج العمراني يتأثر هو الأخر بهده التركيبة و تظهر الأحياء و المدن على خطي عنابة برحال وعنابة قالمة ففي الخط الأول يوجد حي 19 ماي، الشابية و خرازة وواد النيل وعلى الخط الثاني: البوني، شعيبة سيدي عمار ذات الكثافة السكانية المرتفعة[1]

جدول يبين تغير مساحة ولاية عنابة عبر مختلف التقسيمات الإدارية:

الفترة	الوضعية الإدارية			المساحة
/	مركز الولاية	مركز الدائرة	مركز البلدية	كلم^2
إلى غاية 1974	1	5	53	22403,13
1984 – 1974	1	3	14	3489,30
1990 – 1984	1	2	12	1411,98
ما بعد 1990	1	6	12	1411,98

المصدر: مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية عنابة .

[1]- A.N.A.T.Annaba, 1991

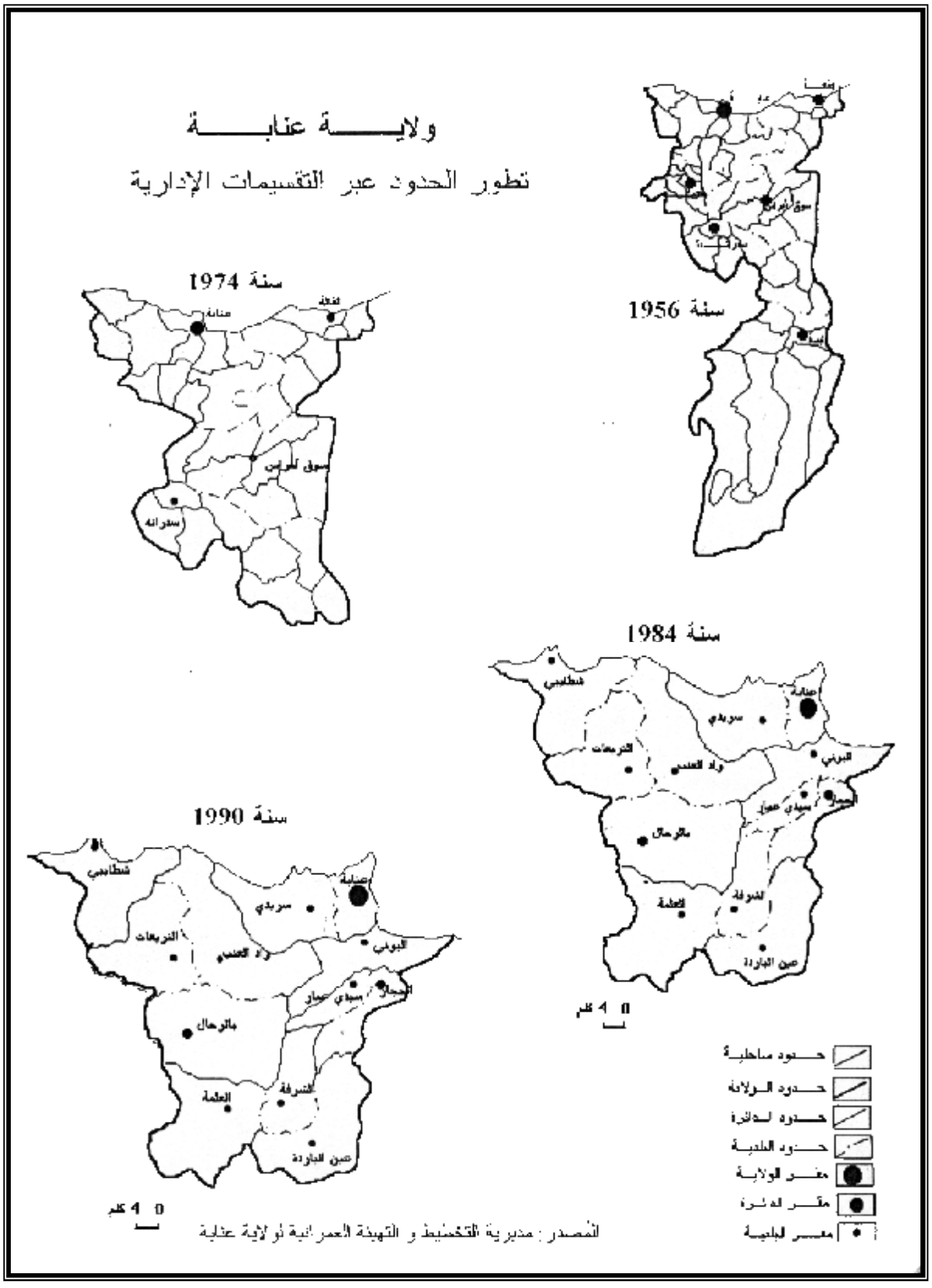

المصدر : مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية عنابة

3- التطور العمراني لمدينة عنابــة:

بحكم الموقع الاستراتيجي المطل على البحر المتوسط و التي تتسم به ولاية عنابة وكذلك الإمكانيات الطبيعية التي تنجز بها، كل هذه العوامل أدت إلى تعاقب العديد من الحضارات التي تركت بساطتها بارزة على المجال، إذ نميز أن توسع المدينة قد حدث على فترات، و تميزت بأشكال توسع مختلفة و كانت على مراحل و هي ما يلي:

1.3- المرحلة الأولى – ما قبل 1830 - :

لقد تأسست المدينة خلال القرن العاشر على يد العرب الذين بادروا إلى بناء بحري ليكون بمثابة قاعدة تبادل تجاري و مع مجيء الأتراك بدأت المدينة تشهد تطورا عمرانيا نتيجة حركة التعمير و البناء حيث تم تشييد صور يحيط بالمدينة بغرض تحصينها بارتفاع 8 متر و على امتداد 1650 متر كما احتوت المدينة على 7 مساجد وسوقين، وفي هذه الفترة كانت المدينة مزودة بمياه الشرب من خلال قناة بامتداد 5500م إلى غاية واد الفرشة بالإضافة إلى 17 ينبوع موزعة على المدينة.

2.3- المرحلة الثانية – الفترة الاستعمارية:

شهدت مدينة عنابة مع وصول المعمرين إليها سنة 1932 تحولات وتطورات جذرية، حيث أنشاء سنة 1932 مخطط لتجديد المدينة،و التي يحدد أبعادها الجديدة على ساسه تم تهديم المباني القديمة الذي لا تتماشى مع المخطط من اجل تطهير و تحسين المدينة و قصد تشكيل[1] مدينة ذات طابع أوربي مما أهلها إلى الارتقاء إلى مصف البلديات سنة 1948 بعد ذلك تم توسيع الميناء ما بين 1865 و 1870 ليشغل مساحة قدرت ب 68 هكتار و 33 أر، وقد عرفت المدينة تزايد كبير في عدد السكان إذ قدر سنة 1873 بحوالي 18866 نسمة و فصد تسهيل ربط المدينة بالمناطق المجاورة تم أنشاء خط بالسكة الحديدية ابتداء من سنة 1874 يربط مدينة عنابة بقالمة وهذا ما زاد من استقطاب المدينة، حيث بلغ عدد سكانها سنة 1991 حوالي 30806 نسمة[2]

[1]- المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير 1998
[2] الديوان الوطني للإحصاء بولاية عنابة لسنة 1998

ومع بداية 1900 بدا توسع وتطور المدينة يأخذ بعدا جديدا من خلال اعتماد النمط الفردي والتحصيصات، والتي تركزت غرب المدينة كحي بوزراد حسين **La Colonne** والمنظر الجميل **Beau séjours** ، وصلت المدينة سنة 1925 إلى ضعف مساحتها السابقة وفي نفس الوقت تم إحداث شبكة الهاتف التي تربط بين كل من: قالمة وسوق أهراس، تبسة وعزابة والذرعان.

وبسبب الاستغلال الفلاحي المكثف، فقد أنشئت عدة وحدات صناعية مثل: **Tabacoop** كما عرفت المدينة توسعات كبيرة نحو الشمال على طول الشواطئ أين بنيت مساكن ثانوية في شكل فيلات تطل على البحر لكبار المدينة.

وفي الفترة الممتدة من 1925 إلى 1955 ازدادت التوسعات، لتأخذ المدينة بذلك شكل مدينة عصرية حديثة تدعمت بشبة للطرق وإحداث صناعة متطورة بالقرب من الميناء، بالإضافة إلى تواجد مطار، وهذا ما ساعد على إنشاء مقاطعة عنابة سنة 1955 بينما في الفترة الممتدة ما بين 1955 إلى غاية 1962، اتسمت بوضع مخطط جديد لمدينة عنابة، هدفه التكفل بالعدد السكان القادمين إلى المدينة حيث يندرج مخطط قسنطينة لسنة، 1958 والذي نص على وضع برامج سكنية، ولم ينفذ إلا جزء من البرنامج بإنشاء محتشدات للسكان المقيمين خارج المدينة مثل:حي بوحمرة وحي سيدي سالم، أما باقي الأحياء المبرمجة فلم تنجز إلا بعد الاستقلال كحي ديدوش مراد و حي 11 ديسمبر.

ومن بين المحاور الكبرى التي نص عليها مخطط قسنطينة هو خلق مدنية جديدة على مستوى هيبون – البوني حاليا- قصد استيعاب الفائض من السكان لتخفيف الضغط على المدينة.

3.3- المرحلة ما بعد الاستقلال 1962-1990:

عرفت المدينة نفس الظروف التي شهدها المجال الجزائري غداة الاستقلال، نتيجة ترك اقتصاد جامد، وفي الفترة الممتدة ما بين 1962 إلى غاية 1966 لم تشهد المدينة توطين برامج سكن جديدة فتدفق السكان خاصة اللاجئين الوافدين من تونس، كان من طرف الإحياء الأوربية التي هجرها المستعمر مثل: حي بني محافر وحي سيدي إبراهيم[1]

(1) Urban PDAU Groupemenet de Annaba 1998

وابتداء من 1966 إلى غاية 1977 بدأت المدينة تعرف انتعاش اقتصادي من خلال بعث وحدات صناعية مثل مركب الحجار سنة 1967 لنجده في الفترة مابين 1970 و 1980 قد شغل 25 000 أي ما يعادل 150 000 ساكن قدموا من المناطق الريفية لولاية عنابة، ومن الولايات المجاورة خاصة: تبسة و قالمة، سوق اهراس والطارف في حين لم تكن برامج الإسكان كافية حيث أن عدد المساكن المبرمجة في هذه الفترة كان يقدر بـ 10 000 مسكن، أما الاحتياجات فكانت تعادل 28 000 مسكن [1] مما أدى إلى ظهور الأحياء القصديرية بشكل كبير خاصة على مستوى سيدي سالم و بوحمرة، و على مستوى أطراف المدينة إزاء هذه الوضعية المزرية وابتداء من سنة 1975، بدا توسع المدينة يتجه نحو الغرب من اجل خلق مراكز ثانوية تخفف الضغط على مركز المدينة وفي هذا الصدد تم توطين مناطق حضرية جديدة على مستوي السهل الغربي بطاقة استيعاب 8900، مسكن على مساحة 311 هكتار، بالإضافة انه سنة 1983، وفي سياسة القضاء على السكن القصديري و تطهير النسيج الحضري فانه تم نقل وتحويل سكان الإحياء القصديرية إلى خارج محيط المدينة وتوطينهم في مواقع عديدة كالصرول وخرازة في إطار البناء الذاتي ذو الطابع الاجتماعي والذي تكفلت به الدول.

وبناءا على التحقيق الذي أنجزه مكتب الدراسات والانجاز العمراني لعنابة **CADAT** سابقا لضبط ظاهرة الأحياء القصديرية على مستوى القطاعات الحضرية المشكلة للمدينة، و قد بلغ عدد المساكن الفوضوية في هده الفترة في بمدينة عنابة ما يقدر بـ 4307 مسكن فوضوي، والتي تمثل حوالي 16 % من إجمالي الحظيرة السكنية المقدر بـ 27476 مسكن.

وإزاء هذه الوضعية المزرية، والتي تعكس الانتشار الكبير للأحياء الفوضوية عبر كل القطاعات الحضرية على مستوى المدينة، تم وضع برامج استعجاليه للسكن للتخفيف من وطاه هذه الظاهرة، مما أدى إلى تقليص عدد هذه المساكن الفوضوية لتقدر بـ 575 حسب إحصاء 1987، والتي تمثل نسبة 1,43 % من إجمالي المساكن المقدر بـ 41006 مسكن ودوما يعكس حجم الجهود المبذولة من خلال إنتاج السكن الجماعي واعتماد سياسة التحصيصات حيث نجد بأنه في الفترة الممتدة ما بين 1978 و 1988 تم إحداث عدة تحصيصات.

[1] Urban , plan directeur d'aménagement et d'urbanisme, Groupement de Annaba, 1996

و بدءا من سنة 1977 تم إحداث ثلاثة تحصيصات توزعت في الجزء الشمالي من المدينة، على مساحة قدرت بـ 28 هكتار (تحصيص واد الفرشة بـ 189 قطعة تخصيص واد القبة بـ 166 قطعة و تحصيص كاروبي بـ 130 قطعة) لتتم بع ذلك عملية توطين التحصيصات، والتي انطلقت سنة 1986 موزعة عبر كامل مجال المدينة وبالخصوص في الجهة الغربية لمساحة إجمالية قرت بـ 85 هكتار، والتي تم توزيعها على المستفيدين سنة 1988.

وفي هذه المرحلة شهدت مدينة عنابة توسعات عمرانية كبيرة، ضاعفت مساحتها وبالمقابل نلاحظ أن هذه التوسعات امتدت وفق اتجاهين هما:

- **الاتجاه الشمالي:** يشمل الأحياء التالية: سيدي عيسى، واد القبة و واد الفرشة.
- **الاتجاه الجنوبي الغربي:** يضم الأحياء التالية : بلعيد بلقاسم، حي الصفصاف والمدخل الغربي.

4.3- مرحلة ما بعد 1990:

في هذه الفترة استمر توسع المدينة باتجاه الجنوب الغربي بمحاذاة الطريق الوطني 44، بالإضافة إلى توطين تجهيزات جامعية جديدة تتمثل أساسا في كلية العلوم الاقتصادية وأن كانت وتيرة توسع المدينة في هذه المرحلة قد تقلصت بالمقارنة بالفترة السابقة نتيجة الأزمة الاقتصادية و نقص الأراضي الصالحة للتعمير والمجاورة للمدينة ومع ذلك توصل التعمير في الجيوب الفارغة في إطار الصيغ الجديدة للإسكان والتي انتهجتها الدولة مثل صيغة السكن التساهمي حيث استفادت المدينة في الفترة الممتدة مابين 1998 و 2000 بـ 200 مسكن من النوع التساهمي وما يقارب 2128 مسكن بصيغة البيع بالإيجار موزعة عبر حي الريم، حي 8 ماي والزعفرانية، وتجدر الإشارة إلى أن برامج الإسكان الترقوي **Promotion Immobilière** كلها موقعة ضمن مدينة عنابة.[1]

[1]- Fatima Salhi, Marche de travail crise de logement et grands entreprise,la cas de la sidérurgie à ANNABA ,1990 ,p205

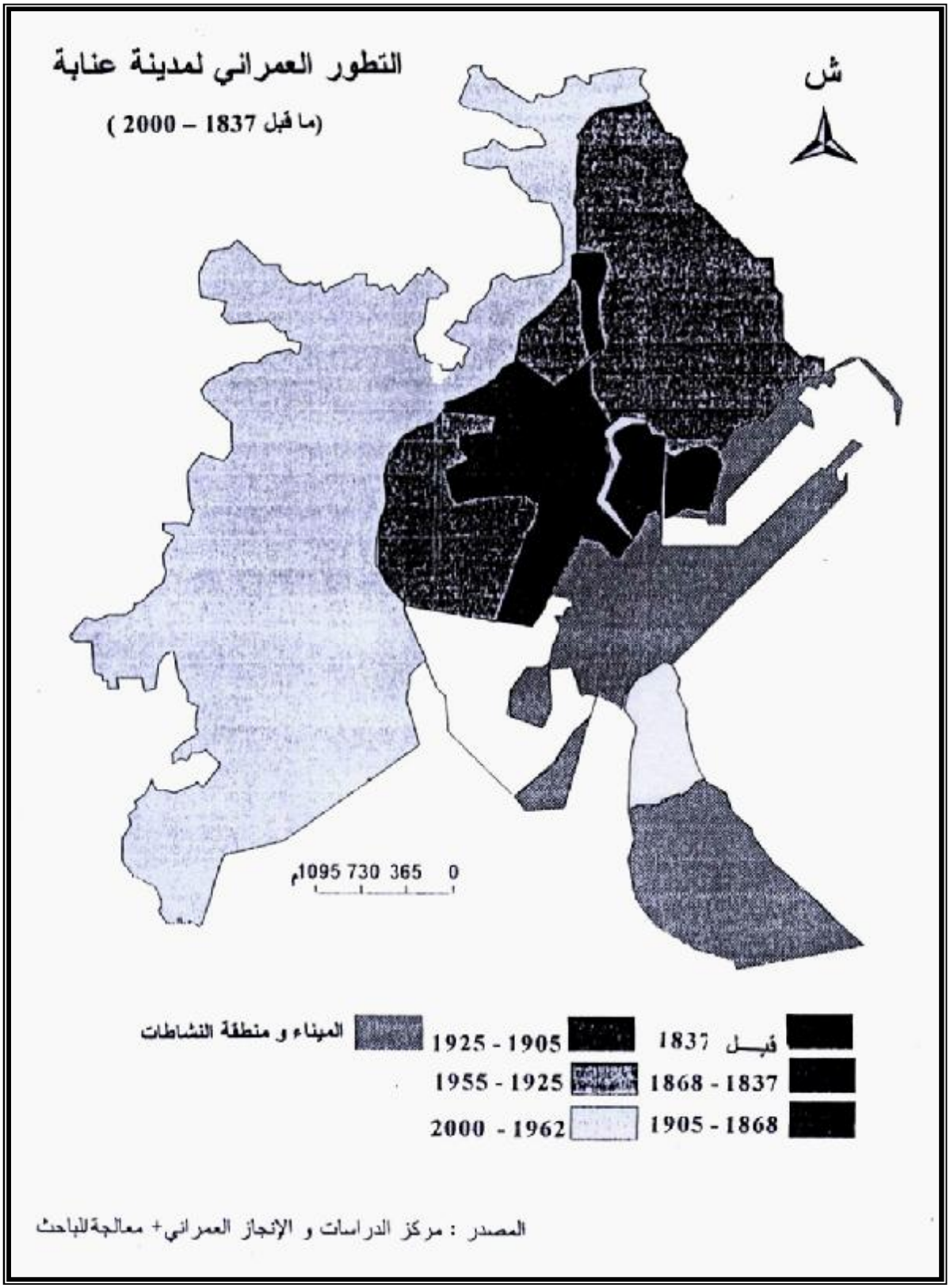
التطور العمراني لمدينة عنابة
(ما قبل 1837 – 2000)
ش
0 365 730 1095م
قبل 1837
1868 - 1837
1905 - 1868
1925 - 1905
1955 - 1925
2000 - 1962
الميناء و منطقة النشاطات
المصدر : مركز الدراسات و الإنجاز العمراني+ معالجة للباحث

4- الأنماط السكنية بالكتلة العمرانية لمدينة عنابة :

شهدت مدينة عنابة تعاقبا مستمرا لحضارات مختلفة عاشت في كنفها بموجب موقعها الممتاز المطل على البحر بالإضافة إلى محيطها الطبيعي الغني بالثروات خاصة الفلاحية والبحرية منها وامتازت مدينة عنابة بتمركز سكاني عبر العصور بأنسجة وأنماط عمرانية ومعمارية متنوعة منها ما اختفى ومنها ما لا يزال قائما، ونستطيع من خلال دراستنا لعمران مدينة عنابة أن نقسم عملية تعميرها إلى مراحل :

1.4- الفترة ما قبل دخول الاستعمار الفرنسي:

بنيت المدينة القديمة من طرف الأتراك وكانت محاطة بأسوار للحماية، وهناك أجزاء كبيرة من المدينة لا تزال قائمة إلى حد الآن، وهي عبارة عن تكتل شديد الإرتصاص من الطوب والخشب وهي ذات نمط يعكس الواقع المعماري المعاش في تلك الفترة، لدى جاءت بنيات هذا النمط بتوجه داخلي لمجموع الغرف التي تلتفت حول ساحة تدعى بالحوش، حيث تحاول أن تحاكي الوسط الطبيعي المفتوح بتوفرها على تشميس جيد ومصدر للماء ومساحة خضراء صغيرة وفي عهد الأتراك كانت هذه المنازل مخصصة لإقامة وتوسيع العائلة الواحدة التي تتكون من عدة أسر، لكن سكانها كانوا من أسر لا تمد إلى بعضها بأي نسب وتعتبر المدينة الإسلامية القديمة النواة الأولى لمدينة عنابة، أدخل عليها المعمرون الفرنسيون عند استقرارهم بها عدة تغيرات، حيث قاموا بتجهيزها بشبكات صرف المياه وشبكات الكهرباء، كما حاولوا عزلها وجرها بإقامة تطويق من المباني الأوربية كما قاموا بتحويل مراكز النشاطات خاصة التجارية منها إلى أنسجة عمرانية شيدت فيما بعد وقد عرفت مدينة عنابة في الفترة الاستعمارية الفرنسية تحولات عمرانية كبيرة، حيث أبرزت السلطات الفرنسية رغبة في الاستحواذ على المدينة وركزت كل نشاطاتها حول الميناء حتى أصبحت المدينة منفذا هاما للثروات الجزائرية نحو فرنسا، ثم قامت سلطات الاحتلال بشق الطرق نحو الداخل وتوسيع الميناء وخلق خط للسكة الحديدية وبناء المساكن للمعمرين الوافدين من أوربا، وإقامة العديد من المنشئات خاصة العسكرية، وشهدت مدينة عنابة في الفترة ما بين 1946 – 1956 دخول النشاط الصناعي الذي تمثل في بعض الورشات الصناعية التجارية ووضع حجر الأساس لمصنع الحديد والصلب، حيث جعل هذا تدفق أحجام كبيرة من سكان مناطق الأرياف المجاورة نحو المدينة، وأنشأت العديد من الأكواخ حول محيطها العمراني كما ظهرت في هذه الفترة الأحياء الراقية أيضا.

وتميزت مدينة عنابة بتعدد الأنماط السكانية، وتباين بارز في مورفولوجية الأحياء السكنية أما في فترة الاستقلال فقد عرفت مدينة عنابة نموا سكانيا لم تشهده من قبل، فبعد إنشاء مركب الحجار ارتفع عدد سكان المدينة من 162483 نسمة سنة 1966 إلى 305526 سنة 1987 مما تسبب في خلق أزمة سكنية حادة وفي ما يخص النسيج العمراني بالمدينة فكانت تتربع سنة 1977 على مساحة تقدر بحوالي 5000 هكتار منها 980 هكتار تمثل نسيج عمراني سكني و 1830 هكتار خاصة بالنشاطات الاقتصادية[1] 1350 مساحة للتجهيزات وفي 1987 أصبح النسيج العمراني للمدينة يتربع على مساحة 6900 هكتار منها 4050 هكتار خاصة بالنشاط الاقتصادي و 1400 هكتار مساحات سكنية ، 1450 هكتار للمنشئات التجهيزية ، حيث نلاحظ أن قطاع السكن حقق قفزة حجميه معتبرة، حيث بلغت الزيادة المساحية للمدينة 420 هكتار أي بنسبة 42 % من المساحة السابقة، ومن بين النماذج ولأنماط السكنية الموجودة بمدينة عنابة ما يلي :

1.1.4- النمط العربي الإسلامي:

تتميز النواة الأولية للمدينة بنسيج عمراني مكثف تخترقه أزقة وممرات مرصوفة بالحجارة ومباني مواد بنائها من الحجارة ومن الطين والخشب، وهي ذات توجه داخلي، وتم في عهد الاستعمار إدخال شبكات تقنية وتجهيزات حيوية من كهرباء وغاز ومياه وشبكات الهاتف ، ولقد تم نقل مركز النشاطات التي كانت تضمها المدينة الأوربية إبان العهد الاستعماري الفرنسي، وتمثل هذا النمط المعماري نسبة 1.6 % من مجموع مساكن المدينة.

2.1.4- النمط الأوربي:

ويتكون من مجموعة مباني جماعية وفردية ذات هندسة معمارية معينة ويسود وسط مدينة عنابة مباني النمط الأوربي الجماعي ، وهي عبارة عن بنايات متوسطة العلو من 3 إلى 6 طوابق تخترقها الشوارع العريضة وساحات عمومية واسعة ، ويضم نسيج هذا النمط المعماري مركز لخدمات المدينة حاليا ، وهذه المباني ذات توجه خارجي وهي مبنية بمواد صلبة ، ونجد على معظم طوابقها الأرضية محلات تجارية وينقسم هذا النمط إلى نوعين:

[1] Boukraa R. et Beddir A, Restructuration du centre ville d'Annaba. Institut d'Architecture et d'urbanisme, Constantine 1993, p78

- **النمط الأوربي الفردي :** نميز تواجده على مستوى حي المنظر الجميل وواد القبة حيث يتمركز بكثافة في المناطق المطلة على البحر ويتميز هذا النمط ببنايات لا يتجاوز علوها طابق واحد، وتعد سكنات فردية على شكل فيلات تحتوي على حدائق تتعدى مساحة المسكن أحيانا 600 متر مربع .
- **النمط الأوربي الجماعي** : يتجسد هذا النمط بشكل بارز في هذه المدينة وكذا على مستوى حي **La Colonne** وحي **Elysa** ، وغالبا ما تستخدم طوابقه الأرضية كمحلات تجارية ويبلغ عدد مساكن النمطين الأوربيين معا بنسبة 56 % من مجموع مساكن مدينة عنابة.

3.1.4- نمط العمارات :

هي عبارة عن تجمعات من عمارات ذات هندسة بسيطة تحيط بها ساحات عمومية وحدائق وبعض التجهيزات الأخرى وهذه المباني لا يزيد علوها على 10 طوابق، وتحتوي على جميع الشبكات التقنية و المرافق بالإضافة إلى العديد من التجهيزات الأخرى خاصة التعليمية والصحية ويمثل عدد مساكن هذا النمط نسبة 24.4 % من المجموع العام بعدد المساكن بالمدينة مثل حي الصفصاف حيث أنجز هذا الحي لحل أزمة السكن التي كانت تعاني منها المدينة وقد كلف الصندوق الوطني الجزائري للتطور والتهيئة العمرانية بدراسة ملف المنطقة الحضارية الجديدة وتسمح بإنشاء 5425 مسكن.

4.1.4- النمط الفردي التحصيصات :

ينتشر عبر كامل مجال المدينة وخصوصا في الجهة الشمالية الغربية مثل، تحصص الفخارين، سيدي عيسى وواد الفرشة حيث قدرت بـ 26 تحصص مخصصة أساسا ببناء سكنات فردية على شكل فيلات، قد يصل علوها إلى ثلاثة طوابق، وذات مساحة عقارية متوسطة تتراوح ما بين 150 إلى 300 متر مربع .

5.1.4- النمط الفوضوي :

نمط تنعدم فيه أدني شروط النظافة، مشكل من مواد قصديرية وطوب عرف هذا النمط تركز على مستوى الضواحي القريبة من المدينة وبفضل سياسة القضاء على السكن الفوضوي تقلص عددها من 4307 مسكن سنة1983 [1] ليصل إلى 77 مسكن في سنة 1998[2] ويبرز حاليا على مستوى السفوح الشرقية لجبل **إيدوغ** وغرب حي الصفصاف وفي بعض المناطق الغير صالحة للتعمير، يفتقر هذا النمط إلى خطة معمارية واضحة وانتظام البنايات بين بعضها البعض كما لا تخضع هذه المباني للمقاييس العلمية التي تسمح بسهولة عادية لحركات التنقل البشرية كما لا تحترم فيها المساحات الخضراء كما هو الحال في الأحياء السكنية الأخرى.

والنسيج العمراني لهذا النمط في المدينة كثيف جدا، ويوجد بمواضع غير صالحة للبناء والتي تفتقد لمعظم التجهيزات الضرورية، مواد البناء من قصدير والسقف خليط من المواد الصلبة الحديثة، ومواد البناء القديمة كالطين والأخشاب ويقدر عدد المساكن نمط البناءات الفوضوية الصلبة والقصديرية نسبة 12 % من العدد العام لمساكن مدينة عنابة سنة 1985 وتتركز في عدد من المناطق من المدينة أهمها : حي سيدي سالم وبوحمرة، ورغم أن السلطات المحلية أنشأت حملات واسعة لإزالة هذه السكنات حيث هدمت العديد من الأحياء القصديرية وحولت إلى أحياء جماعية راقية مثل حي سيدي سالم الذي هدم وعوض بعمارات من النوع الرفيع لإيواء أكثر من000 20 نسمة وكذا الحي القصديري بوحمرة هدم هو الأخر وحول إلى حي بوخضرة إلى جانب ذلك وزعت بلدية عنابة في الفترة الممتدة بين 1979-1990 أكثر من 5000 قطعة أرض للبناء ضمن تنمية المدينة إلى أن هذه التحصيصات شاهدت ركود في الانجاز ولم ينجز منها حسب تقرير **P.D.A.U** المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير للتجمع الحضري العنابي سنة 1992 سوى 63 % من العدد الإجمالي للتحصيصات، وهذا نظرا لغلاء مواد البناء، وأصحاب هذا القطاع من ذوي الدخل المحدود.

---

[1]- Urban , PDAU, Groupement de Annaba 1996.

[2] - مديرية البناء و التعمير لولاية عنابة، معطيات حول السكن لسنة 1993

v الجانب السكاني للولاية :

تعتبر الدراسة السكانية من أوليات أي دراسة خاصة في مجال التهيئة و التخطيط وذلك أن العنصر البشري يؤثر ويتأثر بالمحيط الذي يتواجد به محدثا بذلك ديناميكية وحركية في المجال ، وله دور في توطين النشاطات وتوزيع التجهيزات.

وقد شهدت مدينة عنابة تزايد كبير في عدد السكان خلال الفترة الممتدة ما بين 1966 – 1998 وقد أعطت التقديرات السكانية المعطيات الرقمية التالية:

التعداد	عدد السكان	%	قيمة الزيادة
/	218.698	/	/
1977	350.000	%60,03	131.302
1987	455.888	%30,25	105.888
1998	552.720	%21,24	96.832

ü حركة السكان و العوامل المؤثرة في نموهم:

تعتبر ولاية عنابة من الولايات التي حققت نموا سكاني سريعا في السنوات الأخيرة، من أهم العوامل المؤثرة في حركة و نمو السكان هو عدد المواليد وعدد الوفيات، وكذلك الزيادة الطبيعية، حيث كل مؤشر منهم يلعب دور مهم ومؤثر في حجم السكان وذلك سواء بالزيادة أو النقصان في المواليد يتراوح معدل المواليد ما بين 5.78 % و 28.74 % حيث سجلت بلدية البوني أكبر معدل لكونها تتوفر على جميع المرافق الضرورية الجاذبة للسكان إضافة إلى التضخم الذي أصاب البلدية المركزية لعنابة، مما أدى إلى تغيير مجرى الهجرة الطبيعية إليها فأصبحت منها إلى البلديات المجاورة لها وخاصة بلدية البوني، وبعض البلديات الأخرى التي عرفت مؤخرا تطورا ملحوظا من الناحية العمرانية من حيث التجهيزات والمرافق الضرورية المستقطبة للسكان عامة واليد العاملة خاصة مثل سرايدي، عين الباردة، شطايبي، سيدي عمار والحجار، في حين أقل معدل مسجل هو 8.24 % في بلدية واد العنب.

الوفيات: بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء لفترة 1994 – 1998 نلاحظ أن معدل الوفيات قد أخذ نفس اتجاه المواليد إلى غاية 1997 حيث أرتفع المعدل من جديد إلى 4.38 % ويصل سنة 1998 إلى 4.74 % وقد سجل أعلى معدل للوفيات في بلدية عنابة والمقدر بـ 5.96 % وهذا رغم ما عرفه قطاع الصحة من تطور. بينما بلغ معدل الزيادة الطبيعية سنة 1994 حوالي 16.97% وأنخفض سنة 1998 إلى حوالي 13.20 % ويرجع هذا التناقص إلى ظروف البلاد الاقتصادية و الاجتماعية الصعبة .

ü عوامل الهجرة للمدينة :

من بين العوامل التي ساعدت على الهجرة هي كتالي:

- **ضعف القاعدة الزراعية** : لا يمكن تفسير الهجرة الريفية نحو المدن إلا من خلال تحليل الشروط البنيوية للاقتصاد فإن كان العمال ينتقلون باتجاه المناطق الحضارية فذلك يعود للأوضاع البنيوية التي تميز الريف الجزائري، ضعف المستوى التقني الزراعي، الضغط السكاني، ضعف البنية الاقتصادية، حيث أن النشاط الزراعي ليس باستطاعته توفير مستوى عالي من الدخل النقدي أو الغير النقدي بالمقارنة مع توفيره للمدينة من نشاطات اقتصادية واجتماعية، وقد بلغ عدد المهاجرين الوافدين لولاية عنابة من باقي ولايات الوطن مجموع 2374 مهاجر، وهو حجم معتبر مقارنة مع باقي الولايات الأخرى وهذا راجع إلى حجم الولاية من جهة، وإلى أهميتها الحضرية والاقتصادية من جهة أخرى.
- **عامل سيكولوجي** : مفاده أن المهاجر ينتقل أولا إلى المكان القريب منه حيث يكون بالقرب من موطنه الأصلي في انتظار إقامة دائمة و التأمين شغل دائم .
- **عامل التنظيم الإداري و الاقتصادي** الذي انتهجته الجزائر في الفترة ما بين 1967 – 1988 ضمن الاقتصاد الموجه والتخطيط الإداري، ظهرت نتائجه من خلال حركة السكان في المجال ضمن سياسة محو الفوارق الجهوية .
- **عامل اقتصادي** : حيث نجد أغلبية المهاجرين لا يقطعون صلة بالأرياف التي هاجروا منها ويحبذون الهجرة إلى الأماكن القريبة من مواطنهم الأصلية حتى يتسنى لهم المحافظة على بعض المزايا الريفية ككراء أراضيهم الزراعية أو الاشتغال بها بالتوازي مع النشاط في المدينة.

- **عامل البحث عن مكان الشغل:** يكون قريب من قطاع الصناعة والخدامات لأن كل مهاجر عندما يهاجر من مكان ميلاده له مشروع يريد أن يحققه لذلك يجد الوسط الحضري أخصب لهذه المشاريع.

ü معدل النمو الصافي للهجرة بمدينة عنابة :

- **الفترة ما بين 1966 – 1977** : عرفت تجمعات رئيسية بمدينة عنابة هجرة وافرة حيث سجلت مدينة الحجار صافي الهجرة قدرت بـ 11072 نسمة بالإضافة إلى تسجيل معدل سنوي قدر بـ 9.12 %، وهذا ما يفسر الزيادة الطبيعية المقدرة بـ 7221 نسمة، و بذلك فهي تحتل المرتبة الأولى من حيث الهجرة الوافدة خلال هذه الفترة، أما مركز المدينة فقد عرف زيادة طبيعية بلغت 72244 نسمة والهجرة الوافدة إليها قدرت 9880 نسمة ويفسر هذا الاستقطاب الكبير للسكان من خلال توطين الوحدات الصناعية كمركب الحجار الذي أدى إلى حدوث هجرة الوافدة بحثا عن العمل سواء من داخل الولاية أو من خارجها. وعرفت مدينة البوني هي الأخرى في هذه الفترة زيادة طبيعية قدرت بـ 7306 نسمة من خلال التجمع الوحيد سيدي سالم بالإضافة إلى المناطق المبعثرة والتي بدورها شهدت زيادة قدرت بـ 12596 نسمة وكذلك مدينة سيدي عمار و التي سجلت بها زيادة طبيعية قدرت بـ 1179 نسمة بتجمعين ثانويين سيدي عمار والقنطرة اللذان يعدان من أقدم التجمعات على مستوى البلدية بالمناطق المبعثرة قدرت بـ 2860 نسمة تجسدت من خلال انتشار الأحياء الفوضوية.
- **في الفترة ما بين 1977 – 1987** : في هذه الفترة بدأت مدينة عنابة تعرف هجرة خارجة قدرت بـ 154132 وفي هذه الفترة بالذات ظهرت تجمع سيدي عمار كتجمع ثانوي تابع لبلدية الحجار واستقبل هجرة وافدة قدرت بصافي الهجرة بها 18493 في حين عرف زيادة طبيعية قدرت بـ 20999 نسمة ويفسر ذلك من خلال التدفقات الكبيرة للوافدين إلى المدينة سواء من مدينة عنابة أو من مناطق أخرى وبذلك سجلت أكبر قيمة للهجرة الوافدة، بينما عرفت بلدية الحجار هجرة خارجية قدرت بـ 2384 نسمة في حين تراجع معدل نموها مقارنة بالفترة السابقة حيث أصبح يقدر بـ 4.05 % أي زيادة طبيعية قدرت بـ 5712 نسمة ومدينة البوني في تعداد 1987 قدر حجم سكانها بـ 26668 نسمة حيث نجدها قد استقبلت جزء من الفائض السكاني لمدينة عنابة[1] .

[1] - التوسعات العمرانية بالتجمع العنابي، دلالة حالة مدنية سيدي عمار، مذكر تخرج لنيل درجة الماجستير ، إعداد الطالب أحمد سفيان، إشراف الأستاذ محمد الهادي العروق، جوان 2003، ص 46

- **الفترة ما بين 1987 – 1998 :**

في هذه الفترة سجلت معدل النمو السنوي تراجع مقارنة بالفترات السابقة حيث تقلص معدل نمو مدينة عنابة من 3.63 % " 1977 – 1987 " إلى 1.05 % 1987 – 1998 في حين نجدها في هذه الفترة عرفت زيادة طبيعية قدرت بـ 27153 نسمة ومن حيث صافي الهجرة فإن مدينة عنابة بقيت تشهد هجرات خارجية ولكن بوثيرة أقل من السابق ومقدرة بـ 121450 نسمة وسجلت مدينة سيدي عمار صافي الهجرة قدرت بـ 355 نسمة ومدينة البوني بـ 14324 نسمة ومدينة الحجار 29040 نسمة وتعتبر هذه الهجرات سالبة خارجية وإن كانت لا تتعدى حدود البلدية، تتواجد بتجمعات ثانوية التي عرفت تطور ومستقبلية للسكان المرحلين منها: القنطرة، مرزوق عمار وحجر الديس، أما فيما يخص النمو الحضري الولائي فإنها عرفت تراجع قدر بـ 4,81 % في الفترة 1966 – 1977 لتصل إلى 2,45 % في الفترة 1977 – 1987 أما في الفترة 1987 – 1998 فإنها قدرت بـ 2,09 % وهي معدلات أقل من المعدلات السنوية الوطنية المقدرة على التوالي بـ 5.40 % 1977 – 1987 و 4.76 % في الفترة 1987- 1998 في حين نجد المعدل السنوي السكاني للولاية في الفترة ما بين 1966-1977، مقدرة ب 4.81 %، وبذلك تكون قد سجلت قيمة أكبرمن المعدل الوطني السنوي لنفس الفترة المقدر بـ 3,21 %[2] .

من خلال ما سبق نستنتج أن الهجرة الوافدة لمدينة عنابة شهدت مرحلتين هما :

ü المرحلة الأولى:

مرحلة الهجرة الوافدة إليها والتي توافقت مع الفترة مابين 1966 – 1977 بصافي هجرة موجبة قدرت بـ 6.57 % في حين وفي نفس الفترة لم يسجل أي معدل للنمو وبالتالي فإن الزيادة الطبيعية و التي عرفتها المدينة التي قدرت بـ 72333 نسمة تتوافق مع النزوح الريفي الكبير التي عرفته، بالإضافة إلى الوافدين إليها من تونس والمدن الحدودية بسبب ما تعرضه من فرص للعمل.

[2] مكتب الدراسات التقنية و الإحصاء ببلدية البوني

- **المرحلة الثانية:**

مرحلة الهجرة الخارجية والتي برزت في الفترة مابين 1977 -1987 بصافي هجرة سالبة قدرت بـ 69.24 % ، في حين نجدها قد تراجعت في الفترة اللاحقة 1987 – 1998 لتسجيل نسبة سالبة لصافي الهجرة قدرت بـ 54.57 % وذلك راجع لعملية تفريغ السكاني بمدينة عنابة باتجاه مدنها التوابع خاصة سيدي عمار خلال تحويل سكان أحياء الفوضوية والأكواخ القصديرية من مدينة عنابة وإقامة مشاريع سكانية المستقبلة للهجرة على مستوى هذه المدن، كما شهدت مدينة سيدي عمار تزايد سكاني كبير بسبب ارتفاع معدلات نموها السنوي والهجرة الوافدة إليها ففي الفترة مابين 1987 – 1998 سجلت كل من المدن بما فيها مدينة عنابة هجرة خارجية بقيم سالبة، وهذا يفسر من خلال حدود الهجرة من مدينة عنابة إلى مدنها التوابع من جهة ومن مدن التوابع باتجاه التجمعات الثانوية من جهة أخرى.

فكل البيانات الإحصائية التي سجلت من خلال معدلات نمو و الزيادة الطبيعية والهجرة وتزايد حجم مدن التوابع بشكل كبير يرجع ذلك أساسا إلى الزيادة الطبيعية التي عرفتها هذه المدن على فترات، بالإضافة إلى الهجرة الكبيرة الوافدة سواء من المناطق الريفية أو من خارج الولاية خاصة خلال فترة السبعينيات وبالأخص من مدينة عنابة من خلال تفريغ الفائض السكاني باتجاه المدن التوابع وفي الفترة الأخيرة 1987 – 1998 عرفت كل من مدن التوابع الهجرة الخارجية باتجاه تجمعات ثانوية و التي هي الأخرى بدأت تعرف تطور وتزايد في حجمها.

في الأخير نقول أن للهجرة الداخلية دور كبير في حياة المدنية حيث أنها تؤثر في نمو السكان كما تؤثر في توزيع القوى العاملة ومستوى التشغيل والتغيير في المتطلبات الثقافية والمعيشية لسكان التجمعات كما يعتبر النشاط الصناعي العامل الأساسي في جلب المهاجرين إلى المدينة التي تعرف تركز كبير للصناعات بمختلف أنواعها كما سبق ووضحنا.

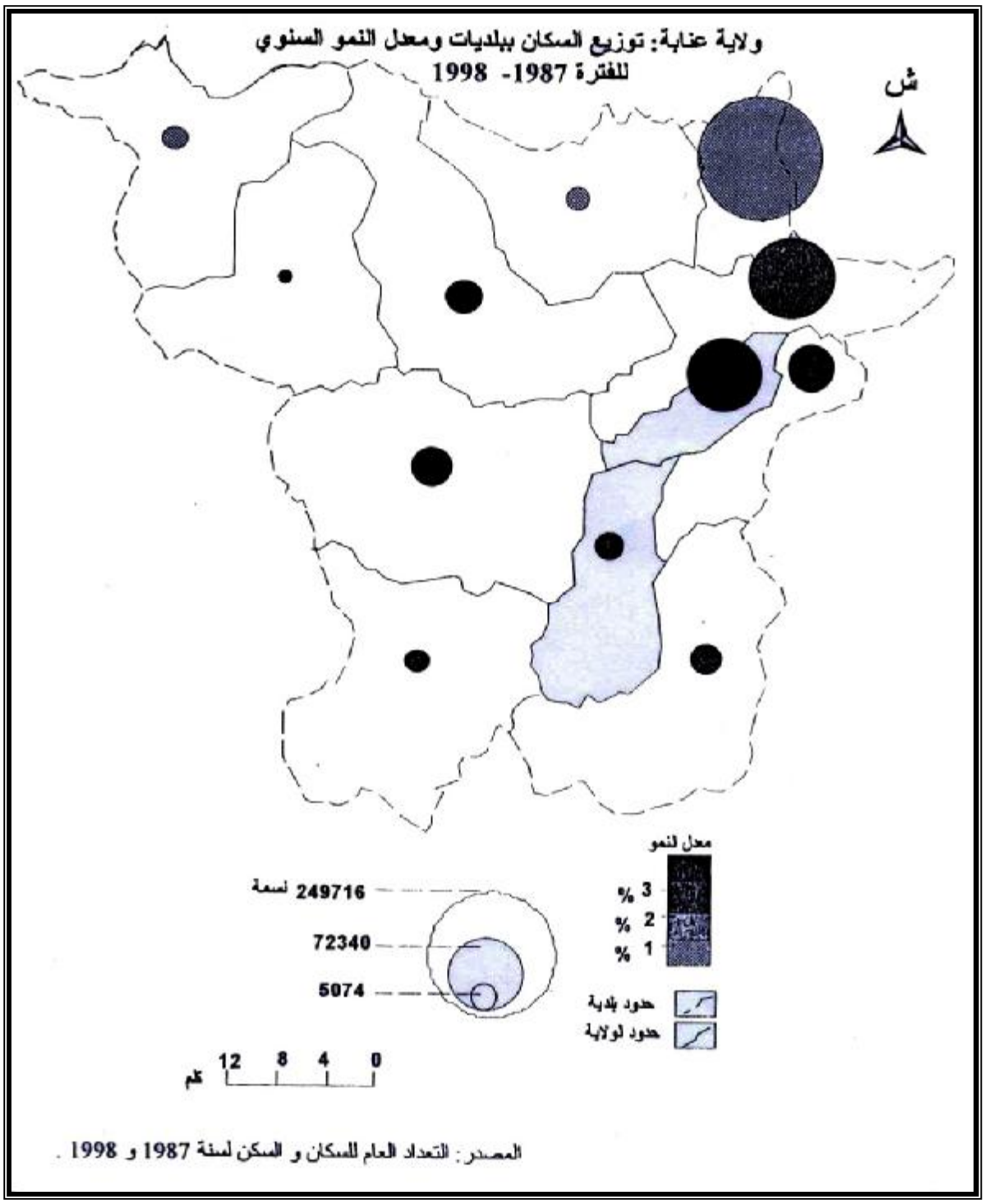

المصدر: التعداد العام للسكان و السكن لسنة 1987 و 1998 .

5- الخصائص الاقتصادية ونشاط السكان.

تمهيد:

تعتبر مدينة عنابة من المدن الاقتصادية بالدرجة الأولى نتيجة التمركز الصناعي المتواجد بها فهي أكبر المدن عددا من حيث المنشأة والوحدات الصناعية بمختلف أنواعها ، ومن الأسباب والعوامل التي ساعدت على التطور والتوسع الصناعي بالمدينة هي :

- السياسة التنموية التي وضعتها الدولة غداة الاستقلال الوطني.
- إستراتيجية التصنيع التي اتبعتها الدولة بالاعتماد على الصناعات القاعدية في أماكن معينة الأقطاب.
- البرامج التنموية التي وضعتها الدولة و التي من أهمها المخطط الثلاثي و الرباعي الأول و الرباعي الثاني.
- وجود الهياكل القاعدية بمدينة عنابة **:** شبكة الطرقات المتطورة منها: السكة الحديدية، ميناء عنابة التي تبلغ مساحته حوالي 45 هكتار، مطار الملاحة، سد الشافية ذو طاقة تخزينية تصل نسبتها إلى 95 مليون متر مكعب ومحطة لتوليد الطاقة الكهربائية.
- عامل البحر "**الميناء** " الذي ساهم بنسبة 75 % في توطين هذه الصناعات على الشريط الساحلي وبمدينة عنابة خاصة.

1.5- التنوع الصناعي لمدينة عنابة :

1.1.5- الصناعة الميكانيكية : يضم هذا النوع من الصناعة العديد من الفروع الصناعية المختلفة منها : صناعة الحديد والصلب، صناعة الجرارات والعتاد الفلاحي والرافعات، بالإضافة إلى الأجهزة الكهربائية والكهرومنزلية ويعتبر هذا النوع من الفروع الأساسية التي بنت عليها الدولة الجزائرية سياسيتها الاقتصادية المتمثلة في الصناعات الثقيلة والقاعدية وقد حظيت ولاية عنابة بتوطين هذه الصناعات بشكل واسع ولها أهميتها الكبرى من حيث الأولوية من جهة ومن حيث المشتغلين فيها من جهة أخرى وما يميز مدينة عنابة هو صناعة الحديد والصلب ويشغل هذا الفرع 24419 عامل وهذا ما جعل عنابة اليوم قطبا صناعيا نظرا لأهميته الإستراتيجية ويستحوذ على الأغلبية العظمى من المشتغلين، يضم 11 وحدة صناعية تشمل 22622 عامل أهم هذه الوحدات مركب الحجار الذي يشغل 18231 عامل يليه مصنع عتاد السكة الحديدية بـ 1452 عامل .

2.1.5- صناعة مواد البناء :

يتميز هذا الفرع بانتشاره الواسع هو الأخر له دوره وأهميته بالنسبة للتنمية المحلية التي تشهدها مدينة عنابة في مجال البناء والتعمير وهي تنمية مستمرة ودائمة ويتركز بالولاية 45 وحدة صناعة تشغل 5017 عامل. يضم القطاع العام 6 وحدات صناعية مختصة في إنجاز مواد البناء يشغل 2856 عامل أهم وحداته مصنعي لإنتاج البناء الجاهز على التوالي 836 و 246 عامل وحدة الحصى بواد العنب تشغل 196 عامل، أما القطاع العام المحلي يملك 4 وحدات تشغل 1190 عامل ويضم القطاع الخاص 35 وحدة تشغل 971عامل.

3.1.5- صناعة الموادالغجائية :

تتميز هذه الصناعة كذلك بتنوعها وكثرة منتوجها فكل المنتجات السائلة والصلبة والغازية الداخلة في غذاء الإنسان تدخل ضمن هذه الصناعة كالعجائن بأنواعها، الحليب ومشتقاته، المياه المعدنية، اللحوم والحلويات ويسيطر هذا الفرع بشكل كبير مقارنة مع باقي الصناعات الأخرى وتتوطن بمدينة عنابة 137 وحدة صناعية تشغل 4948 عامل يستحوذ القطاع الخاص على 130 وحدة تشغل 3126 عامل ويضم القطاع العام الوطني 7 وحدات تشغل 1822 عامل منها وحدة المشروبات الغازية تشغل 419 عامل، وحدة صناعة الزيوت تشغل 411 عامل وحدة تخزين المواد الغذائية تشغل 240 عامل ومصنعي لعلف الحيوانات يشغلان على التوالي121 و 76 عامل بالإضافة إلى وحدتين أخرتين تشغلان على التوالي 284 و 271 مختصين في تخزين وتعليب المواد الزراعية .

4.1.5- صناعة النسيج و الخياطة :

تعتبر من الصناعات الخفيفة و تشمل صناعة المنسوجات بالمعنى الواسع أولها الغزل حيث يتم تصنيع الألياف الأولية إلى خيوط ثم تحاك هذه الأخيرة لتصبح أقمشة تليها التنبيل L'ennoblissement [1] حيث يتم تغيير سمات الخيوط أو الأقمشة وألوانها وأخيرا صنع الملابس، المواد الأولية لهذه الصناعة إما طبيعية مثل: الصوف والحرير والقطن أو اصطناعية ناتجة عن تركيبات كيميائية مخبرية. تتوطن بمدينة عنابة 44 وحدة صناعية تشغل 1268 عاملا ، تتميز الولاية باستثمار القطاع الخاص فقط في هذه الصناعة .

[1] الحبيب دلالة، الاقتصاد الصناعي و المجال، دراسة في جغرافية الصناعة،دار سراس للنشر 1990 – ص 61

5.1.5- تحويل الورق و الخشب:

يضم هذا الفرع صناعتان أساسيتان هما تحويل الخشب ويدخل ضمن التجارة وصناعة والفلين وتحويل الورق ويدخل فيها أيضا صناعة ورق المطابع وورق الجرائد وهي مواد تستورد من خارج الوطن تتوطن بمدينة عنابة 54 وحدة صناعية تشغل 1266 عاملا منها : وحدة تخزين الخشب وتشغل 147 عاملا، وحدة صناعة الأثاث بالحجار وتشغل 259 عاملا، وحدة الفلين بواد العنب وتشغل 148 عامل، ووحدة استرجاع الورق وتشغل 57 عاملا، يملك القطاع الخاص 50 وحدة صناعية تشغل 655 عاملا .

6.1.5- الصناعات الأخرى:

يشمل هذا الفرع صناعات عديدة ومتنوعة لها أهميتها من حيث عدد الوحدات وحجم عمالها حيث يتوطن بمدينة عنابة 28 وحدة صناعية تشغل 938 عامل. يستحوذ القطاع الخاص على 23 وحدة وتشغل 507 عامل، ويضم القطاع العام الوطني 4 وحدات تشغل 321 عامل منها : وحدة صناعة الأدوات المدرسية وتشغل 105 عامل وحدة صناعة العتاد المنزلي و تشغل 126 عامل، وحدة لتعليب السكر وتشغل 52 عامل وحدة لصيانة البواخر وتشغل 38 عامل، ويملك القطاع العام المحلي وحدة صناعية فقط تشغل 110 عامل.

7.1.5- صناعة الجلود و الأحذية :

تتوطن بالولاية 16 وحدة صناعية تشغل 463 عامل يستحوذ القطاع الخاص على كل الوحدات الصناعية 16 معدل متوسط العمالة في كل وحدة 29 عامل.

8.1.5- قطاع المناجم و المحاجر :

يشمل هذا القطاع صناعتان أساسيتان هما استخراج المناجم وتدخل ضمن المواد الأولية لمختلف الصناعات مثل: الفوسفات، الحديد الرخام و الملح، بينما المحاجر فهي المصدر الأساسي و الرئيسي لتوفير المواد الأولية المستعملة في البناء، تتوطن بمدينة عنابة 7 وحدات صناعية تشغل 252 عاملا، يستحوذ القطاع الخاص على 6 وحدات وتشغل 168 عاملا يصل متوسط العمالة لكل وحدة حوالي 28 عاملا بينما يملك القطاع العام وحدة صناعية فقط وهي محجرة تشغل 84 عاملا.

9.1.5- الصناعة الكيماوية:

يضم هذا الفرع صناعات مختلفة منها لإنتاج الغاز الصناعي وصناعة الأسمدة الكيماوية، صناعة البلاستيك و المطاط وغيرها تضم مدينة عنابة 8 وحدات صناعية تشغل 49 عاملا، يملك القطاع العام الوطني وحدتان يشغلان 359 عاملا هما: وحدة الغازات الصناعية تشغل 126 عاملا، ووحدة الصناعة للأسمدة الفوسفاتية تشغل 233 عاملا وهو المصنع الوحيد على مستوى الشرق الجزائري، ويضم القطاع الخاص 6 وحدات صناعية تشغل 132 عاملا يصل متوسط العمالة في كل وحدة إلى 22 عاملا وهي ورشات مختصة في تحويل البلاستيك وإنتاج مبيدات الحشرات.

10.1.5- قطاع الطاقة و المياه:

تضم إنتاج الغاز والكهرباء وكذلك توزيع المياه، هذا القطاع توطنه ضعيف جدا ويرجع ذلك أساسا للتوطن الصناعي بالولاية واحتياج الصناعة لنسبة كبيرة من المياه، تضم الولاية وحدتان صناعيتان فقط يشغلان 1129 عاملا مختصتان في توليد الطاقة وتوزعها.

كما يضم الإقليم العنابي الأحواض المائية التالية: حوض بوناموسة، وادي الكبير الشرقي الجزء السفلي وادي سيبوب، تصل مساحة الأقاليم إلى حوالي 9008 كلم^2 بإمكانيات مائية تقدر بحوالي 872 مليون م^3 ، منها 781 مليون م^3 مياه سطحية و 91 مليون م^3 مياه جوفية، تصل الكمية المستغلة إلى حوالي 111 مليون م^3 ، و741 مليون م^3 غير مستغلة[1]

ü القطـاع ألفلاحي:

لقد شهد القطاع بعد الاستقلال العديد من التغيرات القانونية على المستوى الوطني لان الريف الجزائري لم يحظ في الحقيقة بالعناية اللازمة التي تمكنه من الاستقرار، ومدينة عنابة كانت مدينة صناعية أكثر منها فلاحية بالرغم من تربعها على سهل فلاحي يعد من اكبر السهول في الجزائر من حيث الإنتاج والتنوع، ولكن فيما بعد استعمل لأغراض صناعية، وقد قدر القطاع الفلاحي في آخر تقسيم إداري 1984 بحوالي 34200 هكتار وهي المساحة المقدرة وبعد هيكلة الأرض الفلاحية بلغت المساحة حوالي 41200 هكتار موزعة على الشكل التالي: لقطاع الخاص يمثل ما مجمله 38.900 هكتار، القطاع العام يمثل ما حجمه 270.9 هكتار.

---

(1) - ANAT. Schéma, Régional d'aménagement du territoire, région Nord Est, phase 4 juin 1993. p8

ملاحظة : عدد العمال في كل الوحدات الصناعية مأخوذة من P.O.W لولاية عنابة بالاظافة إلى البحوث ميدانية لسنة 1992

وقد أعتمد في إحصائه سنة 1987 أن القطاع الفلاحي يشتغل 4780 عاملا ما يعادل نسبة 5 % من القادرين على العمل بالولاية ، في حين تشتغل اليد العاملة الأخرى في الصناعة و الأشغال العمومية و البناء الذي يمثل حوالي 40 % والخدمات التجارة حوالي 55 % من خلال هذا يتضح أن النشاطات الاقتصادية غير الفلاحية و الخدماتية كانت سببا في هجرة اليد العاملة من القطاع الفلاحي وأبح هذا الأخير لا يساهم إلا بنسبة قليلة في التنمية و الدخل الوطني ، وفي مرحلة إعادة الهيكلة لقطاع الفلاحة سنة 1991 أصبح هذا القطاع يحتوي على مجموعة سكانية تقدر بـ 7345 فردا هذه الزيادة أدخلت بعض التحسن على القطاع الفلاحي وجعله ينشط كقطاع اقتصادي له أهميته في التنمية المحلية بالولاية وكان للتصنيع أثاره السلبية على قطاع الفلاحة من خلال :

- الضعف الواضح في الإنتاج الفلاحي بمختلف منتوجاته.
- تحويل المساحات إلى مواقع صناعية

كل هذا خلق نوع من عدم التوازن داخل الحياة الطبيعية للمدينة.

الجدول يبين توزيع الأراضي على مجال الولاية لسنة 1998

ولاية عنابة	المساحة الزراعية الإجمالية هـ	المساحة الزراعية المستغلة هـ	المساحة الزراعية المسقية هـ	أراضي في راحة هـ	مراعي هـ	أراضي غير منتجة هـ
	58548	37738	25695	9904	48517	7010

المصدر مديرية الفلاحة لولاية عنابة

ü الإنتاج الفلاحي :

- **الإنتاج الزراعي:** تتوزع أهم الزراعات على المساحات الزراعية بالنسب التالية:
- **زراعة الحبوب :** تشغل مساحة معتبرة من المساحة الزراعية تقدر بـ 14465 هـ أي نسبة 24.7 % بمردود 20 قنطار / هـ تتوزع خاصة ببلدية الحجار، عين الباردة، الشرفة، العلمة أنتجت هذه المساحة ما يقارب 173550 قنطار/هـ سنة 1998.

- **الزراعة الصناعية :**تقدر مساحتها الإجمالية بـ 8307 هكتار- بنسبة 14.18 % من مجموع المساحة الزراعية بمجموع إنتاج 946295 قنطار/هـ سنة 1998 تتوزع خاصة بعين البادرة، الشرفة، العلمة، الحجار، حيث سجلت أكبر كمية إنتاج في بلدية الشرفة 188.908 قنطار في حين أن أقل كمية في الإنتاج سجلت ببلدية سيدي عمار 5140 قنطار.

- **زراعة البقول** : تقدر المساحة التي يستغلها بـ 2194 هكتار بنسبة 3.74 % من المساحة الزراعية الإجمالية بإجمالي إنتاج يقدر بـ 224418 ق سنة 1998 تتوزع خاصة في بلدية عين الباردة ، برحال، الحجار، سيدي عمار، التريعات، البوني والشرفة.
- **الأشجار المثمرة** :تأتي في المرتبة قبل الأخيرة من حيث أشغال المساحة حيث تقدر مساحتها بـ 358 هكتار بنسبة 0.61 % بلغ حجم الإنتاج بها 11812 قنطار سنة 1998 تتركز في البوني خاصة بإنتاج قدر بـ 3390 قنطار وتليها كل من بلدية الحجار، عنابة، عين الباردة وسيدي عمار .
- **العلف :** لا يمثل سوى 5.17 % أي 3031 هـ تتوزع بين بلدية البوني ، عين الباردة سرايدي، وعنابة.

الجدول يبين توزيع المحاصيل حسب المساحة، الحجم و المردود لولاية عنابة.

	المساحة (هـ)	الإنتاج (ق)	المردود ق/هـ
زراعة الحبوب	910	9200	1010
الزراعة الصناعية	741	90479	12210
البقول	227	4585	2019
الأشجار المثمرة	33	1669	5057
العلف	422	900	213

المصدر مديرية الفلاحة لولاية عنابة معطيات 1998

ü الإنتاج الحيواني:

تتميز الولاية بتنوع كبير في الإنتاج مما يؤكد قدرتها الفلاحية ومن أهم ما حققته الولاية في هذا المجال سنة 1998 ما يلي:

- **الأبقار :** 23376 رأس منها 11826 رأس حلوب.
- **الماعز :** 8520 رأس.
- **الأغنام:** 39634 رأس.
- **الخيول :** 470 رأس.

الجدول يبين الإنتاج الفلاحي لولاية عنابة سنة 1998.

الأغنام	الأبقار	الأبقار الحلوب	الماعز	الخيول	دجاج اللحم	دجاج البيض
557	1069	523	476	32	/	/
لحوم بيضاء	لحوم حمراء	بيض	عسل	حليب		
/	930	/	1320	790000		

المصدر مديرية الفلاحة لولاية عنابة معطيات 1998

v الجانب الخدماتي :

ü التعليم و التكوين:

تحتوي الولاية على عدد هائل من مراكز التكوين المهني والتمهين والمدارس بمختلف أطوارها وجامعة من أكبر الجامعات على المستوى الوطني ومركز لجامعة التكوين المتواصل وهو ما أثر على التمدرس بالمدينة سواء منها المناطق الريفية أو الحضارية. كما يعتبر التعليم بمدينة عنابة متغير هاما من متغيرات التي سارعت في إحداث التحضر بالمنطقة وتحتوي الولاية على :

- **ü** 17 مركز للتكوين المهني بمختلف الاختصاصات.
- **ü** أكثر من 55 مدرسة لتطور التعليم الابتدائي.
- **ü** أكبر جامعة على المستوى الوطني وأكثر من 20 معهد.
- **ü** التعليم المتوسط و الثانوي منتشر عبر كامل بلديات المدينة.

ü الثقافة:

يوجد بمدينة عنابة العديد من المراكز الثقافية أغلبها يتمركز بعاصمة الولاية ، كما بها مكتبات بلدية وعمومية يصل عددها إلى أكثر من 12 مركز، ضف إلى ذلك احتوائها إلى أكبر المسارح على مستوى القارة الإفريقية وعلى عدد معين من دور السينما وفي مجال الرياضة ملعبان كبيران وأخرى على مستوى البلديات، ومدينة عنابة تتربع على شريط ساحلي على طول حدودها الشمالية يجعلها في فصل الصيف تعرف حركة تجارية نشطة من خلال قدوم الأشخاص إليها من داخل وخارج الولاية مما يجعلها مدينة لا تنام صيفا.

v مراكز البريد :

إن الخدمات البريدية بولاية عنابة تظم حوالي 39 وحدة بريدية إلى جانب بعض المكاتب البريدية و القبضات المتواجدة ببعض الأحياء البعيدة على مراكز البلديات .

v مراكز الصحة :

يحتل القطاع الصحي بولاية عنابة مركزا متميزا باختصاصاتها المختلفة والمتنوعة ، وتطور قطاع الصحة منذ الثمانينات، من خلال المستشفيات الجامعية المتواجدة بها تشرف عليها إطارات جامعية ذات كفاءات عالية وخدمات هذا القطاع موزعة كتالي :

- **ü** 6 مستشفيات جامعية بما فيها عيادة جامعية مختصة بطب الأسنان.
- **ü** مستشفى للأطفال 7 عيادات متعددة الاختصاصات.
- **ü** 6 مراكز صحية.
- **ü** مستشفى سرايدي متخصصة في إعادة التربية والتأهيل و النقاهة و بها قسم لأمراض النساء
- **ü** 12 قاعة للعلاج ذات فحص طبي استعجالي.
- **ü** قطاعات صحية لقطاع الخاص مختلفة الاختصاصات
- **ü** مستشفى ببلدية البوني.

إضافة إلى العدد الكبير من الأطباء الذين لهم عيادات علاجية خاصة إلى جانب مخابر للتحاليل وكل سنة تستقبل هذه المراكز دفعات متخرجة من جامعات مختصة بالطب ومتنوعة الاختصاصات تعرف هذه المراكز تقدم وتطور في هياكلها الإدارية من جهة والأجهزة المتطورة المستوردة من جهة أخرى.

كما أن هناك وعي وتحسيس من قبل المواطن للنصائح والمعطيات الطبية كدلالة على التحضر إذ أخذنا الصحة كمؤشر من مؤشرات الحياة الحضرية خاصة وأن مدينة عنابة مدينة صناعية وما تفرزه هذه الأخيرة من الأمراض المختلفة نتيجة التلوث البيئي والهوائي الذي تخلفه الصناعة وتطور القطاع الصحي هو انعكاس بالدرجة الأولى للأمراض المتفشية من الغازات السامة المطروحة من القطاع الصناعي .

v قطاع النقل و المواصلات :

يعد هذا القطاع من القطاعات الإستراتيجية الكبرى بالمدينة إذ يساهم بشكل مباشر وبفعالية نشطة في دفع عجلة التنمية المحلية و الوطنية من خلال الخدمات التي يقدمها للمؤسسات ، بمدينة عنابة شبكة ضخمة من المواصلات وطرق وطنية وولائية متطورة ومتوفرة، كما تظم الولاية مطار دولي هام له دوره البارز في نقل المسافرين من جهة وعلاقة تجارية ضمن الاستيراد والتصدير من جهة أخرى، إضافة إلى ميناء يعد من أكبر الموانئ الوطنية له نشاطه التجاري الهام إلى جانب شبكة السكك الحديدية التي تربط عاصمة الولاية بمختلف الولايات الآخرة عبر الوطن شرقا وغربا ،و قطاع النقل بمدينة عنابة متغير من المتغيرات الاجتماعية ومن العوامل المساعدة في نمو ظاهرة التحضر بالولاية.

الفصل الخامس: مجال الدراسة العام – مدينة عنابـــــــة -

تمهيد:

1-لمحة تاريخية لمدينة عنابة.

2-تطور الوضعية الإدارية.

3-التطور العمراني لمدينة عنابة.

4-الأنماط السكانية للكتلة العمرانية بمدينة عنابة.

5-الخصائص الاقتصادية ونشاط السكان.

الفصل السادس

مجالات البحث الميداني وإجراءاته المنهجية

الفصل السادس: مجالات البحث الميداني و إجراءاته المنهجية

1- مجالات البحث الميداني

2- الإجراءات المنهجية

أ- المنهج وكيفية استعماله

ب- أدوات جمع البيانات

ج- العينة و طريقة اختيارها

تمهيد:

إن الإجراءات المنهجية التي يستخدمها الباحث في دراسته تمثل له الدليل الذي يوجه به مسار بحثه العلمي بدءا بالمنهج الملائم للدراسة، و وصولا إلى التقنيات المتبعة في تحليل و تفسير البيانات.

1- مجالات البحث الميداني:

1.1- المجال المكاني:

يمثل مجال الدراسة في مدينة عنابة أما المجال الخاص فيتمثل في حي بوخضرة المتواجد بضواحي المدينة، و تحديدا بالجهة الجنوبية و تم اختيار هذا الحي بناءا على:

- بما أن موضوع الدراسة هو مشكلات التخطيط الحضري بهذه المدينة و ما خلفه سوء التخطيط و انعدام الرقابة من مشكلات مست جميع المجالات الاقتصادية و الاجتماعية والعمرانية، فهذا الحي يعتبر من الأحياء التي تعاني من مشكلات عدة منها انعدام المرافق و الخدمات، و تدهور المحيط.
- مجتمع الدراسة ذو بناءات فوضوية تنعدم فيه شروط البناء القانوني الصحي ،أصول سكانه من مناطق جغرافية مختلفة نتيجة الهجرات المتتالية نحو المدينة من اجل الحصول على فرص العمل و الاستقرار بالدرجة الأولى.
- كما يعتبر مجتمع الدراسة منطقة متخلفة ذو طابع ريفي في مجملها.

ظهر هذا الحي سنة 1950 بعد أن اضطرت السلطات الاستعمارية مواجهة الأشخاص المهاجرين نحو المدينة من المناطق الأخرى كالأرياف والمدن المجاورة، حيث وطنهم الاستعمار في منطقة بوحمرة.

2.1- الموقع و المساحة:

تمثل بوحمرة اكبر تجمع لسكان الأحياء المتخلفة في مدينة عنابة، يقع هذا الحي في شمال سطح جبل بوحمرة، على امتداد جنوب المدينة، تبلغ مساحته 100 هكتار وتمتد على طول 3 كلم^2 بمحاذاة طريق مهجور و سكة حديدية تربط بين قسنطينة وعنابة[1] يبعد هذا الحي عن مركز المدينة بحوالي 3كلم، ولا يبعد عن المنطقة الصناعية إلا بحوالي 2 كلم، كما لا يفصله عن مركب الأسمدة الفوسفاتية إلا 1 كلم و يبعد عن مركب الحديد والصلب بالحجار 13 كلم[2]

يتمركز بهذا الحي 3381 عائلة، وهو بهذا من اكبر التجمعات تمركزا للسكان، حيث بلغ سنة1998عدد سكانه 10019 نسمة[3]، وحي بوحمرة كغيره من الأحياء الواقعة على ضواحي مدينة عنابة، تلك الأحياء التي نمت عشوائيا، وتضخم حجمها دون توجيه، وفي ظل غياب سياسة تخطيطية واضحة من طرف الهيئات المشرفة، ومع بداية سنة 1981 شهدت مدينة عنابة كارثة طبيعية تمثلت في فيضانات تسببت في تهديم العديد من المساكن خاصة القديمة منها، وفي ظل هذه الوضعية برمجت على مستوى مدينة عنابة سكنات من النمط النصف الجماعي استفاد منها العديد من السكان نتيجة لتضرر مساكنهم وقدرت بحوالي 241 مسكن على مستوى مدينة البوني لاستقبال سكان المناطق المتضررة من تلك الكارثة، وكان من بينها حي بوحمرة الذي غير اسمه من حي بوحمرة الى حي بوخضرة دلالة على التحسن الذي شهده قبل الكارثة حيث كان يضم حوالي 2300 مسكن فوضوي قصديري (كوخ) سنة 1983.[4]

3.1- المرافق و الخدمات:

يفتقر هذا الحي إلى معظم المرافق و الخدمات الضرورية التي يحتاجها السكان في حياتهم.

- **الإنارة:** يعاني من افتقاره لهذه الوسيلة في عصر لا يخلوا منزلا منها، و الانارة ضرورية داخل المسكن خاصة للأطفال و المتمدرسين منهم، إذ يلجأ الأفراد إلى اخذ أسلاك الكهرباء من العمارات و الأصدقاء مع دفع كلفة الكهرباء كاملة.

---

(1)- .IA.P.C de ANNABA, 5=ème direction, bureau municipale, D'hygiène rapport relatif au baraques

(2) - G.N.AT ANNABA,bestrugturations des quartiers bouhamra, p328

(3) - الديوان الوطني للإحصاء 1998.

(4) - مكتب المصلحة التقنية ببلدية عنابة

- **المياه الصالحة للشرب:** رغم تزود هذا الحي بأنابيب المياه في بعض المساكن إلا أنها تعاني من قدم قنواتها، واختلاطها مع قنوات الصرف، ويشتكي الأفراد من تلوث الماء وانبعاث رائحة منه.
- **الغاز:** يقطع الفرد مسافة معتبرة للحصول على قارورة الغاز، وغاز المدينة يفتقرون إليه تماما، حيث لا تزال للقارورة دورها وأهميتها داخل هذا الحي ومن هذا نستخلص أن هذه المنطقة رغم وجودها داخل ولاية ومدينة حضرية إلا أنها تعاني مشكلات كثيرة.
- **التعليم:** لكل فرد حقه في التعليم وتوجد بالحي كاملا أربع مدارس ابتدائية، ومدرستين للمستوى المتوسط، وثانوية واحدة، وهذا العدد غير كافي مقارنة مع عدد المتمدرسين بالحي.
- **الصحة:** يتوفر الحي على قطاع صحي و قاعة للعلاج، و تعرف الاكتظاظ من طرف الأفراد، لان قاعة واحدة لا تغطي احتياجات السكان بعددهم.
- **المرافق الإدارية:** يتوفر حي بوخضرة على فرع إداري، و مركز للشرطة وفرع للبريد والمواصلات.
- **المرافق الدينية:** يتواجد بحي بوخضرة مسجد وحيد للصلاة وإلقاء الخطب، ويستخدم في تعليم الأطفال الأقل من سن السادسة.
- **المرافق الثقافية:** يتواجد بالحي ملعب لكرة القدم و أنواع أخرى من الرياضات وهناك مساحات شاغرة بالحي، ولم تستخدم بعد نتيجة الطابع الجبلي للمنطقة، كما يتواجد بالحي مركزين للمعوقين الأولى للأطفال المتخلفين ذهنيا، والأخر مركز الصم والبكم.

4.1- المشاريع و الانجازات التي ستقدم لهذا الحي:

أكد رئيس البلدية للولاية في إطار البرامج التنموية لسنة 2006 بأخذ حي بوخضرة النسبة الكبيرة من البرامج حيث استفاد من 20 مليون دينار خاصة بالطرقات و الأرصفة، و 5 ملايين دينار للإنارة، ومليوني دينار لتعبيد طريق المقبرة، تضاف إليها مبالغ أخرى من ميزانية البلدية لتجديد قنوات المياه بالنسبة لستين مسكنا أما بالنسبة للبيئة فأضاف رئيس البلدية انه تم تدعيم منطقة بوخضرة هذه السنة ب 15 عاملا للنظافة، و شاحنتين لرفع القمامة.

لكن المشكلة يضيف قائلا أن بسبب غياب الوعي لدى أفراد المنطقة خاصة فيما يتعلق بأوقات رمي القمامة وبخصوص الواد فاكدانه تم تكليف احد المقاولين للقيام بعملية الجهر خلال الأيام المقبلة، مؤكدا على صعوبة عملية القضاء على المواشي التي ترعى داخل النسيج الحضري، وفي غياب الحس الحضري لدى العديد من سكان الحي، ويضيف قائلا أما بخصوص البناءات الفوضوية فقد تم منذ شهرين تهديم ثماني بناءات ومع تطبيق الإجراءات تم تقليص الظاهرة بنسبة 80 %، مؤكدا أن عدم التعاون بين المواطنين في التبليغ عن وجود بناء جديد، وكذلك عدم الإسراع في البرامج السكنية سيزيد من استفحال الظاهرة[1] .

كما يعيش سكان الحي وسط ضجيج صاخب نتيجة قربهم من طريق السكة الحديدية التي تنقل المسافرين والبضائع كما تنعدم فيه شروط النظافة والتنظيم، رغم وضع البلدية لبرامج ملائمة، و توقيت مناسب لجمع النفايات والأوساخ للحفاظ على المحيط البيئي من جهة وعلى صحة السكان من جهة أخرى إلا أن تلك البرامج لم تراعى من طرف المواطنين.

وحتى المساحات الخضراء الموجودة بهذا الحي مهمشة، وغير مهتم بها ويستخدمها بعض السكان المالكين للمواشي للرعي، بدلا من الاعتناء بها وجعلها مساحات خضراء تحافظ على امتصاص الغازات السامة التي تفرزها المصانع ودخان السيارات متناسين أن المساحات الخضراء تعمل على تلطيف الجو، ومخصصة لقضاء العائلات وفق أطفالهم لأوقات فراغهم.

2- الإجراءات المنهجية :

وهي الوسائل التي يحتاجها الباحث في عملية جمع البيانات في موضوع بحثه، بحيث تكون هذه الوسائل المستخدمة لها وظيفتها العلمية، فقد تكون بيانات الاستمارة هي الأساسية وبيانات المقابلة مكملة و تكون بيانات الملاحظة لمراقبة و تكملة لكل من بيانات الاستمارة والمقابلة[2] وأن تكون ملائمة وطبيعة الموضوع.

[1] - مقابلة مع رئيس بلدية عنابة بتاريخ 25 جانفي 2007

[2]- رشيد زواتي، تدريبات على منهجية البحث في العلوم الاجتماعية،ط1، الجزائر،2002، ص123

v نوعية الدراسة:

تندرج هذه الدراسة ضمن الدراسات الوصفية التي تمكننا من الإحاطة بالظاهرة ميدانيا من خلال تحليل المادة العلمية التي جمعها الباحث من مجال الدراسة الميدانية.

1.2- المنهج و طريقة استعماله:

يعرف المنهج بأنه عبارة عن مجموعة العمليات والخطوات التي يتبعها الباحث بغية تحقيق بحثه[1]، فالمنهج ضروري للبحث العلمي، إذ هو الذي ينير الطريق ويساعد الباحث في ضبط أبعاد ومساعي وأسئلة وفروض البحث[2]، وفي البحث العلمي يتبع الباحث الاجتماعي المنهج الذي يراه يتلاءم وطبيعة موضوعه، وهذا يساعده على تحديد فروضه وأهداف دراسته بدقة فهو وسيلة يستخدمها لدراسة ظاهرة معينة لمعرفة أسبابها وخصائصها بكل موضوعية، ومنها الوصول إلى النتائج المستنتجة من الواقع المدروس.

v المنهج الوصفي:

والذي يتم استعماله بقصد جمع المعلومات حول الظاهرة محل الدراسة، و يعتبر طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل منظم،[3] وكذلك لمعرفة العلاقة بين مشكلات التخطيط وانتشار المناطق المتخلفة من جهة، ومعرفة الوضعية الاجتماعية للأفراد ومستواهم المعيشي من جهة أخرى، فالمنهج الوصفي يمكننا من الحصول على اكبر قدر من المعلومات والبيانات والحقائق، وعلى وصف المشكلة ودرجة تأثيرها على مجتمع الدراسة في إطار العلاقة بين السكان والمنطقة كمعرفة سبب اختيارهم لهذه المنطقة بالذات وتاريخ وصولهم لهذا الحي ضف إلى ذلك وصف مستواهم المعيشي وكذلك وصف العلاقة بين أفراد عينة البحث فيما بينهم.

---

(1) - meourice Angers, initiation pratique à la méthodologie des sciences humaines. Ed :CASBAH-ALGER/CEC – Qubec,1996 p58 .

(2) - Jean claude combessie :La méthode en sociologie (série :approches éd,casbh – Alger / la découverte,paris,1996,p9

(3) - عما بوحوش، محمد دنيبات ، مناهج البحث العلمي و طرق إعداد البحوث ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ص 264.

V المنهج التاريخي:

هو الطريق الذي يتبعه الباحث في جمع معلوماته عن الأهداف والحقائق الماضية، و في فحصها و ترتيبها و تفسيرها واستخلاص التعميمات والنتائج العامة منها، والتي لا تتفق فائدتها على أحداث الماضي فقط بل تتعداه إلى المساعدة في تفسير الأحداث والمشاكل الجارية، وفي توجيه التخطيط بالنسبة للمستقبل[1] وأهمية هذا المنهج تساعد على تتبع مراحل التحضر في الجزائر، وإبراز عوامل ظهوره والمشكلات المترتبة عن ظاهرة التحضر في الجزائر من الناحية العمرانية و السكانية والسكنية أيضا، ومدينة عنابة مدينة تاريخية لها خدورها عبر العصور من خلال التواجد الفينيقي ثم البيزنطي فالروماني، وكل عصر ترك بصماته المتمثلة في الآثار التي لا تزال إلى الآن شاهدة على تاريخ عنابة، وكذلك بناءاتها القديمة التي تجسد لمسات المرحلة الاستعمارية الفرنسية، وصولا بالتغيرات والتعديلات التي طرأت على الأشكال العمرانية والبناءات القديمة، سواء بإزالتها نتيجة لقدمها أو بترميمها لتبقى كرمز تاريخي لهذه المدينة.

2.2- تقنيات جمع البيانات:

هناك تقنيات مختلفة و متنوعة في العلوم الاجتماعية خاصة الدراسات الوطنية من بينها:

الملاحظة: من الوسائل الهامة التي يحتاجها الباحث في عملية جمع البيانات و على الباحث أن يقوم بتسجيل المعلومات في الملاحظة بشكل فوري تفاديا للنسيان وتكون الملاحظة الأولية نحو المظهر الفيزيقي الخارجي للحي مجال الدراسة، و قد تم التقاط بعض الصور الفوتوغرافية للحي، وأن الملاحظة هي أساس كل بحث اجتماعي ميداني وهي الأداة الأولى لجمع البيانات كما أنها الأساس التي يمكن الاعتماد عليه للوصول إلى المعرفة العلمية[2].

[1] - عما بوحوش، محمد دنيبات ،مرجع سلبق، ص 79.

[2] - محمد طلعت عيسى، البحث الاجتماعي مبادئه و مناهجه، مكتبة القاهرة الحديثة،1960، ص45.

- **المقابلة:** هي تبادل لفظي منظم بين شخصين هما الباحث والمبحوث، حيث يلاحظ الباحث فيها ما يطرأ على المبحوث من تغيرات وانفعالات لها هدف واضح ومحدد وموجه نحو غرض معين[1] وهي عبارة عن اتصال مباشر مع الجهات المختصة منها: رئيسة المصلحة التقنية ببلدية البوني، موظفين في مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية عنابة، وموظفين بمكتب الإحصاء بولاية قسنطينة.
- **الاستمارة:** هي الأخرى من الأدوات الأساسية الذي يتطلبها البحث الميداني و يستخدمها الباحث في جمع البيانات، و تعرف الاستمارة بأنها نموذج يضم مجموعة أسئلة توجه إلى الأفراد من اجل الحصول على معلومات حول موضوع أو مشكلة أو موقف[2] ويشترط أن تكون أسئلة الاستمارة ملائمة و خطة البحث و الإشكالية و فروضها.

وقبل صياغة الاستمارة النهائية عرضت على الأستاذ المشرف حيث نقشت محاورها أين غيرت أسئلة وعدلت أخرى، وبعد الاستشارة والاقتراحات التي قدمت من طرف الأستاذ المشرف، أخذت الملاحظات المقدمة بعين الاعتبار، ثم تمت صياغة الاستمارة النموذجية للبحث بعد جلستين أو ثلاث جلسات من الإشراف، وقد تضمنت الأسئلة 40 سؤال، واحتوت على ثلاث أنواع من الأسئلة تم ضبطها وتنظيمها وترتيبها مع محتوى الفروض مندرجة تحت خمس محاور.

- **الأسئلة المغلقة:** يكون فيها المجال مغلق أمام المبحوثين عند الإجابة على السؤال ويلزم المبحوث الإجابة بنعم أو لا.
- **الأسئلة المفتوحة:** تترك للمبعوثين حرية الإجابة وفق الاقتراحات التي تقدم من قبل الباحث، وهدا النوع من الأسئلة له أهمية في معرفة بعض الجوانب التي يسعى من خلالها الباحث للحصول عليها.
- **الأسئلة المتنوعة:** وهى التي يضعها الباحث ويترك للمبحوث اختيار الجواب الذي يجده صحيح في نظره.

---

(1) - محمد زياد عمر، البحث العلمي، الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية 1995 ،ص130.

(2) - محمد علي محمد، علم الاجتماع و المنهج العلمي، دار المعرفة الجامعية، ط1 ، القاهرة ، ص1980، ص 339

ومجمل أسئلة الاستمارة صيغت بشكل بسيط وواضح بعيدا عن الغموض ومحاورها كالأتي:

- **المحور الأول:** البيانات الشخصية الموجهة لأفراد العينة.
- **المحور الثاني:** البيانات الخاصة بالهجرة والتنقل .
- **المحور الثالث:** البيانات الخاصة بالمسكن واستخدامات الأرض.
- **المحور الرابع:** البيانات الخاصة بالعلاقات الجوارية.
- **المحور الخامس:** البيانات الخاصة بالوضع المهني والحالة الاقتصادية.

- **الوثائق و السجلات** : وهي إحدى الأدوات التي تساعد الباحث على جمع البيانات حول الموضوع المراد دراسته: كما تعتبر الوثائق والسجلات أدوات مدعمة للدراسات الحضرية التي تخضع لعملية التخطيط والتهيئة العمرانية وقد تم استخدام هذه الوثائق من خلال تحليلها ودراستها بمنهج علمي من اجل كشف وتوضيح العلاقة الموجودة بين عناصر الموضوع المدروس من جهة، وتحليل العلاقة بين المتغيرات التي شكلت فروض البحث من جهة أخرى والوثائق المعتمدة عليها في هذه الدراسة هي الخرائط الإحصائية المتعلقة بالمناطق السكنية المتعلقة والتي هي مجال البحث.

3.2- العينة وطريقة اختيارها:

العينة هي مجتمع الدراسة الذي تجمع منه البيانات الميدانية، وهي تعتبر جزء من الكل بعني انه نأخذ مجموعة من أفراد المجتمع على أن تكون ممثلة للمجتمع لتجري عليها الدراسة، فالعينة ادن هي جزء معين أو نسبة معينة من أفراد المجتمع الأصلي ،ثم تعمم نتائج الدراسة على المجتمع كله[1] كما تعني العينة النسبة الثابتة والمأخوذة كما ونوعا عن طريق السحب من المجتمع الأصلي. وتتمثل في عدد من الأفراد يحملون نفس الصفات الموجودة في مجتمع الدراسة، وهي بذلك انعكاس شامل للصفات السائدة فيه ،ولكل بشكل مصغر[2] وقد تم تحديد المجال الخاص، ثم تم تعيين إطار الدراسة الذي يتكون من 3 مجموعات إحصائية على نحو الذي يبينه الجدول التالي:

[1] رشيد زرواني، تدريبات على منهجية البحث العلمي، مرجع سابق، ص191

[2] - خليل عمر، الموضوعية للتحليل في البحث الاجتماعية، دار الأفاق الجديدة، بيروت، 1983، ص

رقم القطاع	المجموعات	عدد المسكن المستعملة	المساكن المعاينة
52	(48،47،46،45،44)5	85	25
53	(43،42،41،40)4	147	50
55	(58) 1	85	20
المجموع		**317**	**95**

ويتمثل العمل على الخريطة التوضيحية لمنطقة بوخضرة لمجموعة من المناطق المتخلفة وهذه الخريطة تمثل مخطط التجمع السكاني بوخضرة ببلدية البوني ولاية عنابة لسنة 2000، وهي عمل لمجموعة بحثية متخصصة في العمل الميداني وما يهم موضوع البحث هو المناطق المتخلفة، هذه الأخيرة المتكونة من ثلاث قطاعات إحصائية وكل قطاع يتضمن عدد من المجموعات الإحصائية، وكل مجموعة إحصائية تتضمن مجموعة من المباني المستعملة والتي عددها 317 مبنى مستعمل كما يوضحه الجدول أعلاه ولتحديد حجم العينة الملائم لدراسة بحث هذا المجال حدد 95 مسكنا بما يمثل بالتقريب 30 % ، ولتحديد وحدات العينة يقسم حجم المجتمع على حجم العينة، من اجل الحصول على المدى الفاصل بين وحدات مجتمع البحث $\frac{317}{95} = 3,33$ نأخذ العدد 3، ولتعيين الوحدات تم تشكيل إطار العينة بأرقام المساكن الموجودة من (1،....،317) وباعتماد المدى المحدد أعلاه بطريقة 3-1= 2 : وهذا الأخير يمثل العدد العشوائي الأول، وبطريقة منتظمة تم التوصل إلى تحديد المساكن في القطاعات المشار إليها سابقا والأرقام المتحصل عليها هي أرقام المساكن مجال البحث، وتمثل أصحاب المساكن الذين يشكلون أفراد العينة، والذين سيكونون معاينين للإجابة عن أسئلة استمارة البحث.

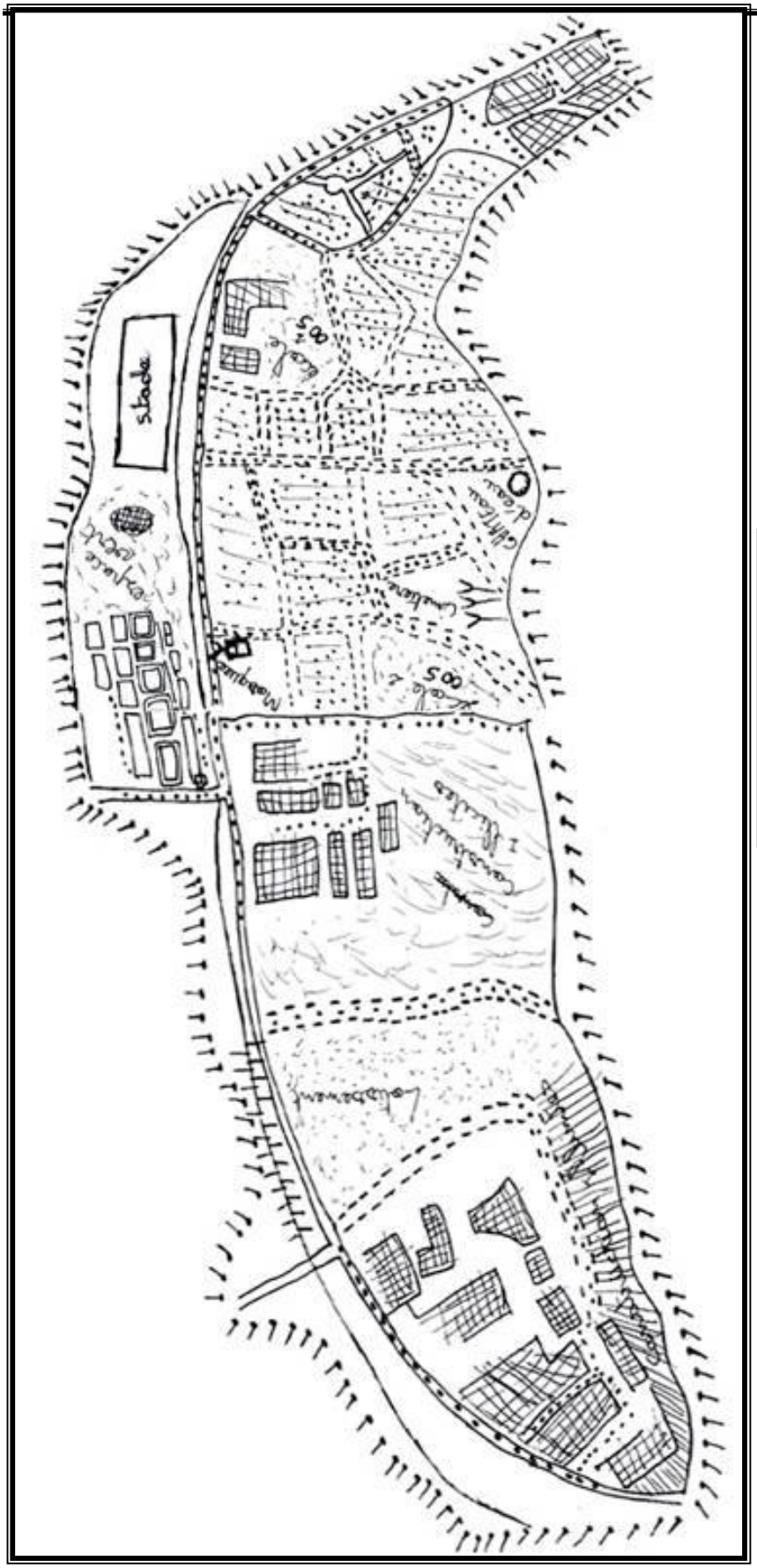

- المفتـــاح

حدود مخطط التنظيم

حدود المناطق المتجانسة

مساحات خضراء

= = = = ممرات ضيقة

Y Y Y مقبرة

المرافــق

ملعب

مسجد

خزان المياه

1 00S مدرسة ابتدائية

2 00S اكمالية

الفصل السابع

تحليل وتفسير البيانات الميدانية

الفصل السابع: تحليل وتفسير البيانات الميدانية.

تمهيد

- **أولا:** الخصائص العامة لمجتمع البحث.
- **ثانيا:** الهجرة والتنقل في مجتمع البحث.
- **ثالثا:** المسكن واستعمالات الأرض في مجتمع البحث.
- **رابعا:** العلاقات الجوارية لمجتمع البحث.
- **خامسا:** الوضع المهني والحالة الاقتصادية لمجتمع البحث.

تمهيـد :

بعد الانتقال من مرحلة تحديد الإشكالية في إطارها الخاص ووضع أهداف البحث وفروضه تم فيما بعد عرض الفصول النظرية بعد الضبط وترتيب عناصرها بما يخدم إشكالية وفروض البحث ثم يأتي هذا الفصل الذي يعتبر عمل ميداني من أجل تأكيد طروحات المشكلة والفصول النظرية عامة من جهة كما يساعدنا في الحصول على الكثير من المعطيات من جهة أخرى، حيث عرضت الدراسة الميدانية في محاور متباينة بعد أن صيغت أسئلة الاستمارة تحت محاور منتظمة بما يخدم أهداف إشكالية البحث ومؤشرات الفرضية، ثم وزعت الاستمارة على عينة البحث مجال الدراسة، وفيما بعد تمت عملية جمع الاستمارة ومراجعة الإجابات وفق العديد ومن التساؤلات المرتبطة بالقضايا الموجهة للدراسة ، والتي تهدف للكشف عن بعض المتغيرات في البحث.

بعد الانتهاء من عملية جمع الاستمارة ومراجعة الإجابات تمت عملية تفريغ إجابات عينة البحث على أسئلة الاستمارة، حيث اعتمدنا في جدولة الإجابات على الجداول البسيطة لدراسة العلاقة بين المتغيرات التي حاولت الدراسة الكشف عنها باعتبارها تساؤلات مكملة للتساؤلات الأساسية في البحث، فيما بعد تم التعليق على النسب المجدولة بأخذ أهم النسب المعبرة وفق توجيهات البحث ووصولا إلى النتائج الميدانية، وما يهمنا من هذه الأخيرة هو مدى توافقها مع أهداف وفروض الدراسة.

المحور الأول: الخصائص العامة لمجتمع البحث:

يعتبر هذا المحور من المحاور الهامة في أي استمارة بحث علمي، لأن به معلومات خاصة تتعلق بمجتمع البحث، والمرتبطة بنوع جنس المبحوث وعمره ومستواه ومهنته، وكذلك مكان ميلاده، و عدد أفراد الأسرة ،وحالته المدينة كل هده الخصائص تساعدنا في عملية التحليل و الكشف عن مفردات العينة.

الجدول رقم 01: يبين توزيع أفراد العينة حسب الجنس.

الجنس	التكرار	%
ذكر	55	% 57,89
أنثى	40	% 42,10
المجموع	**95**	**% 100**

يبين الجدول السابق توزيع مفردات العينة حسب الجنس، حيث مثلت نسبة الذكور والي 57,89 %، والذكر هنا هو المسئول عن أفراد العائلة، ويمثل أيضا رب الأسرة في العائلة الجزائرية، والأنثى تمثل حوالي 42,10 %، منها العاملة، ومنها الماكثة بالبيت المتفرغة لشؤون المنزل والأولاد، وقد وقفنا بالتحدث مع كلا الجنسين بسبب اختيارنا لأوقات معينة خاصة وقت الخروج من العمل، وكان تعليق المرأة عن خروجها للعمل في مجتمع البحث هو من أجل مساعدة الزوج على المسؤولية والغير متزوجة لمساندة أفراد أسرتها في الدخل والأنفاق.

الجدول رقم 02: يبين توزيع أفراد العينة حسب السن.

السن	التكرار	%
28 ← 38	54	% 56,84
39 ← 49	30	% 31,57
50 ← 60	05	% 5,26
60 فما فوق	06	% 6,32
المجموع	**95**	**% 100**

السن مؤشر من المؤشرات الهامة، وأفراد مجتمع البحث معظم سنهم من الجيل الثاني، ومثلت أعلى نسبة للفئة العمرية المحصورة ما بين 28 ← 38 بحوالي 56,84 %، وهذا ما يفسر أن المجتمع المبحوث مجتمع فتي يتميز بقوة الإرادة والعزيمة، له ثقافته الخاصة المكتسبة، وكانت إجابات مفردات العينة تعبر عن الصدق والثبات، والحوار معهم يدل على البلوغ والنضج، وتسعى فئة الشباب إلى محاولة إحداث التغيير، لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية كقوة فاعلة لها مكانتها في عمليتي التنمية والإنتاج.

الجدول رقم 03: يبين توزيع أفراد العينة حسب مكان الميلاد.

مكان الميلاد	التكرار	%
ريفي	60	% 63,15
حضري	35	% 36,84
المجموع	**95**	**% 100**

مكان الميلاد مؤشر ذو أهمية بالغة، حيث يحدد لنا هذا الأخير طبيعة الفرد وخاصة المجتمع المنتمي إليه، ويلاحظ من التوزيع السابق أن أغلب مفردات العينة مكان ميلادهم بالريف.

وهي نسبة مثلت حوالي 63,15 %، وهي أغلب نسبة ويرجع السبب في ذلك أن المبحوثين أتوا للمدينة بدافع عدة عوامل منها، العمل، ضيق السكن، أو بدافع العوامل الطبيعية والاجتماعية والثقافية الصعبة المتمثلة في المناخ القاسي من ناحية، والقيم والعادات السائدة في الريف من ناحية أخرى.

الجدول رقم 04: يبين توزيع أفراد العينة حسب الحالة المدنية.

الحالة المدنية	التكرار	%
أعزب	06	% 6,32
متزوج	75	% 78,94
أرمل	04	% 4,21
مطلق	10	% 10,52
المجموع	**95**	**% 100**

الحالة المدنية مؤشر من المؤشرات الهامة في محور الخصائص العامة لمجتمع البحث ومن خلال الجدول السابق يبين أن أغلب مفردات العينة متزوجون وقدرت حوالي 78,94 %، فالرجل هو رب العائلة، والمرأة هي ربة العائلة، ولكلاهما حقوق وواجبات داخل الأسرة والمجتمع، ولكن ما يلفت الانتباه من خلال الحالات السابقة، حالة الطلاق التي مثلت 10,52 %، وقد يرجع ذلك إلى الوضع الذي تفرضه ظروف المناطق المتخلفة.

الجدول رقم 05: يبين توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي.

المستوى التعليمي	التكرار	%
أمي	22	ؤؤ
ابتدائي	21	% 22,10
متوسط	30	% 31,57
ثانوي	19	% 20
جامعي	03	% 3,15
المجموع	**95**	**% 100**

التعليم عامل من عوامل تقدم المجتمعات، فالمجتمع المتطور تكون نسبة الأمية فيه منخفضة، عكس المجتمع النامي الذي ترتفع فيه نسبة الأمية، ومفردات عينة البحث بلغت نسبة الأمية فيهم 23,15 %، ولهذه النسبة أساسها وظروفها التاريخية، من جهة، والقيم التي يفرضها الريف من جهة أخرى نحو اللامبالاة بالمستوى التعليمي والظروف الضارة لمجتمع الريفي، ومن لهم مستوى تعليمي متوسط مثلت حوالي 31,57 % والمستوى التعليمي الثانوي نسبة 20%، وهؤلاء على درجة لا بأس بها من المستوى التعليمي، لهم وعي لما يجري من أحداث، وهذا ما لاحظناها من خلال طريقة تعاملهم مع أسئلة الاستمارة.

الجدول رقم 06: يبين توزيع أفراد العينة حسب عدد الأولاد.

الفئات	التكرار	%
0	09	% 9,47
1 ← 2	20	% 21,05
3 ← 4	36	% 37,89
5 ← 6	22	% 23,15
7 ← 8	06	% 6,32
9 ← 10	02	% 2,10
المجموع	95	% 100

إن أغلب أفراد العينة لهم عدد الأولاد مستواه مقبول، حيث مثل من لهم من 3 ← 4 حوالي 37,89 %، ومن لهم عدد الأولاد من 5 ← 10 نسبة حوالي 31,57 % من مفردات العينة، وتعتبر تربية الأولاد مسؤولية كبيرة لدى الآباء خاصة في وسط له ظروف صعبة كظروف مجتمع الدراسة، ضف إلى ذلك ميزانية الأنفاق لمختلف حاجيات الأولاد من تغذية وألبسة وعلاج، وإن وفرت لهم هذه الحاجيات وكانت الأسرة ميسورة المستوى، فهناك مشكل استعمال المسكن داخل مجتمع البحث الذي لا يستجيب للتأقلم والراحة للأولاد خاصة من ناحية ضيق المسكن، الذي يخلق نوع من التزاحم إن تعددت أفراد الأسرة.

الجدول رقم 07: يبين توزيع أفراد العينة حسب الوضعية المهنية.

الوضعية المهنية	التكرار	%
عامل	60	ؤ
متقاعد	10	% 10,52
بطال	25	% 26,31
المجموع	**95**	**% 100**

الوضعية المهنية متغير هام، إذ من خلاله يتم تحديد المستوى المعيشي للفرد كما يساعد العمل في تحقيق الأمن النفسي للفرد خاصة المسئول عن أسرة وأولاد بالإضافة إلى أن العمل يعتبر من أسباب هجرة الفرد للمدينة، مهما كان نوع العمل وإن فضل البعض العمل بالشركات أحسن تأمينا لحقوقه، وكذلك ارتفاعا للأجور ومن خلال الجدول السابق مثلت نسبة العاملين حوالي 63,15 % من مفردات العينة والملفت للانتباه من خلال فئات الجدول نسبة البطالين التي قدرت بحوالي 26,31 % وإن كانوا يمارسون الأعمال الهامشية، إلا أن هذا الأخير لا يصنف من أنواع المهن وبالتالي يشير مفهوم العاطل عن العمل بأنه لا يمارس وظيفة دائمة، ولا يتقاضى راتب شهري محدد.

المحور الثـانـي: بـيـانـات حول الهجرة والـتـنـقـل.

الهجرة هي تحركات الأفراد والجماعات من منطقة إلى أخرى، قصد تغيير مكان الإقامة لمدة قد تقصر أو تطور، بمعنى الانتقال من منطقة والاستقرار في منطقة جديدة، وللهجرة أنواع داخلية، خارجية واضطرارية، وأسئلة هذا المحور تمكننا من معرفة تاريخ انتقال الأفراد، وأماكن إقامتهم قبل نزولهم المدينة وكذلك أسباب اختيارهم لمنطقة الإقامة الحالية.

الجدول رقم 08: يبين توزيع أفراد العينة حسب مكان إقامتهم قبل نزولهم المدينة.

مكان الميلاد	التكرار	%
مناطق ريفية	60	% 63,15
مناطق شبه حضرية	25	% 26,31
مناطق حضرية	10	% 10,52
المجموع	**95**	**% 100**

من خلال التوزيع السابق يتضح أن أكبر نسبة مهاجرة لمفردات العينة مكان إقامتهم قبل نزولهم المدينة هو الريف، ومثلت بحوالي 63,15 % من إجابات المبحوثين، وهؤلاء تركوا الريف بحثا عن العمل في المدينة، وهذا كان له آثاره السلبية على القطاع ألفلاحي، ضف إلى ذلك أن العمل بالريف عمل موسمي وليس دائم، إلى جانب ضعف المدخول في ممارسته مهنة الفلاحة، كما أن لعلاقة الجيرة دورا في هجرة بعض الأفراد إلى المدينة، فإذا هاجر الفرد إلى المدينة وتحسنت ظروفه، يقنع جاره أو صديقه أو زميلا له بفكرة الانتقال إليها ويساعده في الاستقرار وفي الحصول على عمل. والمهاجر من المناطق شبه حضرية دافعه في ذلك التقرب من المدينة نتيجة توفرها على معظـم الهياكل الثقافيـة والاجتماعيـة، الترفيهيـة والصحيـة ومثلـت إجابتهـم بـ 26,31 % من إجابات أفراد عينة البحث.

الجدول رقم 09: يبين توزيع أفراد العينة حسب تاريخهم انتقالهم للمدينة.

مكان الميلاد	التكرار	%
1960 ← 1965	18	% 18,94
1966 ← 1970	02	% 2,10
1971 ← 1975	02	% 2,10
1976 ← 1980	03	% 3,16
1981 ← 1985	03	% 3,16
1990 ← 1995	32	% 33,68
1996 ← 2000	18	% 18,94
2001 ← 2005	17	% 17,89
المجموع	**95**	**% 100**

تعتبر المدة الزمنية للإقامة بالحي مؤشر هام لمعرفة مدى الاندماج في المجتمع في المجتمع المحلي من جهة، ومعرفة أثر الجانب الديموغرافي على المجتمع من جهة آخر، ومن حيث سوق العمالة والتوزيع العمراني، ويوضع الجدول أن من الأفراد من لهم أكثر من 40 سنة إقامة بهذا الحي وبلغت نسبتهم حوالي 18,94 %، خاصة بعد أن اضطرت السلطات الاستعمارية مواجهة الكتل البشرية، واحتشدتهم في مناطق كثيرة منها منطقة مجال البحث بغية إبعاد الشعب عن الثورة، وجعله تحت المراقبة. وبعد الاستقلال تغيرت المنطقة وأخذت تنمو وتتطور عبر مراحل معينة، وبنسب مختلفة وأعلى نسبة بالجدول قدرت بحوالي 33,68 % من إجابات مفردات العينة، وهي الفترة ما بين 1990 – 1995، فترة التسعينات هذه شهدت هجرات بمعدلات مرتفعة يرجع السبب الأول في ذلك لتوفر مناصب الشغل الشاغرة بالمدينة، والسبب الثاني هو توفر الأمن فيها خاصة أثناء المرحلة الصعبة التي عاشتها الجزائر، والتي فقدت خلالها الكثير من أعبائها، وعاش مواطنيها سنوات من الخوف والمعاناة، إلا أن كل هذه الدوافع والأسباب كانت لها انعكاساتها على تخطيط المدينة، وتخللتها مشكلات عديدة على مستوى المحيط.

الجدول رقم 10: يبين توزيع أفراد العينة حسب سبب انتقالهم للمدينة.

سبب الانتقال	التكرار	%
بحثا عن العمل	60	% 63,15
ضيق المسكن	30	% 31,57
انعدام المرافق والخدمات	05	% 5,26
المجموع	**95**	**% 100**

إن كان للفرد رغبة في الانتقال من منطقة على أخرى، فهذا النقلة في حياة المهاجرين لها عواملها ودوافعها الموضوعية، وسبب الانتقال حسب ما يوضحه توزيع الجدول أعلاه هو البحث عن العمل، من أجل تحسين الوضع المعيشي لأفراد الأسرة كما عبر عن ذلك حوالي 63,15 % من مفردات العينة، إلى جانب أن الفرد يهاجر للتقرب من المناطق الحضرية، حيث التعامل المباشر مع المؤسسات التي يحتاج إليها، بينما لضيق المسكن والذي مثل 31,57 % من المبحوثين واحد من السباب التي كانت وراء انتقالهم إلى المدينة، خاصة وأن المسكن في المناطق الريفية يحوي الأسرة الكبيرة (الممتدة)، أين يكون عدد الأفراد كبير، وهذا عامل آخر يدفع للهجرة، من أجل الحصول على مسكن مستقل.

الجدول رقم 11: يبين توزيع أفراد العينة حسب أسباب اختيارهم مدينة عنابة للهجرة والإقامة.

أسباب الاختيار	التكرار	%
فرص العمل متوفرة	60	% 63,15
ارتفاع الأجور	20	% 21,05
توفر الأمن	15	% 15,78
المجموع	**95**	**% 100**

مدينة عنابة من المدن الساحلية المطلة على البحر المتوسط، بها ميناء بحري هام وأيضا من المدن الحضرية الكبرى التي لها أسلوب حياة مميزة، كما تمتلك قاعدة صناعية جد متطورة.

كل هذا جعلها تشهد دفعات مهاجرة من السكان نحوها بسبب توفر فرص العمل، ومثلت نسبة من خلال التوزيع السابق حوالي 63,15 % من إجابات مفردات العينة، وهؤلاء يجدون بالمدينة ما تفتقد إليه مناطقهم، خاصة بعد توطين المدينة لعدة مشاريع منها، مصنع الحجار بفروعه، فالفرد يهاجر من الريف لأن العمل بالأرض لم يعد مربحا، في حيث يختلف الأمر بالمدينة، أين يتوفر العمل بأجور مرتفعة وهو ما بلغت نسبته حوالي 21,05 % من إجابات المبحوثين.

الجدول رقم 12: يبين توزيع أفراد العينة حسب اختيارهم لحي الإقامة.

سبب الاختيار	التكرار	%
لوجود الأهل والأقارب	35	% 36,84
لقربه من مكان العمل	60	% 63,15
المجموع	**95**	**% 100**

من خلال التوزيع السابق فقد تم اختيار هذا الحي للإقامة نتيجة قربه من مكان العمل، مع توفر وسائل النقل المقدمة من طرف المؤسسات المسئولة لتؤمن لعمالها مشكلة النقل اليومي والتأخر عن العمل، لهذا فهي توفر لهم هذه الوسائل ذهابا وإيابا ومثلت نسبة قرب ذه المنطقة من مكان عمل العمال بحوالي 63,15 % من إجابات مفردات العينة إلا أن هذه المنطقة تعد مساحتها موضوعة في سلم المشاريع، إلا أنها لا تزال تنمو بطريقة عشوائية من خلال البناءات الفوضوية التي تتم عليها، واستغلالها مجالها بعيدا عن معايير التخطيط العقلاني، ودون رقابة من طرف الجهات المعنية.

واختيار هذه المنطقة لسبب وجود الأقارب والأهل مثلت ما نسبته 36,84 % من إجابات المبحوثين، لأن عند هؤلاء لا تزال الجيرة لها دورها فهي ترمز للتضامن والتفاعل عند الأفراد، ومن القيم والمعايير التي يعتز بها الفرد في الريف، ويحافظ عليها حتى تضمحل وتزول.

المحور الثالث:
بيانات عن المسكن واستعمالات الأرض.

هذا المحور يمكننا من معرفة المواد المستعملة في بناء مساكنهم، وتخصيص السكان لغرفة المسكن، إضافة إلى الخدمات والمرافق، التي يستفيد منها المسكن، ومستوى الرضا عن منطقة الإقامة ومدى رغبة السكان في تغيير السكن، كل هذا سيأتي تحليله من خلال إجابات مفردات العينة.

الجدول رقم 13: يبين توزيع أفراد العينة حسب نوع المواد المستعملة في بناء منازلهم.

المواد المستعملة	التكرار	%
مبنى الاسمنت	56	% 58,94
مبنى بالقصدير	39	% 41,05
المجموع	**95**	**% 100**

من خلال التوزيع السابق نلاحظ أن ما نسبته حوالي 58,94 ؤ من مفردات العينة مساكنهم مبنية بمواد بسيطة، وهذه تعتبر صورة حقيقية للنمط السكني الغير ملائم، فالمواد المستعملة في البناء هي نفسها المستخدمة في البناءات الريفية ولا عجب في ذلك خاصة وأن معظم المهاجرين هم من المناطق الريفية كما تم توضيحها في الجدول رقم 08، إلا أن هذه البناءات لن تكون صامدة في وجه العوامل الطبيعية القاسية خصوصا فصل الشتاء، ونسبة حوالي 41,05 % من إجابات المبحوثين مساكنهم مبنية بطريقة غير نظامية، ولم تحترم فيها القوانين المعمارية التي من المفروض أن ترعى في بناء المسكن، وهذه البناءات هي أخطر من النوع الأول، لأن أغلبها يتوطن في مواضع غير مستقرة ومعرضة لمشاكل مياه الأمطار.

الجدول رقم 14: يبين توزيع أفراد العينة حسب حالة بناء مساكنهم.

الفئات	التكرار	%
رديئة	64	67,36%
مقبولة	31	% 32,63
المجموع	**95**	**% 100**

عن المناطق المتخلفة تعاني أحياءها من أنماط مساكن رديئة، وتعبر في مجملها عن المعاناة والحرمان الناجمان عن الظروف السكنية الغير لائقة، وهو ما مثلت بحوالي 67,36 % من إجابات مفردات العينة، خاصة وأن مساكنهم مبنية بمواد بسيطة وبطريقة فوضوية كما تم توضيحه في الجدول رقم 13، ومن هنا تتضح الصورة الحقيقية والحاجة الملحة لتوفير السكن نتيجة الانتشار السرطاني للبناءات الفوضوية الغير لائقة صحيا، وعدم وعي السكان بسلبية وآثار مثل هذه المساكن وإن كان البعض يجدها مقبولة وبأنها تحمي أفراده من قساوة الشتاء وحرارة الصيف ومثلت بحوالي 32,63 % من إجابات المبحوثين، ومبدأ القبول هذا ناتج عن قرب هذه المنطقة من مكان العمل من جهة ومن المدينة الأم من جهة أخرى.

الجدول رقم 15: يبين توزيع أفراد العينة حسب عدد غرف مساكنهم.

عدد الغرف	التكرار	%
غرفة	33	% 34,73
غرفتين	59	% 62,10
3 غرف	03	% 3,15
المجموع	**95**	**% 100**

المسكن هو المكان الذي يقضي فيه الفرد معظم وقته، ويرعى فيه أسرته ويستعيد فيه الفرد قواه ليباشر العمل من جديد، إلا أن مساكن الأحياء المتخلفة تنعدم فيها هذه الشروط.

فهي مناطق مكتظة بالسكان، وبناءاتها متداخلة، مما يجعل عدد الغرف للمسكن الواحد لا تستجيب لعدد أفراد الأسرة، فنسبة حوالي 62,10 % من إجابات مفردات العينة من يحتوي مسكنهم على غرفتين فقط، وما نسبته حوالي 34,73 % من إجابات المبحوثين يتوفر مسكنهم على غرفة واحدة وذات استعمالات متعددة منها النوم والطبخ، وهذا ما يعكس أزمة السكن مع الطلب المتزايد عليه.

الجدول رقم 16: يبين توزيع أفراد العينة حسب المرافق المتوفرة بالمسكن.

الإجابات	متوفرة		غير متوفرة		المجموع	%
المرافق المتوفرة	تكرار	%	تكرار	%		
مطبخ	36	% 37,89	59	% 62,59	95	% 100
حوش	29	% 26,31	70	% 73,68	95	%100

إن لكل مسكن مخطط وتصميم وظيفي، يساعد في عملية التنظيم والترتيب داخل المسكن، ومن خلال التوزيع السابق يتضح أن نسبة حوالي 62,59 % من إجابات مفردات العينة لا تحتوي مساكنهم على مطبخ، وإنما يستعملون غرفة من الرف للطبخ نتيجة لضيق المسكن بهذه المناطق، وكذلك بالنسبة لمرفق الحوش، وإن توفر نسبة حوالي 26,31 % من إجابات المبحوثين إلا أنه يعاني من ضيق لمساحة ومن خلال كل هذا فإن مساكن المناطق المتخلفة بصفة عامة عملية التخطيط فيها مغيبة تماما.

الجدول رقم 17: يبين توزيع أفراد العينة حسب الخدمات المتوفرة بالمسكن.

الفئات	متوفرة		غير متوفرة		المجموع	%
الخدمات المتوفرة	تكرار	%	تكرار	%		
طريقة الصرف	85	% 89,47	10	% 10,52	95	% 100
الإنارة	88	% 92,63	07	% 07,36	95	%100

توفر الخدمات بالمسكن تساعد في تثبيت السكان واستقرارهم، ومن التوزيع السابق نلاحظ توفر الخدمات منها الإنارة ومثلت بحوالي 92,63 **%** من إجابات مفردات العينة وإن كان البعض يشكو من نقصها أحيانا، ضف إلى ذلك اقتراب الأسلاك الكهربائية من الأرض، مما يؤدي إلى انقطاعها المتكرر خاصة في فصل الشتاء، وهذا يشكل نوع من الخطورة على حياة السكان، أما بالنسبة لطريقة صرف المياه المستعملة فهي الأخرى متوفرة ومثلت بحوالي 89,47 **%** من إجابات المبحوثين، إلا أن قنواتها تعاني من التسرب بسبب قدم أنابيبها، مما يجعلها غير صالحة للاستعمال، كما تسببت في انتشار الأوبئة داخل المحيط البيئي.

الجدول رقم 18: يبين توزيع أفراد العينة حسب التجهيزات المتوفرة بالمسكن.

الإجابة	متوفرة		غير متوفرة		المجموع	%
التجهيزات المتوفرة	تكرار	%	تكرار	%		
تلفاز	90	% 94,73	05	% 05,26	95	% 100
ثلاجة	85	% 89,47	10	% 10,52	95	%100
مقعر هوائي	15	% 15,78	80	% 84,21	95	% 100
فرن كهربائي	17	% 17,89	78	% 82,10	95	% 100
غسالة	07	% 07,36	88	% 92,63	95	%100

يحتاج المسكن لتجهيزات معينة من الواجب وفرها، لأنها من ضروريات الحياة وعصرنا هو عصر الأجهزة الالكترونية، والتي هي من ميزات الحياة الحضرية للأسرة ومن التوزيع السابق نلاحظ اختلاف للنسب من حيث التجهيزات من مسكن لآخر، ومع ذلك فأغلب أفراد العينة بما يمثل 94,73 % تتوفر مساكنهم على جهاز التلفاز باعتباره وسيلة في متناول الجميع، والحصول عليها أصبح ممكنا، إلى جانب نسبة حوالي 89,47 % في إجابات المبحوثين ممن تتوفر مساكنهم على ثلاجة وذلك لضرورة هذا الجهاز والحاجة إليه لحفظ الأغذية.

الجدول رقم 19: يبين توزيع أفراد العينة حسب مدى رضاهم عن منطقة الإقامة.

الفئات	التكرار	%
راضي	29	% 30,52
غير راضي	66	% 69,47
المجموع	**95**	**% 100**

يتحقق الارتياح بمنطقة الإقامة بمستوى الرضى الذي يشعر به الفرد داخل مسكنه ومدى رضا الفرد بمنطقة الإقامة مؤشر هام يمكننا معرفة درجة تأقلم الفرد مع ظروف المسكن وخصائص المحيط، وإن كان الفرد لا يحمل هذا الشعور فيعني هذا انه غير راضي بكل هذه الظروف وهو ما مثلت نسبته حوالي 69,47 % من إجابات مفردات العينة، وأن الفرد يتحمل الكثير عند هجرته من موطنه، خاصة إن كانت الهجرة نحو المدينة، وهذا يعني بيئة جديدة وظروف مختلفة، مما يجعل التكيف والتأقلم معها صعبا في بداية الأمر، خاصة إذا كان الدافع هو البحث عن العمل.

الجدول رقم 20: يبين توزيع أفراد العينة حسب أسباب رضاهم عن الإقامة بالمنطقة.

الفئات	التكرار	%
أفضل من المناطق الأخرى	09	% 09,47
مثل بقية المناطق	08	% 08,42
لعدم وجود بديل	12	% 12,63
المجموع	**29**	**% 30,52**

من خلال التوزيع السابق نلاحظ أن ما نسبته حوالي 30,52 % من إجابات مفردات العينة تجد بمنطقة الإقامة مأمنا لهم، حيث تأقلموا مع محيطها، وتعودوا العيش مع ظروفها، وهذا العدم وجود بديل آخر وهو ما نسبته 12,63 % من إجابات المبحوثين، إضافة إلى قرب هذه المنطقة من المدينة الأم، مما يسهل عملية اقتناء الحاجيات الضرورة، إلى جانب ذلك أنه لا وجود لمنطقة مثالية تخلو من مشكلات أو نقائص.

الجدول رقم 21: يبين توزيع أفراد العينة حسب أسباب عدم رضاهم عن الإقامة بالمنطقة:

الفئات	التكرار	%
نقص المرافق والخدمات	30	% 31,57
توفر فرص الانتقال إلى مناطق أخرى	22	% 23,16
لوجود علاقات سيئة مع الجيران	14	% 14,73
المجموع	**95**	**% 100**

مثلت نسبة عدم رضا أفراد عينة البحث عن منطقة الإقامة حوالي 69,47 % رغم اختلاف أسباب عدم الرضا من فرد لآخر، إلا أن السبب الرئيسي يرجع إلى نقص المرافق والخدمات، التي هي ضرورية في حياة الفرد، ويتعامل معها يوميا بطريقة مباشرة وغير مباشرة منها:

الخدمات الصحية والتعليمية، وغيرها من المؤسسات التي لا يستطيع الفرد الاستغناء عنها، ونقصها مثل نسبة 31,57 % من إجابات مفردات العينة من خلال التوزيع السابق للجدول.

المحور الرابع:
بيانات حول العلاقات الجوارية.

للعلاقات الجوارية دور هام في تحدي طبيعة الأفراد من حيث العلاقات القائمة بين أفراد العينة داخل المنطقة، ومدى فعالية هذه العلاقة، خاصة وأن المدينة تضم عناصر تركيبية مختلفة، وسنتناول أسئلة هذا المحور بالتحليل كما سيأتي.

الجدول رقم 22: يبين توزيع أفراد العينة حسب وجود العلاقة مع الجيران.

الإجابة	التكرار	%
موجودة	68	% 71,57
غير موجودة	27	% 28,05
المجموع	**95**	**% 100**

يلعب التفاعل الاجتماعي دور فعالا في شحن الحياة الاجتماعية، وتتمين العلاقات بين أفراد المجتمع عموما، والمجتمع المحلي خصوصا، والعلاقات الجوارية متواجدة بين أفراد العينة رغم اختلاف الفئات من حيث الأبعاد الثقافية، والمستويات الاقتصادية وإن تميز أحيانا بالسطحية، بالتزام الأفراد حدودهم، واقتصار التعامل فيما بينهم في مجالات ضيقة، ووجود العلاقات مثل حوالي 71,57 % من إجابات المبحوثين وهو ما وضح من خلال التوزيع السابق للجدول.

الجدول رقم 23: يبين توزيع أفراد العينة حسب نوع العلاقة القائمة مع الجيران.

نوع العلاقات	التكرار	%
علاقة قرابة	20	% 21,05
علاقة عمل	08	% 08,42
علاقة نشأت في مكان السكن	40	% 21,10
المجموع	**95**	**% 100**

من خلال التوزيع السابق نلاحظ أن علاقة الجيرة بين مفردات العينة مثلت ما نسبته حوالي 71,57 % من إجابات المبحوثين، رغم اختلاف نوع هذه العلاقات داخل مجال الدراسة، وأن ما نسبته 42,10 % هي علاقات نشأت في مكان السكن من خلال تعرف الأفراد على بعضهم البعض، لأن الفرد ابن بيئته، واجتماعي بطبعه، ولا يستطيع العيش بمعزل عن محيطه، وأن الغرض من علاقة الجيرة هو تتمين لقيم الأخوة والصداقة التي تزيد في شحن مبادئ التضامن والتفاعل بين الأفراد.

الجدول رقم 24: يبين توزيع أفراد العينة حسب صفة العلاقة مع الجيران.

المواد المستعملة	التكرار	%
جيدة	18	% 18,94
حسنة	50	% 52,63
سيئة	27	% 28,42
المجموع	**95**	**% 100**

من خلال التوزيع السابق نلاحظ أن علاقة الجيرة بين أفراد عينة المجتمع المبحوث تتميز بحسن المعاملة، ويتجسد ذلك في عملية تبادل المنافع، وكذا مساعدة الأفراد لبعضهم البعض عند الحاجة، وحسن الجيرة مثل ما ننبته 52,63 % من إجابات مفردات العينة. فهي علاقات يسودها

التفاهم والتفاعل، وإن كانت في حدود معينة، حيث يكتفي البعض بإلقاء التحية ولا يتعدى الأمر ذلك.

الجدول رقم 25: يبين توزيع أفراد العينة حسب تأمين الجيران على مساكن بعضهم.

الإجابة	التكرار	%
نعم	68	% 71,57
لا	27	% 28,42
المجموع	**95**	**% 100**

تتميز العلاقة داخل المجتمع المبحوث بحسن المعاملة، ومعظم إجابات المبحوثين أجابوا بأن علاقاتهم مع جيرانهم حسنة، وهو ما وضحه الجدول رقم 23 أين يؤمن الفرد جاره على مسكنه إن رأى فيه الإخلاص، وهو ما بلغت نسبته حوالي 71,57 % من إجابات مفردات العينة، ويؤمنه عند خروجه من مسكنه للضرورة أو لقضاء حاجة معينة، فالجار يحتاج جاره في أوقات كثيرة خاصة وقتا الفرح والحزن كما سبق ذكره فمجتمع البحث يسوده التآخي والتكافل بين أفراده.

الجدول رقم 26: يبين توزيع أفراد العينة حسب مدى ثقة الجيران ببعضهم.

الفئات	التكرار	%
لوجود الثقة	68	% 71,57
لعدم وجود الثقة	27	% 28,42
المجموع	**95**	**% 100**

تنشأ الثقة عند الفرد عندما يشعر بالأمان والإخلاص، وهذا ما وضحه الجدول رقم 24 وهذا يولد شعور ثقة الجار بجاره، حيث يتخذ كأخ له يؤمنه على أسراره ومسكنه، ونسبة الثقة مثلت بحوالي 71,57 % من إجابات مفردات العينة خاصة وأنهم يسكنون منطقة واحدة، وأبواب

منازلهم إما متقابلة أو متجاورة إلى جانب أن أغلب الأفراد هم من الريف يشكلون فيما بينهم تجمعات يسودها مظاهر التفاعل والتضامن.

المحور الخامس:
بيانات عن الوضع المهني والحالة الاقتصادية.

يمثل الوضع المهني والحالة الاقتصادية المحور الخامس في استمارة البحث، واسئلة هذا المحور تمكننا من معرفة المستوى المعيشي للفرد، وأنواع المهن والوظائف الممارسة وكذلك معرفة مستوى الرضا الذي يشعر به الفرد اتجاه وضعه المهني، إلى جانب التعرف على الجوانب الأكثر إنفاقا واستهلاكا للمدخول الشهري للأفراد.

الجدول رقم 27: يبين توزيع أفراد العينة حسب نوع العمل قبل الانتقال إلى المدينة.

نوع العمل	التكرار	%
الفلاحة	40	% 42,11
الصناعة	10	% 10,52
الوظيفة	15	% 15,78
التجارة	22	% 23,16
التعليم	08	% 08,42
المجموع	**95**	**% 100**

ن التوزيع السابق نلاحظ تنوع المهن في المجتمع المبحوث قبل انتقالهم،، وهجرتهم للمدينة، ومثل العمل في الميدان الفلاحي النسبة الأعلى بحوالي 42,11 % من إجابات مفردات العينة نتيجة الارتباط القوي للفرد بأرضه، فالفرد الريفي يعتمد في مدخوله على بيع المحاصيل إلا أن الفرد من الجيل الثاني لم يعد يرضى بما تعطيه له الأرض، ومثلت التجارة ما نسبته 23,16 % من إجابات عينة البحث، ويجدون في العمل بالتجارة نوع من التبادل والتعامل بكل حرية وبمدخول أفضل، الموظفين بلغت نسبتهم 15,78 % من إجابات المبحوثين، تختلف الوظائف من فرد لآخر، ومن وظيفة لأخرى.

الجدول رقم 28: يبين توزيع أفراد العينة حسب عملهم الحالي.

نوع العمل	التكرار	%
فلاحة	04	% 04,22
صناعة	324	% 35,78
موظف	15	% 15,78
تجارة	07	% 07,36
أعمال حرة	10	% 10,52
بطال	25	% 26,31
المجموع	**95**	**% 100**

من خلال التوزيع السابق يتبين أن العمل في الصناعة مثل النسبة الأعلى بحوالي 35,78 % مع العلم أن الميدان الصناعي يعتبر من عوامل الجدب للمدينة، إضافة إلى ديمومة العمل بها ومخولها المنتظم خاصة في الفترة التي شهدت توطينا لمركب الحجار للحديد والصلب وأن غالبيتها المهاجرين هم من المناطق الريفية والشبه حضرية، بحثا عن العمل وهذا التدفق المتواصل للسكان سببه انطلاق عملية التنمية بالمدينة. وكان للهجرة انعكاساتها من ناحية التضخم السكاني داخل الأحياء، وعجز المشاريع على تلبية توفير السكن، ومن هنا بدأ انتشار المناطق المتخلفة في غياب سياسة تخطيطية ومجال البحث عينة من هذه المناطق، والهجرة كانت من أجل تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي، من خلال الجدول أيضا لاحظنا نسبة البطالة التي قدرت بحوالي 26,31 % من إجابات مفردات العينة، وإن كان هؤلاء يمارسون الأعمال الهامشية في إطار الأعمال الغير رسمية طباعة الشوارع مثلا، فهم لا يصنفون كنوع من العمل بسبب ما يتعرضون له من مراقبة، وأيضا لأنه عمل غير مستقر، وارتفاع نسبة البطالة يرجع إلى قانون تسريع العمال من عدة مؤسسات، ومثلت فئة الموظفين ما نسبته 15,78 % من إجابات عينة البحث، منهم بسلك التعليم والإدارة وغيرها.

الجدول رقم 29: يبين توزيع أفراد العينة حسب رضاهم عن وضعهم المهني.

الإجابة	التكرار	%
راضي	65	% 68,42
غير راضي	30	% 31,57
المجموع	**95**	**% 100**

من التوزيع السابق مثلت نسبة من يشعرون بالرضا عن وضعهم المهني حوالي 86,42% من إجابات المبحوثين، ويشعر الفرد بالرضا عن وضعه المهني إذ توفرت شروط تجعله يتأقلم مع محيط عمله والاقتناع بالعمل يجعله متقنا له، وإن كان القبول بالعمل لعدم وجود بديل، مقارنة مع الحاجيات الضرورية التي يجب توفرها للأسرة، ورب العائلة المسؤول بالرضا بوضعه مرغما لتغطية جوانب الإنفاق داخل أسرته.

الجدول رقم 30: يبين توزيع أفراد العينة حسب عدم رضاهم عن وضعهم المهني.

الفئات	التكرار	%
عمل غير مستقر	15	% 15,78
عمل بالعقود	09	% 09,47
بيروقراطية الإدارة	06	% 06,31
المجموع	**95**	**% 100**

إن مجتمع البحث مجتمع فتي كما تم توضيحه في الجدول رقم 02، له طموحات ورغبات تجعله ثائر ضد الوضع الحالي، خاصة فيما يخص العمل الذي يحقق به الاستقرار لوضعيته وأن العمل هو نوع من التخطيط لحياته، والجدول السابق يبين عدم رضا الفرد عن وضعه المهني، وأن

ما يهمه هو الحصول على عمل قار ومستقر وهو ما مثلت نسبته حوالي 15,78 % من إجابات مفردات العينة باختلاف أسباب عدم الرضى.

الجدول رقم 31: يبين توزيع أفراد العينة حسب وصفهم لمستواهم المعيشي.

المستوى المعيشي	التكرار	%
جيد	07	% 07,36
متوسط	69	% 72,63
ضعيف	19	% 20
المجموع	**95**	**% 100**

المستوى المعيشي متغير من المتغيرات الهامة، والجدول السابق يبين وصف مفردات العينة حسب مستواهم المعيشي، حيث نرى ما يمثل حوالي 72,63 % من المبحوثين مع الوضع الذي تفرضه المدينة من خلال ارتفاع القدرة الشرائية مقارنة مع محدودية الدخل الشهري، وتعدد متطلبات أفراد الأسرة، والملاحظ أن رغم اختلاف جوانب الإنفاق لدى الأسر، وتوفر معظم منازلهم على التجهيزات الضرورية كالتلفاز والثلاجة، إلا أنهم يعبرون عن مستواهم بأنه متوسط، هذا راجع إلى فقدان صفة القناعة عند مفردات العينة.

الجدول رقم 32: يبين توزيع أفراد العينة حسب الجوانب الأكثر استهلاكا للمدخول.

الفئات	التكرار	%
التغذية	63	% 66,31
تعليم الأطفال	17	% 17,89
المنزل وتأثيثه	06	% 06,32
الأدوية (العلاج)	09	% 09,47
المجموع	**95**	**% 100**

من التوزيع السابق نلاحظ أن مجال الاستهلاك تتعدد جوانبه، وتختلف حاجياته بنسبة متباينة، وتعتبر التغذية من بين الجوانب الأكثر استهلاكا للمدخول ومثلت بحوالي 66,31 % باعتبار أن الغذاء مادة ضرورية لجسم الإنسان.

ومسألة الغذاء أصبحت تشكل عبئا ثقيلا على ميزانية الأسرة مقارنة مع المستوى المعيشي المتوسط الذي يتميز به المجتمع المبحوث، ويأتي تعليم الأطفال في المرتبة الثانية من حيث الاستهلاك بنسبة 17,89 % ويتعلق الأمر هنا بمصاريف الأدوية المدرسية وقائمة الكتب ورغم مجانية التعليم في جميع أطواره، كما يذهب جانب من الأنفاق للعلاج وشراء الأدوية وقدرت بحوالي 9,47 % من إجابات مفردات العينة، نتيجة قرب مجال الدراسة من المنطقة الصناعية وما تفرزه هذه الأخيرة من غازات سامة تتسبب في تلويث الهواء والماء بالنسبة للمحيط مما يؤدي إلى انتشار الأمراض منها: الحساسية، وصنف لذلك تمييز المناطق المتخلفة بانتشار الأوبئة والأمراض المعدية نتيجة تدهور المحيط البيئي، وهذا يدعو إلى ضرورة الاهتمام بالجانب الصحي للفرد

الجدول رقم 33: يبين توزيع أفراد العينة حسب انخراطهم في الجمعيات.

الإجابة	التكرار	%
نعم	18	% 18,94
لا	77	% 81,05
المجموع	**95**	**% 100**

مثلت نسبة مفردات العينة الدين ليس لهم انخراط حوالي 81,05 %، وهذا يعني أن الانخراط في جمعيات أو أحزاب بالنسبة لمجتمع تسوده العلاقات الأولية في السكن والجوار،ن يدل على تفكك العلاقات القديمة إذ حصل هناك انخراط.

ضف إلى ذلك المستوى التعليمي الذي له دور في ممارسة مثل الانخراط داخل مثل تلك الجمعيات، ومثلت نسبة المنخرطين حوالي 18,94 % من مفردات العينة وسيتم توضيحه في الجدول الموالي.

الجدول رقم 34: يبين توزيع أفراد العينة المنخرطين في الجمعيات.

نوع الجمعية	التكرار	%
سياسية	10	% 10,52
اجتماعية	05	% 05,26
دينية	03	% 03,15
المجموع	**95**	**% 100**

من التوزيع السابق يتضح أن المنخرطين في جمعيات سياسية حوالي 10,52 % من المبحوثين، ومعظم هؤلاء منخرطين في حزب جبهة التحرير الوطني لأنهم يرون في هذا الأخير رمز للحرية والاستقلال من الثورة إلى اليوم والمنخرطين في جمعيات اجتماعية يمثلون حوالي 05,26 % من مجتمع البحث، وهؤلاء دورهم تحسيسي ووقائي في كثير من القضايا الاجتماعية، أم الجمعيات الدينية فبلغت نسبة المنخرطين فيها حوالي 03,15 % من مفردات العينة متخصصة في إلقاء الخطب إلى جانب النضج والإرشاد وكذلك التعليم وتحفيظ القرآن الكريم

الجدول رقم 35: يبين توزيع أفراد العينة حسب نيتهم للاستقرار بالمنطقة.

الإجابة	التكرار	%
نعم	32	% 33,68
لا	63	% 66,31
المجموع	**95**	**% 100**

من التوزيع السابق نلاحظ أن نسبة حوالي 66,31 % من إجابات المبحوثين ليس لهم نية الاستقرار بالمنطقة لمدة طويلة نتيجة لعدد المشكلات التي تعاني منها بالإضافة إلى طريقة بنائهم لمساكنهم الفوضوية دون احترام الأدنى لشروط البناء. وعجز مشاريع الإسكان عن تلبية كل

المطالب، خاصة في الفترة التي شهدت فيها المدينة ازدهارا صناعيا، هذا الوضع أدى إلى تدفق تيارات من الأفراد المهاجرين باتجاهها.

وهذا شكل عبئا وتبعية للمرافق والخدمات المتواجدة على مستوى المدينة، فهذا الاستغلال المكثف للمجال والتركيز الكبير للسكان والأنشطة ضمن تركيبة معقدة، خلقت عدة نقائص ومشكلات أصبحت تعيق عمليات التنمية داخل التجمعات الحضرية.

الجدول رقم 36: يبين توزيع إجابات أفراد العينة حسب المشكلات التي تعاني منها المنطقة.

الإجابة	نعم		لا		المجموع	%
نوع المشكلات	تكرار	%	تكرار	%		
تدهور الطرقات	70	% 73,68	25	% 26,31	95	% 100
النفايات والأوساخ	55	% 57,89	40	% 42,10	95	%100
ارتفاع الرطوبة	60	% 63,15	35	% 36,84	95	% 100
نقص المرافق والخدمات	68	% 71,57	27	% 28,42	95	% 100
التلوث	50	% 52,63	45	% 47,36	95	% 100
الضجيج	35	% 36,84	60	% 63,15	95	%100

تعددت المشكلات في مجتمع البحث، فسكانه يعانون الكثير داخله، نتيجة الظروف السيئة للبيئة المحيطة بهم، وأول مشكل يعاني منه مجال الدراسة من خلال ملاحظتنا هو التدهور على مستوى الطرقات، التي تعج بالحفر والمنعرجات، خاصة وأن تربتها هي تربة طينية، وهذا المشكل مثلت نسبته من خلال التوزيع السابق بحوالي 73,68 % من إجابات المبحوثين، ومثل نقص المرافق

والخدمات خاصة الصحية وخدمات الكهرباء والغاز بحوالي 71,57 % من إجابات مفردات العينة، وارتفاع الرطوبة مشكل آخر تعاني منه مساكن المناطق المتخلفة بما نسبته 63,15% مما أدى إلى ظهور أمراض الحساسية وضيق التنفس بين أفراد العينة نتيجة الرطوبة العالية، كذلك تفشي الأمراض يرجع إلى نسبة التلوث على مستوى مجال المدينة ككل والنتائج عن فضلات المصانع، مما تسبب في تلوث هوائي ومائي ومثلت حوالي 52,63 %، والنفايات حوالي 57,89 % رغم أن الجهات المعنية وضعت شاحنات لجمع ورمي القمامات في أوقات معينة، إلا أن عدم التزام المواطنين بالتوقيت المحدد، أدى إلى تراكمها فأصبحت مكانا للحشرات ومجمعا للحيوانات.

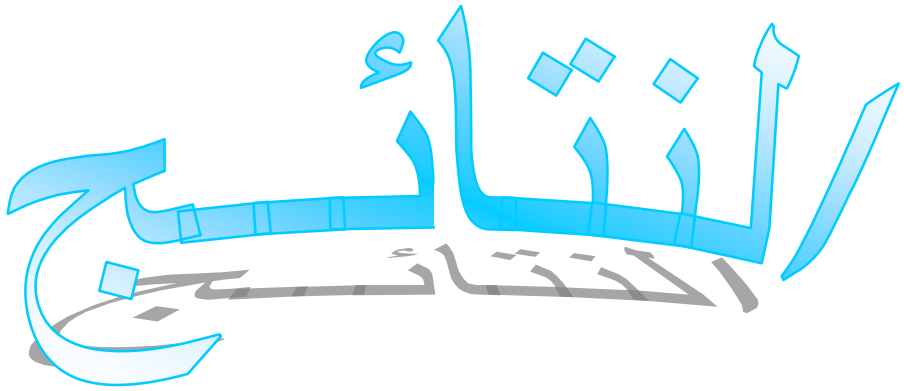
النتائج

النتائج

1- الخصائص العامة لمجتمع البحث.

2- الهجرة والتنقل.

3- المسكن واستعمالات الأرض.

4- العلاقات الجوارية.

5- الوضع المهني والحالة الاقتصادية.

النتائـــج:

النتائج هي خلاصة لدراسة علمية مبنية على أسس موضوعية وطريقة منهجية محددة والتي جمعت عن طريق الأدوات المعتمد عليها منها الاستمارة والملاحظة المباشرة والمعلومات المتحصل عليها لها علاقة بمؤشرات الفرضية وأهداف البحث، وسنتطرق فيما يلي إلى أهم النتائج التي تعبر على ما أشارت إليه الفرضية والتي تحققت بنسب متعددة، وسيتم عرضها على النحو التالي:

أولا: الخصائص العامة لمجتمع البحث.

مثلت مفردات العينة حسب الجنس ما نسبته 57,89 % من الذكور، والذكر يمثل رب العائلة، وكلاهما أجابوا على أسئلة الاستمارة بكل حرية وقناعة وأغلبية أفراد العينة بالغين وواعين لم نجد صعوبة في طريقة التعامل والحديث معهم كذلك معظم مفردات عينة البحث شباب ذات فئة عمرية محصورة ما بين [28 – 49] بنسبة حوالي 88,41 %، مما يدل على أن مجتمع البحث مجتمع فتي يتميز بعزيمة وإرادة قوية، له طموح وآمال يريد تحقيقها، كما نجده ثائر على وضعه، يرغب في التغيير إلى الأحسن، إلى جانب هذا الحالة المدنية لعينة البحث أغالبيتهم متزوجون منها بنسبة 78,94 % مما يضمن لهم الاستقرار النفسي وتحمل المسؤولية فمجتمع البحث يتميز بالتماسك الأسري وبالحفاظ على الرابطة الزوجية فكلا الزوجين واعيين بالمشكلات الاجتماعية والنتائج السلبية المترتبة عن الطلاق، وإنعكساته على الطفل بالدرجة الأولى.

المجتمع المبحوث له مستوى تعليمي متوسط مثلت نسبته 31,57 % من مفردات العينة، هذا المستوى يجعله واعيا لما يحيط به من ظروف اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية، قدرة على ، قدرة على إحداث التغيير إذا توفرت لهم الإمكانيات من حيث عدد الأولاد لأغلبية مفردات العينة عدد لا بأس به، ومثل بنسبة من 02 إلى 065 أطفال، 82,09 % وهو مستوى مقبول، وهذا راجع إلى صعوبة مسؤولية تربية الأولاد وكثرة احتياجاته.

ثانيـــا : الهجرة والتنقل.

تعددت واختلفت أسباب هجرة الأفراد داخل مجتمع البحث ومثلت الهجرة الداخلية وإن ما يمثل 63,15 % من مفردات العينة هم من مناطق ريفية كان لهم نمط معيشي معين، قدموا إلى المدينة واستقروا لأسباب مختلفة ولدوافع متعددة، ويرجع السبب الأول لهجرتهم والبحث عن العمل وهو ما ذهبت إليه مؤشرات الفرضية، خاصة مرحلة الازدهار الصناعي الذي شهدته المدينة، حيث بدأت تيارات من الأشخاص تهاجر نحو المدينة نتيجة توفر فرص العمل بها وهو ما مثلت نسبته 63,15 % من مفردات العينة وهناك من يهاجر لسبب ضيق المسكن، خاصة وان الأسرة الريفية هي أسرة ممتدة تحافظ على الجمع بين الأولاد والأحفاد وغالبا ما يريد الفرد الاستقلال عن الأسرة الكبيرة ليحقق أهدافه ويبحث عما يريحه وقرب المنطقة مجال البحث من أماكن العمل دافع آخر يرجع مفردات العينة تستقر بها، كما أن الانتماء القرابي لا يزال مجسدا بهذه المنطقة، فالأهل والأقارب من عوامل الجلب أيضا نحو المدينة، حيث الفرد يقنع قريبه بالقدوم ويشجعه على ذلك ويوفر له الدعم حتى يتمكن من الاستقرار أولا، والحصول على العمل ثنيا وهذا مؤشر آخر من المؤشرات التي ذهبت إليها الفرضية وتحققت بنسبة 36,84 % من أفراد عينة البحث.

ثالثـــا: المسكن واستعمالات الأرض.

المسكن هو المكان الذي يجد فيه الفرد الدفء والهدوء، ويشعر بداخله بالأمن والاستقرار إلا أن مساكن المناطق المتخلفة تفتقر لهذه الشروط، فهي مساكن ذات بناء فوضوي، أقاموها بأنفسهم حيث هي مبنية بمواد أولية بسيطة تجعلها غير لائقة من جهة ، وغير صحية من جهة أخرى، أنماطها متداخلة تجسد الصورة السلبية المترتبة عن ظاهرة الهجرة، وما تخلفه من آثار على المجال الحضري من تشويه لواجهة المدينة.

نمت البناءات الفوضوية وأصبحت تشكل مناطق متخلفة قائمة بذاتها، تطورت بعيد عن مقاييس البناء الاجتماعي، وفي غياب رقابة من طرف الجهات المعنية وأصبح البناء بمواد بسيطة وسقف من القصدير أو القرميد وهو ما يعبر عن أزمة حقيقية يعيشها السكان، في غياب حلول تخفف من وطأة هذه الظاهرة التي يزداد انتشارها بوتيرة سريعة في غياب سياسة تخطيطية تعمل على الحد من تطورها، ومثلت المساكن الرديئة 67,36 % من إجابات مفردات العينة، حيث تفتقر هذه المساكن للتخصص بسبب ضيق المسكن مما يخلق فوضى بداخله كما تعاني من نقص في المرافق والخدمات، أما من حيث تجهيزات فهي متوفرة حسب مستوى دخل كل فرد، وإن كان جهاز التلفاز والثلاجة متوفر بأغلب المساكن بما نسبته على التوالي 94,73 % و 89,49 % من إجابات عينة البحث، إن المناطق المتخلفة حتمية تترجم نمو وتطور المدن بعيدا عن مبدأ التخطيط وهذا الواقع أدى إلى استهلاك عشوائي للمجال نتج عنه اختلال سلبي على التطور المستقبلي للمدينة وهذا ما أشارت إليه أهداف البحث.

رابعا: العلاقـــات الجواريـــة.

إن للعلاقات والتفاعل الاجتماعي دور فعال في شحن وتمتين العلاقات بين أفراد عينة البحث، خاصة العلاقات الجوارية التي لها الدور الإيجابي من خلال تركيبها بتبادل الزيارات والتعامل الحسن الذي يعبر عن الانسجام، ومثلت العلاقة الموجودة ما نسبته 71,57 % من إجابات المبحوثين، وهي علاقة يسودها التضامن والتكافل، ويظهر التعاون عندما يحتاج الأفراد لبعضهم البعض في أوقات معينة، ومعظم العلاقات الجوارية نشأت في مكان السكن تعبر عن حسن المعاشرة وحسن الجوار بما نسبته 52,63 % من إجابات مفردات العينة، حيث يصبح الفرد يثق بجاره ويؤمنه على مسكنه ويأخذ برأيه إن التمس منه الصدق والتفاهم،خاصة وأن ما نسبته 63,15 % من السكان هم قادمون من الريف ومبدأ الإحسان إلى الجار من القيم والمبادئ التي يعتز بها الفرد الريفي ويحافظ عليها بنوع من التماسك والتفاعل

خامسا: الوضع المهني والحالة الاقتصادية.

اختلفت الوظائف والمهن لمفردات العينة قبل هجرتهم للمدينة، وكان أغلبهم يمارسون أعمالا فلاحيه بما نسبته 42,11 % من إجابات المبحوثين، منها خدمة الأرض وتربية الحيوانات إلا أن هناك طموحات تتعدى ارتباط الفرد بالأرض واعتماده على العمل الموسمي خاصة مع الظروف القاسية التي تتميز بها المناطق الريفية وخدمة الأرض التي لم تعد مربحة، كل هذه العوامل تجعل الفرد يبحث عن وضع مهني أفضل ومدخول أحسن، ومنه يفكر الفرد في الهجرة إلى المدينة لتوفر فرص العمل بها، ويستغني عن أرضه، ليحسن من حالته الاجتماعية والاقتصادية، خاصة مع توفر الآفاق والفرص بالمدينة، وهذا ما تحقق فعلا، وهو ما ذهبت إليه ومؤشرات الفرضية، إن الفرد يهاجر بحثا عن العمل في الميادين الصناعية وهو ما مثلت نسبته 35,78 % هم عمال بالقطاع الصناعي بعد نزولهم للمدينة، خاصة الفترة التي عرفت فيها المدينة توطينا لعدة مؤسسات صناعية.

المستوى المعيشي لأفراد المجتمع المبحوث مستوى متوسط، يعتمد فيه رب الأسرة على راتبه الشهري، يقتصده في اقتناء الحاجيات الضرورية ومستلزمات أخرى مختلفة، ويعتبر الاستهلاك الغذائي الأكثر استهلاكا للمدخول بما نسبته 66,31 % من مفردات العينة، ويأتي تعليم الأطفال في المرتبة الثانية بما يمثل 17,89 % من أجابت المجتمع المبحوث، وهذا يدل على كثرة المصاريف وثقل المسؤولية ولهذا السبب يرضى الفرد ويتأقلم مع ظروف عمله لتغطية جوانب الإنفاق داخل الأسرة لما نسبته 68,42 % من إجابات مفردات العينة.

تعددت المشكلات واختلفت داخل منطقة مجال الدراسة، وأكبر مشكل تعاني منه المنطقة تدهور طرقاتها وضيق أرصفتها بما نسبته 73,67 % من إجابات المبحوثين كذلك نقص المرافق والخدمات على مستوى الحي مما يجعل هذه المنطقة عالة على المدينة الأم ومثلت بنسبة نقصيها حوالي 71,57 %من إجابات عينة البحث ربما المشكل الذي يشكل خطر على السكان هو التلوث الذي جعل المدينة عينة تعكس وهذا بسبب التركيز الكبير للمناطق الصناعية المتلوثة، بالإضافة إلى التعمير المكثف خاصة التعمير العشوائي الذي يفتقر إلى شبكات الصرف الصحي، كل هذه الملوثات أدت إلى تدهور الجانب البيئي في هذا الوسط الرطب الذي مثل بحوالي 63,15 % من إجابات المبحوثين، وبتالي التأثير على صحة السكان خاصة أمراض الربو والحساسية.

ومن خلال ما سبق وبناءا على النتائج المتحصل عليها في إطار ما أشارت إليه أهداف ومؤشرات فرضية البحث الأساسية فقط توافقت مع النتائج فيما يلي:

- اعتبار الهجرة من الأسباب المباشرة في حدوث وانتشار المناطق المتخلفة بالمدينة.
- تدهور المحيط البيئي كما وضحه الجدول رقم 36، إلى جانب نقص المرافق والخدمات التي يحتاجها السكان من إنارة وخدمات مختلفة وهو ما وضحه الجدولين على التوالي رقم 16 و 17.
- اللاتجانس السكاني الناتج عن الهجرة الريفية نحو المدن بحثا عن فرص للعمل ولدوافع وأسباب أخرى وهو ما تم توضيحه في الجدولين على التوالي رقم 10 و11.

وقد توصلت الدراسة الميدانية إلى الكثير من القضايا التي ذهبت إليها مؤشرات الفرضية وأهداف البحث.

الخاتمة :

يعاني المجال الحضري بالجزائر من خطر ظاهرة المناطق المتخلفة، التي هي اليوم تنمو بصورة مخيفة في غياب الرقابة والسياسة التخطيطية اللازمة لاستعمالات الأرض، ومدينة عنابة من المدن التي تعاني من هذه الظاهرة، وما يترتب عنها من مشكلات، وتعتبر الهجرة من أهم العوامل التي تساعد على قيام المناطق المتخلفة، نتيجة الموقع الإستراتيجي للمدينة ضف إلى ذلك تربعها على قاعدة صناعية متميزة، جعلها وجهة الكثير من المهاجرين للإقامة فيها والاستقرار بها، كذلك نتيجة لأسلوبها الحضري واحتلالها مكانة ساحلية تساهم في سياسة التبادل التجاري، كما بها معاهد وجامعات ثقافية متعددة.

إلا أن هذه المميزات والخصائص لم يجعلها تخلو من مشكلات نتجت عن ظاهرة الهجرة لدوافع وأسباب معينة ومختلفة، مما جعل المناطق المتخلفة القائمة على الضواحي والأطراف تنمو لتكون عالة على المدينة الأم لنقص المرافق والخدمات اللازمة فيها، والتي يحتاجها الفرد في مسار حياته، إن مجال الدراسة المتمثل في حي "**بوخضرة**" عينة تجسد سوء التخطيط والمتابعة فهي منطقة بنائاتها فوضوية لا تتوفر على شروط المسكن اللائق مما يعرض أفرادها للأمراض والأوبئة لارتفاع نسبة الرطوبة بها، وكذلك ظروف ضيق المسكن بسبب مواد البناء البسيطة المستعملة.

المراجع

المراجع

أولا: المراجع بالغة العربية.

أ- الكتـب:

1- السيد الحسيني، المدينة دراسة في علم الاجتماع الحضري، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية 1981.

2- السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري بين النظرية والتطبيق مشكلات وتطبيقات، دار المعارف الجامعية ، الإسكندرية، 1987.

3- السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري، مدخل نظري، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية، 1985.

4- أحمد النكلاوي، دراسة في علم الاجتماع الحضري، دار النهضة العربية، القاهرة، 1998.

5- السيد الحسيني، التحضر في الأقطار النامية، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1979.

6- السيد عبد العاطي السيد،الإيكولوجية الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، 1985.

7- أبو عياش عبد الله وإسحاق يعقوب القطب، الاتجاهات المعاصرة في الدراسات الحضرية، وكالة المطبوعات، 1980.

8- إسحاق يعقوب القطب وعبد الله أبو عياش، النمو والتخطيط الحضري، ط1، جامعة الكويت، 1980.

9- أحمد بودراع، التطوير الحضري والمناطق الحضرية المتخلفة بالمدن، دراسة نظرية في علم الاجتماع الحضري، منشورات جامعة باتنة، 1977.

10- الحبيب دلالة، الاقتصاد الصناعي والمجال، دراسة جغرافية، دار سرار للنشر، 1990.

11- إسماعيل قيرة، أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية، مخبر الإنسان والمدينة، جامعة منتوري، قسنطينة، بدون سنة.

12- أحمد منير سليمان، الإسكان والتنمية المستديمة في الدول النامية، دار الراتب، بيروت، لبنان، 1996.

13- أحمد شفيق السكري، المدخل في تخطيط الخدمات وتنمية المجتمعات المحلية الحضرية والريفية، مفاهيم ، أساليب وأدوات ونماذج تطبيقية، دار المعرفة الجامعية، .2000

14- الصادق مزهود، أزمة السكن في ضوء المجال الحضري، دراسة تطبيقية على مدينة قسنطينة، الجزائر ، 1995.

15- بن أشنهو عبد اللطيف، الهجرة الريفية في الجزائر، المؤسسة الوطنية، المطبعة التجارية، بدون سنة.

16- بشير التيجاني، التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.

17- بيار جورج، السكان والاستطان، ترجمة جيلاني صباري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، .1979

18- تبلهيم شارل، التخطيط والتنمية، ترجمة إسماعيل صبري عبد الله، دار المعارف، القاهرة، 1966.

19- جورج جوبرج، الفروق الريفية الحضرية، دراسة في علم الاجتماع الريفي، ترجمة محمد عودة وآخرون، ط5، دار المعارف، 1980.

20- جيرالد بيريز، مجتمع المدينة في البلدان النامية، ترجمة محمود الجوهري، دار النهضة، مصر، القاهرة، 1966.

21- حسن السعاتي، علم الاجتماع الصناعي، دار النهضة العربية، بيروت،، بدون سنة.

22- حسين عبد الحميد رشوان، مشكلات المدينة، دراسة في علم الاجتماع الحضري، مكتب عربي حديث، الإسكندرية، .2002

23- حسين إبراهيم عيد، دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، .1990

24- حسين همام، قضايا في علم الاجتماع الريفي، الإسكندرية، مصر، 1999.

25- حسين عبد الحميد رشوان، السكان من منظور علم الاجتماع، المكتبة الجامعية، الإسكندرية 2001.

26- خالص الأشعب، المدينة العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد، العراق، 1982.

27- خليل عمر، الموضوعية للتحليل في البحث الاجتماعي، دار الأفاق الجديدة، بيروت، 1983.
28- رفيق أشرف حسونة، معوقات التنمية في العالم العربي، الحلقة لدراسة التخطيط والتنمية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة .1970
29- رشيد زرواتي، تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلم الاجتماعية، ط1، الجزائر، 2002.
30- زيدان عبد الباقي، قواعد البحث الاجتماعي، مكتب القاهرة الحديث، ط2، 1974.
31- سناء الخولي، التغيير الاجتماعي والتحديث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.
32- شريف رحماني، الجزائر غدا، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
33- عفيفي كمال، دراسات في التخطيط العمراني، بيروت، .1991
34- عبد الله بوعياش وإسحاق يعقوب القطب، الاتجاهات المعاصرة في الدراسات الحضرية، وكالة المطبوعات، .1980
35- عبد الهادي والي، التخطيط الحضري، تحليل نظري وملاحظات واقعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، بدون سنة.
36- عبد المنعم شوقي، مجتمع المدينة علم الاجتماع الحضري، دار النهضة العربية، بييروت، 1981.
37- عليا حسن حسين، التنمية نظريا وتطبيقيا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، 1977.
38- عبد الرزاق جبلي، علم الاجتماع السكان، دار المعرفة الجامعية، بيروت، 1995.
39- عمار بوحوش محمد دنيبات، مناهج البحث وطرق إعداد البحوث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.
40- عبد الحميد بوقصاص، النماذج الريفية الحضرية لمجتمعات العالم الثالث في ضوء المتصل الريفي الحضري، مخبر التنمية، التحولات الكبرى في المجتمع الجزائري، ديان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، بدون سنة.

41- غريب محمد سيد أحمد، علم الاجتماع الريفي، دار المعارف الحضري، الإسكندرية، 1984.
42- فؤاد حجاري، الأسرة والتصنيع، المكتب الذهبي، القاهرة، 1972.
43- فوزي رضوان العربي وفاروق أحمد مصطفى، دراسات في الأنتربولوجية الميدانية، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية، 1984.
44- طلعت إبراهيم لطفي، علم الاجتماع الصناعي، مكتبات عكاظ، جدة، 1982.
45- محمود الكردي، التحضر، الأنماط والمشكلات، دراسة اجتماعية، دار المعارف القاهرة، ط2، 1986.
46- محروس محمد خليفة، السياسة الاجتماعية والتخطيط في العالم الثالث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1993.
47- محمد عاطف غيث، علم الاجتماع، دراسة تطبيقية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1974.
48- مصطفى الخشاب، علم الاجتماع الصناعي، دار النهضة العربية، بيروت، بدون سنة.
49- مختار حمزة وآخرون، التنمية والتخطيط والمجتمع، الأسس التكنولوجية للتخطيط، مفاهيم وأطر، الكويت، 1976.
50- محمد الجوهري، علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1979.
51- محمد شفيق، التنمية والمتغيرات الاقتصادية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1977.
52- محمد أحمد بيومي، علم الاجتماع وقضايا السياسة الاجتماعية وتشريعاتها، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1978.
53- محمد السويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغيير في المجتمع الجزائر المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1990.
54- محمد شفيق، العمالة الطبقية للطلاب المصريين في الخارج وأثرها على قيمهم واتجاهاتهم، القاهرة، 1977.
55- محمد السيد غلال، البيئة والمجتمع، مكتبة الأنجلومصرية ط1، القاهرة، 1963.
56- محمد شفيق، هجرة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات للعمل في الخارج، دوافعها وآثارها، القاهرة، 1982.

57- معاذ أحمد عبد الله، المناخ والعمارة، دراسة تحليلية للعوامل المناخية وأثارها على عمارة المناطق الحارة، الإسكندرية، 1975.

58- محمد أحمد غنيم، المدينة، دراسة في الأنتربولوجية الحضرية، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية، 1987.

59- محمد شفيق، التنمية والمشكلات الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999.

60- محمد كيلاني، اتجاهات ومحددات النمو الحضري، الكويت، 2000.

61- محمد طلعت عيسى، البحث الاجتماعي، مبادئه ومناهجه، مكتبة القاهرة الحديثة، 1960.

62- محمد زياد عمر، البحث العلمي، الخطوات المنهجية لأعداد البحوث الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1995.

63- محمد علي محمد، علم الاجتماع والمنهج العلمي، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، ط1، 1980.

64- نبيل السمالوطي، علم اجتماع التنمية، دراسات في اجتماعيات العالم الثالث، الهيئة العامة للكتاب، الإسكندرية، ط2، 1978.

65- ونيس رونج، علم السكان، ترجمة محمد صبحي عبد الحكيم، دار المعارف، بيروت، 1999.

66- واران توميسون ودافيدلويس، مشكلات السكان، ترجمة راشد البراوي، مراجعة عبد المنعم الشافعي، القاهرة، 1969.

67- هالة منصور، محاضرات في علم الاجتماع الحضري، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2001.

ب- المعاجم والقواميس:

1- أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، إنجليزي، فرنسي، عربي، مكتبة لبنان، ط1، 1970.

2- إبراهيم مذكور، معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية للكتاب، 1975.

3- بطرس البستاني، قطر المحيط، معجم، مكتبة لبنان، بيروت، المجلد 2، 1964.

4- عبد الهادي الجوهري، معجم علم الاجتماع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1989.
5- محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1997.
6- محمد حسين، موسوعة علم الاجتماع.
7- موسوعة العلوم الاجتماعية، ترجمة عادل الهواري،وسعد مصلوح، مكتبة الفلاح، الكويت، 1995.

ج- المجـلات:

1- أحمد عفيفي، التخطيط العمراني، مجلة المدينة العربية، العدد 07، الكويت، 2003.
2- إسماعيل بن السعدي، مقارنة سوسيولوجية لاستخدام الأرض في المدينة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 16، قسنطينة، 2001.
3- بشير التيجاني، توطن المناطق الصناعية، دراسة لبعض النماذج في غرب الجزائر، مجلة المدينة العربية، العدد 37، الكويت، 1989.
4- سحنون الطيب، تحليل نظري للبناء المصنع الجاهز كحل لأزمة السكن في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 01، قسنطينة، 1990.
5- قطحان المدفعي، إطار مفاهيمي للعمارة العربية، مجلة المدينة العربية، العدد 30، الكويت، 1987.
6- محمد بومخلوف، المشكلات الحضرية الراهنة والتحديات المستقبلية للمدن الجزائرية، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد 07، قسنطينة، 2005.
7- نذير زريبي وآخرون، البيئة العمرانية بين التخطيط والواقع، البعاد التخطيطية والتحديات الاجتماعية، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 13، قسنطينة، 2000.

د- الرسائــل الجامعيــة:

1- أحمد سفيان، التوسعات العمرانية بالمجمع العنابي، دراسة حالة مدينة سيدي عمار، رسالة ماجستير، قسنطينة، 2003.

2- بشير ريبوح، تطور السكن الحضري في الجزائر، رسالة ماجستير، قسنطينة، 2001.

3- حسين ميسي، التحضر والتصنيع في الجزائر، أطروحة دكتوراه، قسنطينة، 19999.

4- فريدة بن المجات، مشكلة السكن بولاية قسنطينة، ودور قطاع البناء في معالجتها بين 1966 – 1995، رسالة ماجستير، قسنطينة، 1995.

5- عبد الهادي لعروق، عملية التحضر في الشرق الجزائر، أطروحة دكتوراه، الإسكندرية، 1988.

هـ - الوثائــق:

1- الديوان الوطني للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية للجزائر، 1994.

2- الوكالة الوطنية للموارد المائية في الجزائر، 1994.

3- الوكالة الوطنية للإحصاء، الشبكة الحضرية في الجزائر، 1987.

4- مجلة الإحصائيات، العدد 4، إحصائيات 1988.

5- الديوان الوطني للإحصاء، التعداد العام للسكن والسكان، 1998.

و- المقابلات:

- مقابلة نائب رئيس بلدية عنابة بتاريخ 25 جانفي 2007.

ن- القوانيــن:

1- قانون رقم 90/29، المؤرخ في 1990/12/01 ومراسيمه المؤرخة في 175 – 176 – 177- 178 بتاريخ 1991/05/28.

2- قانون رقم 83/07 لتاريخ 1987/01/27، المتعلق بالتهيئة العمرانية، طبقا لـ ج، ر، ج، د، ش.

3- قانون البلدية والولاية رقمي 09/80/90 مؤرخة في 1990/04/07، طبقا للجريدة الرسمية ج، د، ش. عدد 15.

4- قانون التهيئة والتعمير رقم 29/90 ، مؤرخ في 1990/12/01، طبقا للجريدة الرسمية ج، د، ش. ، عدد 52.

5- مرسوم تنفيذي رقم 176/91، المؤرخ في 1991/05/28، طبقا للجريدة الرسمية ج، د، ش. ، عدد .26

6- قانون التوجيه العقاري رقم 25/90 ، المؤرخ في 1990/11/18 ، طبقا للجريدة الرسمية ج، د، ش. ، عدد .52

7- مرسوم رقم 212/25 التاريخ 1985/08/13، طبقا للجريدة الرسمية ج، د، ش. ، عدد .34

8- الأمر 102/66، تاريخ 1966/05/06، طبقا للجريدة الرسمية ج، د، ش. ، عدد .36

9- أمر 74/75، تاريخ 1975/12/12، طبقا للجريدة الرسمية ج، د، ش. ، عدد .19

10- قانون البلدية رقم 08/90 وولاية رقم 09/90 التاريخ 1990/04/07، طبقا للجريدة الرسمية ج، د، ش. ، عدد .15

11- قانون التهيئة والتعمير رقم 29/90 والأملاك الوطنية، التاريخ 1990/12/01، طبقا للجريدة الرسمية ج، د، ش. ، عدد .52

12- الأمر رقم 74/75 المؤرخ في 1975/11/12 المتضمن إعداد المسح العام للأراضي وتأسيس السجل العقاري طبقا للجريدة الرسمية ج، د، ش. ، عدد .20

13- المرسوم التشريعي رقم 07/94 المؤرخ في 1994/05/18 المحدد لكيفيات تحضير شهادة التعمير ورخصة التجزئة وشهادة التقسيم ورخصة البناء وشهادة مطابقة ورخصة الهدم وتسليم ذلك وفقا للجريدة الرسمية ج، د، ش. ، عدد 26.

14- مرسوم تشريعي رقم 07/74 المؤرخ في 1994/05/18، المتعلق بشروط الإنتاج المعماري وممارسة مهنة المهندس المعماري، طبقا للجريدة الرسمية ج، د، ش، عدد 325.

15- قانون رقم 03/87 المؤرخ في 1987/01/27 المتعلق بالتهيئة العمرانية طبقا للجريدة الرسمية ج، د، ش. ، عدد 75.

ثانيــا: المراجع باللغة الفرنسية.

A- LIVRES :

1- Nels Anderson, our industrial urban civilization, Bombay Asia publishing House, 1964.

2- Henrbit Febure, Le droit a la ville suivie de espace et politique E D Anthropos, Paris, 1972.

3- J. G Mc GEE, tetes de ponts et enchaves, monde, Paris, PUF, N° 45.

4- Merc Cote, l'Algérie espace et société, édition, Masson, Paris 1996.

5- J, REMY. Lvoye, La ville et l'urbanisation modalités d'analyses sociologique, cobay-jezierski, 1982.

6- Mourice Angers, initiation pratique a la méthodologie des sciences humains éd : Casbah- Alger/CCEC- Qubec, 1996.

7- Jean Claude Combessie, La méthodologie en sociologie (série Approches) éd, Casbah, Alger, La découverte, Paris, 1996.

8- R. LEDRUT, Sociologie urbaine 3eme Ed Paris, 1979.

B- Les thèses:

1- Amireche Louiza, une ville dans la ville, Sidi Mabrouk a travers l'abitat, les activités et la population, thèse de 3eme cycle, 1983.

2- Hmaid Bali, inflammation et mal développement en Algérie, O.P.V , 1998.

C- Revues :

1- *I.A.P.C de ANNABA 5eme direction, Bureau municipale, dhygiene, rapport relatif aux baraques.*
2- *G.N.A.T ANNABA, Bestructuration des quartiers Boukarma.*
3- *O.N.S Condition d'habitat des ménages Algériens, incollection statistique N° 24, 1991.*

4- O.N.S, Données statistique N° 311.

5- O.N.S Collection statistique N° 97 l'Armature urbaine de G.P.H.

6- O.N.S Armature urbaine, 1998.

ثالثـا: المراجع باللغة الانجليزية.

A- Book:

1- Alain Frishman, Anabisis of the sociology use of squatting in kono nigéria, 1993.

2- Allonsso, W A Theory of the urban land markeeeet, 1946.

3- Abin Boskoff, The sociology of urban, Région new york Appleton Centry croft, Educational devision second, Edition, 1972.

4- Egon Ernest Bergel, Urban sociology, N, Y Mac graw Hall Book, 1955.

5- Everette S Lee A theory of migration in demography, vol13, London, 1960.

6- FIIREY, W, Land central Boston, Cambridge, 1946.

7- Frederical Gilberd, Tourn design, London , The Architectural presse third Edition, 1995.

8- Jshaqu y qutub, urbanization tends in the arab world journal of the social science, Kuwait university vol 2, 11976.

9- James Ford, slumsand Housing, vol1, Combrigge, Mass Harvard university, presse, 1936.

10- J.A.J acksson, Migratoion social studies, Cambridge university, Press, 1969.

11- HARRIS C. D and Uliman E nature of cities annals of the amérique Academy of political and social science New York, 1945.

12- Gerdons Gherry, the Evolution of British Town Planning Ahistory of toun plannine in the united Kingdon during 20 the centry of roal toun planning institute, 1914.

13- Ralph thomlison, population dynamicsn New York, 1965.

14- Raymond Murphy, the Américan city An urban Geography Mc Grow Hill Book Campany Second, Edition, 1974.

15- R. E Park, the growh of city, an introduction to a research project university of Chicago, Press, 1925.

16- R. Hurd, the principales of city land values, New York, 1903.

17- Robert E, Forman, Blok Ghettos Whaite Ghettos and slums N, Y, Prentice Hall, 1971.

18- Robert L, Boker, the Social work dictionary the national Association of social work , 1987.

19- Peter slums of hope, Shanty tous of the third world, Manchester university press, 1979.

20- Ptride Eric, Origins a short etomological dictionary of modern English, London, Routhedge and Kegan paul, 1958.

21- Marshall B clinard slunard, Slumsand community development coller, Macmillan LTD, the free press, 1970.

22- M. Wellver, planning in an anvironment of change in J. B culling worh.

23- Nazli Ghoucri, Richard S. Echous Amer mohie EDine, Migration and employment in the construction sector critical factorsim Egyption development cairo, 1978.

24- Noel and Rita timms, Dictionary of social welfare, Rout ledg et degnapaul, London, 1982.

B- These:

1- Tidjani B, Some Effects of urbanization in Algeria, Fascicule N° 02 In géographie et aménagement, Bulletin, occasional publiée par A.G.A.T institute de géographie, university of Oron.

2- United Nations document E, 2931 Twentieth report of the administrative committee on coordination the economic and social council Annex 3, 1956.

3- Urbanisation development polices and social structure N Y the free press, 1957.

الـفـهـارس

1- فهرس الخرائط.

2- فهرس الجداول النظرية.

3- فهرس الجداول الميدانية.

1- فهرس الخرائط:

الرقم	عنـوان الخريطـة	الصفحة
01	خريطة رقم 01 تبين تطور حدود ولاية عنابة عبر التقسيمات الإدارية.	143
02	خريطة رقم 02 تبين التطور العمراني لمدينة عنابة ما قبل 1837 – 2000	148
03	خريطة رقم 03 تبين توزيع السكان بالبلديات ومعدل النمو السنوي لولاية عنابة للفترة 1987 – 1998.	158
04	خريطة رقم 04 تبين القطاعات الإحصائية لحي بوخضرة.	177

2- فهرس الجداول النظرية:

الرقم	عنـوان الجـدول	الصفحة
01	جدول يبين تغيير مساحة ولاية عنابة عبر مختلف التقسيمات الإدارية.	142
02	جدول يبين تزايد عدد السكان خلال الفترة ما بين 1966 – 1998	153
03	جدول يبين توزيع الأراضي على مجال ولاية عنابة لسنة 1998.	163
04	جدول يبين المحاصيل حسب المساحة والحجم والمردود لولاية عنابة.	164
05	جدول يبين توزيع الإنتاج الفلاحي لولاية عنابة لسنة 1998.	165

3- فهرس الجداول الميدانية:

الرقم	عنـوان الجـدول	الصفحة
01	توزيع الأفراد حسب الجنس	188
02	توزيع الأفراد حسب السن	198
03	توزيع الأفراد حسب مجال الميلاد	190
04	توزيع الأفراد حسب الحالة المدينة	191
05	توزيع الأفراد حسب المستوى التعليمي	192
06	توزيع الأفراد حسب عدد الأولاد	193
07	توزيع الأفراد حسب الوضعية المهينة	194
08	توزيع الأفراد حسب مكان إقامتهم قبل نزولهم المدينة	195
09	توزيع الأفراد حسب تاريخ انتقالهم للمدينة	196
10	توزيع الأفراد حسب سبب انتقالهم للمدينة	197
11	توزيع الأفراد حسب أسباب اختيارهم مدينة عنابة للهجرة والإقامة	198
12	توزيع الأفراد حسب اختيارهم حي بوخضرة للإقامة.	199
13	توزيع الأفراد حسب نوع المواد المستعملة في بناء مساكنهم	200
14	توزيع الأفراد حسب حالة بنائهم مساكنهم	201
15	توزيع الأفراد حسب عدد غرف مساكنهم	202
16	توزيع الأفراد حسب المرافق المتوفرة بالمسكن	203
17	توزيع الأفراد حسب الخدمات المتوفرة بالمسكن	204
18	توزيع الأفراد حسب التجهيزات المتوفرة بالمسكن	205
19	توزيع الأفراد حسب رضاهم عن المنطقة التي يسكنون فيها.	206
20	توزيع الأفراد حسب أسباب رضاهم عن الإقامة بالمنطقة.	207

الرقم	عنـوان الجـدول	الصفحة
21	توزيع الأفراد حسب أسباب عدم رضاهم عن منطقة الإقامة	208
22	توزيع الأفراد حسب وجود علاقة الجيرة.	209
23	توزيع الأفراد حسب نوع العلاقة القائمة بين الجيران.	210
24	توزيع الأفراد حسب صفة العلاقة مع الجيران.	211
25	توزيع الأفراد حسب ائتمان الجيران على مساكن بعضهم.	212
26	توزيع الأفراد حسب مدى الثقة الموجودة بين الجيران	213
27	توزيع الأفراد حسب نوع العمل قبل نزولهم المدينة.	214
28	توزيع الأفراد حسب عملهم الحالي	215
29	توزيع الأفراد حسب رضاهم عن وضعهم المهني.	216
30	توزيع الأفراد حسب عدم رضاهم عن وضعيتهم المهنية.	217
31	توزيع الأفراد حسب وصفهم لمستواهم المعيشي.	218
32	توزيع الأفراد حسب الجوانب الأكثر استهلاكا للمدخول.	219
33	توزيع الأفراد حسب انخراطهم في جمعية أو حزب معين.	220
34	توزيع الأفراد حسب المنخرطين في نوع الجمعية.	221
35	توزيع الأفراد حسب وجود نية الاستقرار في المنطقة.	222
36	توزيع الأفراد حسب المشكلات الموجودة في المنطقة.	223

الملاحق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة منتوري – قسنطينة –

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع والديموغرافيا

إستمارة البحث

مشكلات التخطيط الحضري بمدينة عنابة

دراسة ميدانية بحي بوخضرة

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري

إعداد الطالبة
? برباج رفيقة

إشراف الأستاذ الدكتور
بن السعدي إسماعيل

ملاحظة: المعلومات الواردة في هذه الاستمارة لا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

السنة الجامعية
2007/2006

المحور الأول: البيانات الأولية.

1- الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

2- السن: ..... سنة.

3- أصل الميلاد: ريفي ☐ حضري ☐ ☐

4- الحالة المدنية: أعزب ☐ متزوج ☐

مطلق ☐ أرمل ☐

5- المستوى التعليمي: أمي ☐ متوسط ☐

ابتدائي ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

6- عدد أفراد الأسرة: ☐

7- الوضعية المهنية: عامل ☐ متقاعد ☐ بطال ☐

المحور الثاني: بيانات حول الهجرة والتنقل.

8- ما هو مكان إقامتك السابق قبل نزولك المدينة ؟

مناطق ريفية ☐

مناطق شبه حضرية ☐

مناطق حضرية ☐

9- ما هو تاريخ انتقالك إلى المدينة ؟ .....

10- ما هو سبب انتقالك إلى المدينة ؟

بحثا عن العمل ☐

ضيق السكن ☐

انعدام المرافق والخدمات ☐

11- لماذا اخترت مدينة عنابة بالذات؟

فرص العمل متوفرة ☐

بسبب ارتفاع الأجور ☐

أخرى تذكر: .....

12- لماذا اخترت هذا الحي للإقامة ؟

لوجود الأقارب والأهل ☐

أرض أو مسكن رخيص الثمن ☐

لقربه من مكان العمل ☐

أخرى تذكر: .....

المحور الثالث: المسكن واستعمالات الأرض:

13- ما نوع المواد المستعملة في بناء المسكن؟

مبني بالأسمنت ☐

مبني بالقصدير ☐

14- كيف هي حالة بناء المسكن ؟

رديئة ☐

مقبولة ☐

15- كم غرفة يحتوي عليها المسكن الذي تقيم فيه؟

غرفة واحدة ☐

غرفتين ☐

3 غرف ☐

16- هل يتوفر مسكنك على المرافق التالية ؟

مطبخ ☐

حوش ☐

أخرى تذكر: .....

17- هل يتوفر مسكنك على الخدمات التالية؟

إنارة ☐

طريقة الصرف ☐

أخرى تذكر: .....

18- هل يتوفر مسكنك على التجهيزات التالية؟

ثلاجة ☐

غسالة ☐

أخرى تذكر: .....

19- هل أنت راضي عن الإقامة في المنطقة التي تسكن فيها؟

نعم ☐ لا ☐

20- في حالة نعم لماذا؟

أفضل من المناطق الأخرى

مثل بقية المناطق ☐

لعدم وجود البديل ☐

أخرى تذكر: .....

21- في خالة لا لماذا؟

نقص المرافق والخدمات. ☐

توفر الفرص للانتقال على مناطق أخرى. ☐

لوجود علاقات سيئة مع الجيران. ☐

المحور الرابع: بيانات حول العلاقات الجوارية.

22- هل تقيم علاقة مع جيرانك؟ نعم ☐ لا ☐

23- في حالة نعم ما طبيعة هذه العلاقة ؟

علاقة قرابة ☐

علاقة عمل ☐

علاقة نشأت في مكان السكن ☐

24- كيف تصف العلاقة مع جيرانك؟

جيدة ☐ حسنة ☐ سيئة ☐

25- هل تؤمن من جيرانك على مسكنك عند المغادرة؟

نعم ☐ لا ☐

26- في كلتا الحالتين لماذا ؟

.....

27- ما طبيعة العمل الذي كنت تقوم به قبل انتقالك إلى المدينة؟ .....

28- ما طبيعة عملك الحالي؟

فلاحة ☐ موظف ☐

صناعة ☐ أعمال حرة ☐

29- هل أنت راضي بوضعك المهني الحالي؟

نعم ☐ لا ☐

30- في حالة لا لماذا؟ .....

31- كيف تصف مستواك المعيشي؟

جيد ☐ متوسط ☐ ضعيف ☐

32- هل هناك من يساعدك من أفراد أسرتك على الإنفاق ؟

نعم ☐ لا ☐

33- ما هي جوانب الإنفاق الأكثر استهلاكا لمدخولك؟

التغذية ☐

تعليم الأطفال ☐

المنزل وتأثيثه ☐

أخرى تذكر: .....

34- هل هناك مصادر أخرى للدخل؟

نعم ☐ لا ☐

35- في حالة نعم ماهي ؟

عقارات ثابتة ☐

عقارات منقولة ☐

36- هل تنتمي إلى جمعية أو حزب معين ؟

نعم ☐ لا ☐

37- في حالة نعم ماهي ؟

سياسية ☐

اجتماعية ☐

دينية ☐

38- هل لك نية الاستقرار في هذه المنطقة؟

نعم ☐ لا ☐

39- ما هي المشكلات التي تعاني منها المنطقة التي تسكن فيها؟

.....

40- ماهي اقتراحاتك لحل تلك المشكلات ؟

.....